

البلاغة القرآنية عند العز بن عبد السلام

(٦٦٠ هـ)

إعداد

حسين أحمد حسين كتامة

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد بركات حمدي أبو علي

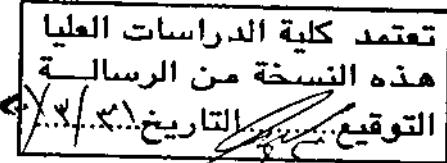
قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

اللغة العربية وأدابها

كلية الدراسات العليا

جامعة الأردنية

كتابون الثاني - ٢٠٠١



نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٠٠٠ / ١ / ٧ وأجيزت

أعضاء اللجنة

التوقيع

رئيساً

١. الأستاذ الدكتور محمد بركات حمدي أبو علي (المشرف)

عضوأ

٢. معلني الأستاذ الدكتور محمود السمرة

عضوأ

٣. الأستاذ الدكتور إسماعيل العمايرة

عضوأ

٤. الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد

الأهداف

إلى معلم البشرية ومنفذ الإنسانية، إلى سيدي ونبيلتي محمد
رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إلى من ندرس فيني نفسي حبه العلم والخير... إلى الذي وهبني
كل شيء... إلى الذي أهلي ولم يرد جزاء ولا شكورا... إلى
روح والدي الظاهر.

إلى من وصاني ربي ورسوله ببرها ولطفها لهما... إلى أمي
العنون.

إلى من سقوني نبع العبة الصافي وقدموا العون لي بسقاء...
إلى إخوانني وأخواتي.

إلى أبي الروحاني شقيقتي أبي محمد
لهم جمعنا أهلي هدا الإنعام.

الشكر

الشكر لله تعالى أولاً وأخيراً.

ثم أتقدم بجزيل الشكر ووافر العرفان للمشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور محمد برکات أبو علي على ما بذله من جهد في متابعة هذه الرسالة فكانت توجيهاته القيمة عوناً كبيراً لي على إخراجها على هذه الصورة وفي هذا الوقت.

ولا أبغي في هذا المقام أن أطيل مدحه ولكن قد يقال: " ولا يعرف الفضل إلا أهل الفضل" ، وكل الفضل للدكتور محمد برکات الذي فتح قلبه وبنته ومكتبه لي، ولم يبخل يارشاداته وتوجيهاته المثمرة التي انتفعت بها كثيراً.

وأقدم شكري وامتناني لكل أساندتي الكرام الذين مدوا لي يد العون والمساعدة، وقدموا النصيحة المخلصة والرعاية الكاملة، وتجشموا عناء قراءة البحث ومناقشتي به، وهم الأساتذة الأفاضل:
معالي الأستاذ الدكتور محمود السمرة والأستاذ الدكتور إسماعيل عمادرة
والأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد.
كما أشكر كل من أسهم في إنجاز هذه الرسالة.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر
هـ	المحتويات
ز	الملخص باللغة العربية
ط	المقدمة
الفصل الأول	
الإمام العز وكتاب الإشارة ومنزلته البلاغية	
١	الإمام العز بن عبد السلام
٦	مؤلفات الإمام العز بن عبد السلام وآثاره العلمية
١٠	نسبة كتاب الإشارة إلى الإيجاز للإمام العز
١٣	كتاب الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز ومنزلته البلاغية
١٥	السمات الفنية لكتاب الإشارة
٢١	المحدثون والإمام العز بن عبد السلام
٢٤	اتجاهات العز وأراؤه في علوم اللغة والبلاغة
الفصل الثاني: مسائل البلاغة القرآنية عند الإمام العز	
٣٣	المجاز عند الإمام العز
٣٧	التعلقات المصححات للمجاز عند العز
٣٠	التمهيد
٣٩	المجاز في الأفعال
٤٥	مجاز التضمين
٥١	المجاز المرسل

الصفحة	المحتويات
٦٠	مجاز النسبة (المجاز العقلي)
٦٩	مجاز الملزمة
٧٥	الكلامية
٨٢	مجاز التشبيه
٨٨	الاستعارة التمثيلية
٩١	الأمثال
٩٣	مجاز المجاز
٩٥	الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظة واحدة
٩٧	الخاتمة
١٠٢	قائمة المصادر والمراجع
١١٠	الملخص باللغة الإنجليزية

اللُّخْصُ

البلاغة القرآنية عند الإمام العز بن عبد السلام (٦٦٠هـ)

إعداد

حسين أحمد حسين كنانة

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد بركاته حمدي أبو علي

احتلت البلاغة ومباحثها حيزاً واضحاً في بحوث العز بن عبد السلام في مجال العلوم القرآنية والفقهية والكلامية، لكنها لم تحقق من الشهرة ما حققه تلك البحوث، لأن شهرة الإمام العز الأصولية غلت شهرته اللغوية.

ودرس الإمام العز **البلاغة** في الإطار القرآني، فهي بلاغة قرآنية تطبيقية جمع فيها آراء البلاغيين والأصوليين في كتاب واحد، لدراسة القرآن الكريم. وإذا كان العز قد انتفع بجهود السابقين ونقل عنهم، فإنه في كثير من الأحيان أبدى رأيه معيقاً على آرائهم، وهو ما يكسب بحوثه قدرأ من الجدة والأهمية.

وعلى الرغم من أن العز لم يتطرق في كتابه إلى الرسوم والحدود والتعاريف لأقسام المجاز التي يذكرها؛ غير أنه استعاض عن ذلك بالاتكاء على النص القرآني والنصوص الأدبية الأخرى، وتلك طريقة المتذوقين، وهو ما يجافي صنيع من سبقه من البلاغيين الذين يهتمون بالتعريفات كالمنطقة وعلماء الكلام.

وإذا كان العز قد اطلع على كتابات السابقين وأخذ عنها، فإن ذلك لا يمنع أن يكون أصيلاً في كثير مما كتب، إذ أعمل عقله فيما سبق، فأضاف وجدد وارتضى وابتكر وأنكر.

والعز يبحث المجاز القرآني من خلال الإيحاءات والأسرار التي تفهم من وراء التعبير القرآني، ويفصل القول فيما احتوى عليه القرآن من ألوان المجاز وفنونه وضرورب الحذف ومحاسنه، وایجاز الأمثال، وروعة التضمين وما في القرآن من تلوين للخطاب الذي خاطب العرب بلسانهم لتقوم به الحجة عليهم، ولعله بذلك رد على منكري المجاز في القرآن الكريم، واللغة العربية بوجه عام.

٥٣٨٤٦٠

وبحسب كتاب "الإشارة إلى الإيجاز" للعز أن يكون قد أثار موضوعاً جديراً بالاهتمام في مجال الدراسات **البلاغية**، وهو دراسة القرآن الكريم دراسة تطبيقية مفصلة يتناول ظاهرة المجاز بالتفصيل والتحليل لكشف سر البلاغة فيه.

وتأثير العز البلاغي فيمن بعده واضح جلي، سواء أكان ذلك في مباحث الأصوليين أم البلاغيين، فقد نقل عنه الخطيب القزويني، وتابعه في ذلك سعد الدين التفتازاني وابن القيم والزركشي والسيوطى.

وهؤلاء جميعاً نقلوا عن العز في أماكن متفرقة، على مساحة فسيحة من صفحات كتبهم. وبعضهم يذكر أحياناً أنه نقل عن العز ولكنه لم يشر إلى المصدر الذي نقل عنه، وكأنه كره أن يكون لأحد الأصوليين فضل التأثير في بلاغة البayanين.

وبإضافاته ولمحاته البayanية يمكن تبيان الدور الذي لعبه الإمام العز بن عبد السلام في البلاغة القرآنية، وتميزه وتجديه في بعض الموضوعات البلاغية فيما يخدم النص القرآني وفيه له، من خلال الروح الأدبية التي تميز بها في تناوله لتلك الموضوعات. كما أسمى في إبراز بعض المصطلحات البلاغية وتقسيها، وأثمرت عقليته البلاغية وحسه المرهف للأي القرآني عن ولادة بعض المصطلحات البلاغية القرآنية، من مثل محاز المجاز ومحاز التضمين ومحاز التعقّيد وغيرها ، فهو قد أبرز جمالها، وأنذى أريحاها مزييناً لها بما استخرجها من شواهد قرآنية.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسول الله، وبعد:

فقد شغلت البلاغة عقول علماء اللغة والأصول، وطغت شهرتها عند علماء اللغة والبيان، وذلك لكونها أحد مركبات علوم العربية، واستعان بها علماء الأصول يتوسلونها لفهم القرآن الكريم وسر إعجازه، بل هي عند بعضهم ضرورة لا بد منها للوصول إلى ذلك. ومن بين أولئك العلماء العز بن عبد السلام (٦٦٠هـ) الذي ارتكزت شهرته على إمامته ونبوغه في الفقه الشافعي لدى معظم العلماء قديماً وحديثاً، وعلى كونه فقيهاً شافعياً مجتهداً ومفسراً ومصلحاً سياسياً واجتماعياً ودينياً في زمانه، فقد أجمع معاصروه وكبار مترجميه على علو مرتبته في هذه المجالات.

ولقد كانت شخصية العز بن عبد السلام دافعاً قوياً لاختيار جانب من جوانب إبداعه. فقد كان الإمام العز رجلاً في أمة نامت عن حقها في قيادة العالم فكان يذكرها دائماً بقوله تعالى: «**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أَخْرَجْتَ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتَؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**» (سورة آل عمران ١١٠) وبتصديع بالحق بلسانه وقلمه ويده، فقد حمل حسامه مع قلمه، وسخر يده مع لسانه لمقارعة الباطل، ومحاربة المنكر وصد المعتدي، فهو الفارس في الوعى وساحات الحرب والفارس في حلقات العلم ومنابر الخطابة ومجالس الإفتاء، كما كان علماً في الزهد والورع والتضحية والإقدام والغداء. والعز بن عبد السلام من العلماء الذين يقتدى بهم، غير أنه لم يعطَ ما يستحق من الدراسة والبحث.

ومن هنا رأيت لزاماً على أن أضطلع بهذا الأمر، الذي حتى على تحقيقه أستاذاي الدكتور محمد برकات أبو على والدكتور إسماعيل عمابيره.

واستهدفت هذه الدراسة تتبع الآراء البلاغية للعز بن عبد السلام من خلال كتاباته (الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز)، وتفسيره للقرآن الكريم من خلال كتاباته (فوائد مشكل القرآن) و(الإمام في بيان أدلة الأحكام) اللذين يشتملان بعض الصور البلاغية والبيانية في القرآن الكريم، وأختصاره لنكت الماوردي، إذ لم تزل آراء العز ابن عبد السلام البلاغية الشهرة التي نالتها مكانة الفقهية والأصولية والسياسية والتفسيرية.

ولم أقع على دراسة في تاريخ البلاغة العربية أنصفت العز بن عبد السلام ووضعت آرائه البلاغية موضعها من حلقات البلاغة العربية أو موضوعاتها، ولم يقف الباحث كذلك على دراسة بلاغية أو نقدية تناولت أهمية العز ومكانته البلاغية. وهو ما يُنلمس بوضوح في كتابه (الإشارة إلى الإيجاز) فكان معظم جهدي أن أفسح حيزاً للعز بن عبد السلام في درس البلاغة العربية.

ويشمل مفهوم البيان عند العز مصطلحات من علوم البلاغة الثلاثة. والإيجاز عنده يعني الإشارة أو الاختصار أو الحذف أو اللمحـة الدالة. وبيـهـمـ العـزـ فـيـ الـحـدـيـثـ عـنـ الـبـيـانـ بـالـمـتـلـقـيـ وـأـحـوـالـهـ. ويـشـمـلـ مـوـضـوـعـ الـبـيـانـ عـنـ الـحـذـفـ وـأـنـوـاعـهـ وـأـدـلـتـهـ، ثـمـ مـجـازـ التـشـبـيـهـ وـفـائـدـتـهـ وـأـنـوـاعـهـ، وـالـكـنـايـاتـ وـالـاسـتـعـارـاتـ، وـتـنـاوـبـ الـحـرـوفـ، وـالـتجـوزـ فـيـ الـأـفـعـالـ. وـتـأـكـيدـاـ لـلـفـائـدـ تـحدـثـ عـنـ مـقـاصـدـ الـقـرـآنـ مـنـ الـوـجـهـ الـبـلـاغـيـةـ، كـلـ هـذـاـ فـيـ إـطـارـ كـتـابـ الـإـشـارـةـ إـلـىـ إـلـيـاجـازـ، وـمـعـ هـذـهـ التـنـوـعـاتـ الـكـثـيرـ فـيـ الـمـصـطـلـحـاتـ الـبـلـاغـيـةـ غـيـرـ أـنـيـ لـمـ أـجـدـ مـنـ يـشـيرـ إـلـىـ تـطـبـيقـاتـهـ أـوـ إـلـىـ آـرـائـهـ الـخـاصـةـ فـيـ مـفـهـومـ الـبـلـاغـيـةـ الـقـرـآنـيـةـ. وـالـعـزـ فـيـ كـتـابـهـ هـذـاـ لـاـ يـقـلـ فـائـدـةـ فـيـ تـطـبـيقـ الـبـلـاغـةـ الـعـرـبـيـةـ عـنـ كـتـابـ الـكـشـافـ لـلـزـمـخـشـريـ (٥٣٨ـهـ). غـيـرـ أـنـ الزـمـخـشـريـ قـدـ أـفـرـدـ لـهـ دـرـاسـةـ خـاصـةـ -ـ أـعـدـهـاـ دـ. مـحـمـدـ أـبـوـ مـوسـىـ بـعـنـوـانـ:ـ الـبـلـاغـةـ الـقـرـآنـيـةـ فـيـ تـفـسـيرـ الـزـمـخـشـريـ وـأـثـرـهـاـ فـيـ الـدـرـاسـاتـ الـبـلـاغـيـةــ.ـ أـمـاـ الـعـزـ بـنـ عـبـدـ السـلـامـ فـيـنـتـظـرـ مـنـ يـكـشـفـ عـنـ الـبـلـاغـةـ عـنـدـهـ فـيـ كـتـبـ الـمـحـقـقـةـ تـحـقـيقـاـ عـلـمـيـاـ وـبـأـخـصـ كـتـابـ (ـالـإـشـارـةـ إـلـىـ إـلـيـاجـازـ فـيـ بـعـضـ أـنـوـاعـ الـمـجـازـ).ـ وـفـائـدـةـ هـذـاـ الـمـوـضـوـعـ إـلـىـ مـاـ تـقـدـمـ وـجـودـ الـأـمـثـلـةـ الـقـرـآنـيـةـ الـكـثـيرـ لـلـمـصـطـلـحـ الـبـلـاغـيـ الـواـحـدـ الـتـيـ لـاـ نـجـدـهـ فـيـ كـتـبـ الـبـلـاغـةـ.

وتحدر الإشارة إلى أن الكثير من علماء البلاغة العربية الذين جاءوا بعد العز اعتمدوا على آرائه البلاغية دون الإشارة إليه. فقد نقل عنه الخطيب القزويني، وتابعه في ذلك السعد وسلسلة الشراح وابن القيم والزرκشي والسيوطـيـ.

وحسب العز في كتابه أن يكون قد أثار موضوعاً جديراً بالاهتمام في مجال الدراسات البلاغية، وهو دراسة القرآن الكريم دراسة تطبيقية مفصلة قدم لها تحليلـاـ موجزاـ يـكـشـفـ عـنـ سـرـ الـبـلـاغـةـ فـيـهـ.

وإذا كانت المكتبة العربية قد خلت من دراسة علمية وافية عن البلاغة القرآنية عند العز بن عبد السلام - فيما أعلم - غير أنها لم تخل من دراسات تناولت العز بن عبد السلام مفسراً وفقيها ومصلحاً، واشتملت على دراسة مناحي حياته، وتحقيق بعض

آثاره. ولكنها لم تفرد للدرس البلاغي فصولاً؛ لأن هذا الدرس كان خارج أطر تلك البحوث والدراسات ومنها:

دراسة الدكتور علي الفقير بعنوان "الإمام العز بن عبد السلام" وهي رسالة جامعية في الأصل تحدث فيها معدتها عن حياة العز بن عبد السلام وأثاره، وتناولت في أحد فصولها مؤلفات العز حسب فنونها، كما تطرق لكتاب الإشارة إلى الإيجاز بالتعريف الموجز.

أما الدكتور عبد الله الوهبي فقد وضع كتاباً بعنوان "العز بن عبد السلام، حياته وأثاره ومنهجه في التفسير". كما نجد كتاباً بعنوان "العز بن عبد السلام، بائع الملوك" لمحمد حسن عبد الله وكتاباً آخر بعنوان "عز الدين بن عبد السلام" للدكتور رضوان الندووي.

وتقوم منهجية البحث على استقصاء آراء الإمام العز البلاغية في ضوء مؤلفاته القرآنية التالية: "الإشارة إلى الإيجاز" و"فوائد مشكل القرآن" و"الإمام في بيان أدلة الأحكام" و اختصاره نكت الماوردي، كما تقوم على تحليل هذه الآراء وتقويمها تقويمياً بلاغياً، ومحاولة الحكم عليها من خلال موازنتها بأراء البلاغيين القدماء من مثل الزمخشري (٥٣٨هـ) والسكاكبي (٦٢٦هـ) وابن الأثير (٦٣٧هـ) وغيرهم.

و جاء هذا البحث في مقدمة وفصلين وخاتمة:

أما في المقدمة فتطرقت إلى مسوغات هذا البحث وأهميته للمكتبة العربية، واستعرضت خلاله أهم الدراسات السابقة.

وتحديث في الفصل الأول عن حياة الإمام العز ومؤلفاته وموقف المحدثين منه ، وأفردت الحديث عن كتاب "الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز" ، ومتناولته البلاغية في القرن السابع الهجري.

أما الفصل الثاني فدرست مسائل البلاغة القرآنية عند الإمام العز بن عبد السلام، وبيّنت العلاقة بينه وبين البلاغيين من جهة وبينه وبين الأصوليين من جهة أخرى.

و عرضت في الخاتمة النتائج التي توصل إليها الباحث، مبرزاً مناحي التأثير والتأثير في البلاغة القرآنية عند الإمام العز .

وبعد:

فأرجو أن أكون قد وفقت جهد المستطاع، فإذا حالفني التوفيق فمن عناية الله، وإذا
جانبني الصواب فمن نقص علمي وقلة حيلتي، والله أعلم أن يتقبل عملي بحسن القبول
وهو ولِي التوفيق والهادي إلى كل صواب.

{رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفهوا قولي}

الفصل الأول

الإمام العز وكتابه الإشارة
إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز
ومنزلته البلاغية في القرن
السابع الهجري

الإمام العزيز بن عبد السلام:

هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن بن محمد بن مهذب السلمي، المغربي الأصل ، الدمشقي المولد ، المصري المأں والمدفن ، الشافعی المذهب ، الأشعري العقيدة، كنيته أبو محمد ، ولقبه عز الدين ، واختصر بالعز فغلبت على اسمه ، ولقبه تلميذه ابن دقیق العید (٧٠٢ م) سلطان العلماء، ذلك لأنه كان يقارع السلاطين ويحد من طغيانهم ، فكان أعظم العلماء الذين سلكوا هذا المسلك في مجابهة الظلم ، ومقارعة الباطل ، فكان سلطاناً عليهم. كما عرف ببائع الملوك.

ويعرف الإمام العز بابن عبد السلام، وكثيراً ما يشار إليه بهذه التسمية، وخاصة في كتب الفقه. وقلما يعرف إماماً باسمه عبد العزيز إلا في كتب التراجم، وما عدا ذلك فيعرف بأبي محمد بن عبد السلام، أو ابن عبد السلام ، أو العز بن عبد السلام أو عز الدين بن عبد السلام (۱)

ولد بدمشق سنة سبع وسبعين وخمسمائة على الراتج الموافق ١١٨١ م ونشأ بها، وتلّمذ على آئمّة عصره ، ففُقه على الشيخ فخر الدين بن عساكر وقرأ الأصول على الشيخ سيف الدين الأمدي وغيره ، وسمع الحديث من الحافظ أبي محمد القاسم بن الحافظ الكبير أبي القاسم بن عساكر ، وشيخ الشيوخ عبد اللطيف بن إسماعيل بن أبي سعد البغدادي ، وعمر بن

(۱) انظر ترجمة العز وسيرته في : صفات الشاعرة الكبرى ، السكري (- ٧٧١ هـ) / ٥٨٠ فرات الروفات ، محمد بن شاكر الكشى (٧٦٤ هـ) ، ٣٠٢/١٣ ، انس كثیر (٧٧٤ هـ) ، صفات الشاعرة ، عبد الرحيم الاسري ، حمال الدين (٧٧٢ هـ) . ٨٤/٢ عشرات الذهب في أحجار من ذهب ، لابن العماد (١٠٨٩ هـ) / ٥٢٢ هـ ، حسن الخاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، السيرطي (٩١١ هـ) / ٣١٤/١١ ، مرآة الخان وعبد البغظان في معرفة ما يعتبر من حرواث الرمان ، الشافعى (٧٦٨ هـ) / ٤١٣ - ١٥٨ ، التحود البراهنة في ملوك مصر والقاهرة ، ابن تغري بردي (٨٧٤ هـ) / ٢٠٨ هـ ، الذليل على الروضتين ، أبو شامة المنذسي (٦٦٥ هـ) ، ص ٢١٦ . منتج العادة ومصالح السعادة في موضوعات العلوم ، طاش كرمي زاده (٩٦٨ هـ) / ٣٥٣/٢ . صفات المفسرين للداودي (٩٤٥ هـ) ، ١/٣٠٨ . العبر في خبر من غير ، الذهبي (٧٤٨ هـ) / ٥٢٦ هـ . كشف الغلوت عند أسامي الكـ والصور ، حاجي حلبي (١٠٦٧ هـ) ، ٢/٣٨٧، ٢٤٣ هـ . عصر سلاطين المماليك ونتائجه العلميـ والأـديـ . محمود سليم رزق ، ٢/٨٧ . معجم المفسرين من مصدر الاسلام الى العصر الحاضـ ، عادل نوريهـ / ١٣٢٥ هـ . الاعـلامـ ، ٢٤ـ . البرـكـىـ / ٢١٤ـ . وغيرـهمـ .

وانظر ترجمة العز شكل مستقل : العز بن عبد السلام لرضوان الدوري و محمد حسن عبد الله في كتابه : عز الدين بن عبد السلام شاعر المليون وكتاب العز بن عبد السلام حياته وتأريخه ومتنه في التفسير لندكتور عبد الله الوهبي والإمام العز بن عبد السلام وأسسه في الفقه الإسلامي تعنى التغير . والفاصل عبد الرحمن مراد في كتابه عز الدين بن عبد السلام سلطان العلماء ، حياته وعصره ، وآسسه الصاوي مسرحية إسلامية تعوّد سلطان العلماء العز بن عبد السلام في ثلاثة أجزاء وغيرها .

محمد بن طبرزد ، وحنبل بن عبد اللطيف الرصافي ، والقاضي عبد الصمد بن محمد الحرستاني ، وغيرهم^(١).

ويذكر أنه ليس خرقاً للتصوف من الشيخ شهاب الدين السهروردي ، وأخذ عنه^(٢)، فهذا الجانب من ثقافته يدور حول الفقه والأصول والحديث والتصوف ، ولا يعرف بعد على من تتلمذ في علوم العربية ، ولكنه على كل حال برع فيها ، يقول صاحب شذرات الذهب محدثاً عن ألوان ثقافات العز بن عبد السلام : " وبرع في الفقه والأصول والعربية وفاق الأقران والأضرار ، وجمع بين فنون العلم من التفسير والحديث والفقه واختلاف أقوال الناس وما ذهبوا إليه وبلغ رتبة الاجتهد ، ورحل إليه الطلبة من سائر البلاد ".^(٣)

ولعله قد انضاف إلى عامل التلامذة على أئمة العلماء في عصره عامل شخصيته هو ، وهي شخصية تنصف بالتحرر والقوة ، وكانت الأحداث والمحن تمر بتلك الشخصية فما تضعف منها شيئاً، بل تزيدها قوة وتبرز معدنيها الصافي . وسيظير في خلل ترجمته الدلائل المؤيدة.

تفف ابن عز الدين بن عبد السلام علوم الدين وبرع فيها، وبلغ مرتبة الاجتهد ، وصار مقصد الطلبة من البلاد الإسلامية ، وأهله علمه وشخصيته أن يلي أرفع المناصب الدينية في الشام ، فولي الخطابة والإمامية في الجامع الأموي ، وفي ذلك يقول تلميذه أبو شامة: " وكان أحق الناس بالخطابة والإمامية ، وأزال كثيراً من البدع التي كان الخطباء يفعلونها ، من دق السيف على المنبر وغير ذلك ، وأبطل صلاتي الرغائب^(٤) ونصف شعبان ".^(٥) ويدرك المترجمون له أنه وهو خطيب بدمشق ترك على الخطابة طابعاً من شخصيته ، فكما ترك دق السيف على المنبر ، وترك كذلك كل ما يمكن أن ينبع بالتكلف ، فلم يلبس سواداً ولا سجع خطبته بل كان يقولها متربلاً^(٦).

ونعود للعز وهو لما ينزل في دمشق - في عصر الملك الأشرف - والأخير تفرد من أسرة صلاح الدين في عدم التماذب بالمذهب الأشعري . ذلك أنه قد التق بالملك الأشرف

- مذكرة انتسابية لكتاب ٨٠/٥

- المتنبي ٨٣/٥

- سيرات المحدثين في الحجارة من ده ٥٢٣/٧

^١ - ابط مساحة عمبة بن العز من عبد السلام وابن الصلاح حوز صلاة الرعاع المتدعنة ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ومحمد رحيم شاويش ، بيروت لكتاب الإسلامي ، واطر الإمام العزاوي أبو حامد محمد (٥٥٠ هـ) إحياء علوم الدين ، ٣١٧/١

- مذكرة انتسابية لكتاب ٨٠/٥

- سيرات المحدثين ٥٢٣/٧

(٦٣٥) جماعة من الخنابلة منذ الصغر ، فأوهموه أن الذي هم عليه اعتقاد السلف ، وهو اعتقاد أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - ، وفضلاء أصحابه ، واحتلّت هذا بلحم السلطان ودمه وصار يعتقد أن مخالف ذلك كافر حلال الدم ، فلما أخذ الملك الأشرف في الميل إلى الشيخ عز الدين لما بلغه عنه من القيام لله والعلم والدين ، وأنه سيد أهل عصره وحجة الله على خلقه ، وشتت هذه الطائفة به و قالوا إنه أشعري العقيدة ، وكتبوا إلى العز يناظرون في مسائل من الكلام كي يفتضح أمره عند السلطان ، فما خاف العز وما جبن ، بل كتب رسالة ألم فيها بأصول العقيدة الأشعرية مبينا ما يفهمه من رسالة العلم والعلماء ، ومشيرا إلى واجب السلطان حيال الدين ، وكتب ذلك كله في قوة وجراة تستغرب إلا من مثله^(١).

وعلى مثل تلك السيرة من الإخلاص لدينه وعلمه ، والاعتداد بشخصيته ووقوفه مع ما يعتقد انه الحق حيث كان ، سارت حياة العز بن عبد السلام في الشام إلى أن كانت أيام الصالح إسماعيل المعروف بأبي الخبيش ، وأبو الخبيش هذا استعان بالفرنج وأعطاهم مدينة صيدا وقلعة الشقيف ، فأنكر عليه الشيخ عز الدين وجاهر برأيه فيه ، وترك الدعاء له في الخطبة^(٢) . ولقي من جراء ذلك العزل من منصبه فالسجن ، ثم عادر بعد ذلك موطنه إلى القاهرة في حدود سنة تسع وثلاثين وستمائة ، ومر في طريقه إلى القاهرة بالكرك فلتقاء أصحابها وسألها الإقامة عنده فقال له : " بذلك صغير على علمي "^(٣) . هكذا قال قوله من يعرف قدر نفسه وملبغ علمه ، ويحكي السبكي أنه حين وصول الإمام العز إلى القاهرة تلقاه سلطانها الملك الصالح نجم الدين أيوب ابن الملك الكامل و أكرمه ، وولاه خطابة جامع عمرو بن العاص بمصر والقضاء بها ، ولما بنى الملك الصالح مدرسة الصالحية المعروفة بين القصرين بالقاهرة فوض تدريس الشافعية بها إلى الشيخ عز الدين ، فباشر وتصدى لنفع الناس بعلومه^(٤) .

ويروى أنه حين استقر مقام الإمام العز بمصر ، أكرمه حافظ الديار المصرية وزادها عبد العظيم المنذري وامتنع عن الفتيا وقال : " كنا نفتى قبل حضور الشيخ عز الدين

^١ - صفات الشافعية الكبرى ٨٥/٥ وما بعدها ، تفاصيل هذه الحادثة في كتاب " منحة الاعتقاد " الذي ألفه الإمام العز للرد على من حاتمه في تعبية كلام الله تعالى ، وفيه تضحى عقيدة الشيخ الأشعري ، والكتاب مطبوع في ترجمته رحمه الله في صفات الشافعية لابن السكري.

^٢ - صفات الشافعية الكبرى للسبكي ٨٠/٥

^٣ - انقدر نفسه ٨١/٥

^٤ - انقدر نفسه ٨١/٥

وأما بعد حضوره فمنصب الفتى فيه.^(١) . وهكذا أخذ العز مكان الصداره العلمية فاصبح قاضي مصر ومحققيها ، وكان مجلسه العلمي يجمع التصوف إلى الحديث والفسر والفقه . ولم يقصر عز الدين نشاطه العلمي على بيته القاهرة وحدها بل انتقل إلى بيته قوص، فولاه الملك الصالح قضاها^(٢) . ويروى أن مجالسه العلمية كانت تضم الأدب بالإضافة إلى علوم الدين ، ويظهر أن الأدب كان لونا تتلون به محاضراته .

وتخرج على يديه من أئمة العلم والفقه بقوص شيخ الإسلام ابن دقيق العيد ، والعلامة أحمد أبو العباس الدشناوي والعلامة أبو محمد هبة الله الفقهي وغيرهم.^(٣)

وفد كان العز بن عبد السلام مسلما حقا ، يدرك أن الإسلام نظام يمتزج فيه الدين بالدنيا، فليس الدين أقوالا وأعمالا تمارس للأخره وحدها، وإنما للدنيا أيضا ، فالدين ذو صلة وثيقة بالمجتمع، وهذا رأينا الرجل لا يرى منكرا إلا شهر به ، ولا يرى في يوم رأيا صوابا دعاه إليه اجتهاده، ثم ارتأى بعد حين رأيا آخر إلا رجع عن رأيه الأول جبارا ، فيتو مع الحق ولو على نفسه . يحكى القاضي عز الدين البخاري ابن الخطيب الأشمونين في مصنف له ، ذكر فيه سيرة الشيخ عز الدين بن عبد السلام : إن الشيخ عز الدين أفتى مرة بشيء ثم ظهر له أنه خطأ، فنادى في مصر وال Cairo على نفسه : من أفتى له فلان بهذا فلا يعمل به فإنه خطأ.^(٤)

وفي مصر اتفق أن فخر الدين عثمان ابن شيخ الشيوخ أستاذ دار الملك الصالح نجم الدين أيوب - وكان إليه أمر المملكة - عمد إلى مسجد بمصر فعمل على ظهره بناء لطبل خانات ، وبقيت تضرب هنالك فلما ثبت هذا عند الشيخ عز الدين ، حكم بهدم البناء وأسقط فخر الدين بن الشيخ وعزل نفسه من القضاء^(٥).

وكان الرجل إلى جوار هذا الجهد العلمي والديني يشارك بالعمل ، فلم يدخل بالمشورة والرأي ، ولا قصر علمه على الخطاب والكتب ، فنراه مع عسكر المسلمين في واقعة الفرنج على دمياط^(٦) ، وما من شك في أنه كان يحب المسلمين ويرغبهم في الجهاد مستعينا بالنص القرآني والحديث النبوي والشاهد التاريخي .

- المصدر نفسه، ٨١/٥.

- المصدر نفسه، ٨١/٥.

- مكتبات الشاعرية الكبرى . ٨٠١/٥.

- المصدر نفسه، ٨٣/٥.

- المصدر نفسه، ٨١/٥.

- المصدر نفسه، ٨٤/٥.

والعز بن عبد السلام هو الذي أشار على السلطان الظاهر بيبرس - وكان يتعلّل بفقره خزانته من المال - بأن يحارب التتار وينفق على الحرب مما عنده وعند الحريم والأمراء من حلي وأموال وإن احتاج بعد إلى مال فليفترض من التجار فعل السلطان بمشورته ، وكانت من عوامل نصره^(١).

ولنن أردنا تصوّر المكانة التي شغلها عز الدين بن عبد السلام من قلوب الناس والحكام في عصره ، فيهذه شواهد من التاريخ: يصفه السبكي بقوله : " إمام عصره بلا مدافعة ، القائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في زمانه ، المطلوع على حقائق الشريعة وغواصها ، العارف بمقاصدتها ، لم يرَ مثل نفسه ولا رأى مثله علماً وورعاً وفياماً في الحق وشجاعة وفوة جنان وسلطنة لسان^(٢) ."

وهذا الخليفة المستعصم العباسي لا يقبل رسالة واردة من فخر الدين عثمان بن شيخ الشيوخ ، أستاذ دار الملك الصالح نجم الدين أبوب و يقول : " ابن المذكور أُسقطه ابن عبد السلام ، فنحن لا نقبل روایته^(٣) ."

والملك الظاهر بيبرس لم يبايع أيًا من الخليفة المستنصر أو الخليفة الحاكم ، إلا بعد أن تقدمه الشيخ عز الدين للمبايعة ثم بعده السلطان ثم القضاة ...^(٤) وفيه يقول تلميذه شيخ الإسلام ابن دقيق العيد : " كان ابن عبد السلام أحد سلاطين العلماء .. ، وأما جمال الدين بن الحجاج فقال فيه : " ابن عبد السلام أفقه من الغزالى^(٥) ."

وبلغ من ذيوع صيته العلمي في أرجاء العالم الإسلامي بعامة ومصر خاصة أن كان من أمثال المصريين " ما أنت إلا من العوام ولو كنت ابن عبد السلام "^(٦)

وكانت وفاة هذا العلامة سنة ستين وستمائة يوم الأحد عاشر جمادى الأولى ، وكانت يوماً مشهوداً حضر جنازته الخاص والعاص . ولما مرت جنازة الشيخ عز الدين بن عبد السلام

^١ - المصدر نفسه، ٨٤/٥ .

^٢ - المصدر نفسه، ٨٤/٥ .

^٣ - المصدر نفسه، ٨١/٥ .

^٤ - كتاب السابعة الكبرى ٥/٨٣ وما بعدها .

^٥ - المصدر نفسه، ٨٣، ٥ .

^٦ - موسى التويبي محمد بن شاكر النجاشي (٩٧٦ـ١٠٥٦) .

تحت القلعة وشاهد الملك الظاهر كثرة الخلق الذين معها قال بعض خواصه : "الليوم استقر أمر في الملك لأن هذا الشيخ لو كان يقول للناس اخرجوا عليه لانتزع الملك مني^(١)". ونزل السلطان الظاهر بيبرس وصلى عليه مع الناس بالقرافة ... وصلى عليه في جامع دمشق وغيره من الجوامع بالشام يوم الجمعة الأولى - رحمة الله -، ونادى النصیر المؤذن بعد الفراج من صلاة الجمعة : الصلاة على الفقيه الإمام شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام".

ذلك هي شخصية عز الدين بن عبد السلام ، وسعت عصرها علمًا وورعا وجهادا فقد تف علوم الدين وتصلع فيها حتى بلغ مرتبة الاجتهاد ، كما أنه كان منتصوفاً مجاهداً في الحرب التي خاضها مسلمو القرن السابع ضد الصليبيين ثم التئار من بعده. وله إنتاج في كل ناحية من نواحي تفافته - كما سنرى عند الحديث عن مؤلفاته - غير أنه مع غلبة الثقافة الدينية عليه خص الدرس البياني بالكتاب موضوع حديثنا فيما بعد المسمى : "الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز" .

مؤلفات الإمام العز بن عبد السلام وأثاره العلمية

إن العز من الذين قيل فيهم : علمهم أكثر من مصنفاتهم ، لا من الذين عبارتهم دون درايتم^(٢) . وعلى الرغم من ذلك فقد ترك لنا ثروة من المصنفات تدل على باع طويلة وقدرة فائقة على التصنيف ، تتم عن علم حم واطلاع واسع . مع أن أغلب ما خلفه رسائل وبحوث علمية صغيرة . وكما قال فيه من حضره وهو يكتب جواب رقعة السلطان الأشرف التي سيرها إليه ، وكان يظن أنه يعجز عن الجواب لما شاهد في ورقة السلطان من شديد الخطاب : لو كانت هذه الرقعة التي وصلت إليك ، وصلت إلى قس بن ساعدة لعجز عن الجواب ، وعدم الصواب ، ولكن هذا تأييد إلهي^(٣) .

ولقد فتح الله عليه فيما صنف ، فجاءت مصنفاته على قدر من الإتقان ، ولو أتيحت الظروف وواته كما واتت غيره من العلماء المشهورين بالتصنيف لأغنى المكتبة الإسلامية بما عجز عنه غيره ، لم ترقى به العلمية ، وسيولة قلمه ، غير أن متاعب الدعوة ومقارعة الظلم

^١ - طنات الشافية الكبرى ٨٤/٨٣/٥

^٢ - أيامي ٧٦٨ هـ ، مرآة الحنان وعدة البستان في معرفة ما يتعذر من حوارث الرمان ، ١٥٤/٤.

^٣ - طنات الشافية الكبرى ٥/٨٣

والظالمين ملأ كلّه وفته وحرمه من التفرغ العلمي ، وكذلك متاعب الدرس والتدريس التي اشغله بها أيام حياته العامرة .

وهذه الثروة العلمية التي خلفها لنا الإمام العز لم يقيض لها أن ترى النور لتصبح متداولة بين الناس ، وما يزال معظمها محفوظاً موزعاً في مكتبات العالم ، ولم ينشر منها إلا القليل ، حتى معظم ما نشر ينقصه التحقيق العلمي السليم ، باستثناء كتاب : *فوائد في مشكل القرآن*^١ الذي حققه الدكتور الندوى ، وكتاب *الإمام في بيان أدلة الأحكام*^٢ الذي حققه رضوان مختار غربية .

وبقية مصنفاته ما تزال محتاجة إلى الأيدي الأمينة المخلصة التي تتحققها وتشرّها لعم فائدتها على طلب العلم والمعرفة^٣ ، ولعل الله - تعالى - يتيح لي فرصة نيل هذا الشرف في قريب العاجل إن شاء الله .

ومصنفات الإمام العز تزيد عن الثلاثين ، ونسبت إليه مؤلفات أخرى، إما خطأ من النساخ والباحثين، وإما للالتباس في اسمه، وتشابه الأسماء بينه وبين غيره^٤.

وأقصى هنا على سرد كتبه ورسائله بعد تقسيمها وتصنيفيها على العلوم الشرعية وسوف أعود لدراسة محتوى بعضها والاستفادة من مضمونها بما يخدم البحث البلاغي عند الإمام العز رحمة الله .

أولاً : في التفسير وعلوم القرآن :

- ١- مختصر تفسير "النكت والعيون للماوردي" حققه الدكتور عبد الله إبراهيم الوهبي ونشرته دار ابن حزم في بيروت سنة ١٩٩٦.
- ٢- تفسير القرآن العظيم: وهو لا يزال مخطوطاً، وتوجد منه خمس نسخ خطية في تركيا.
- ٣- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، موضوع هذا الفصل وسيجيء حديثاً لاحقاً.

- ٤- أمالي عز الدين عبد السلام ، طبع بعنوان "الفوائد في مشكل القرآن" قام بتحقيقه رضوان الندوى ثم طبعته وزارة الأوقاف الكويتية سنة ١٩٦٧، ثم أعيد طبعه في دار الشروق بحدة سنة ١٩٨٢.

١- أحمد الله الذي ورق أحد النساخ وهو إيداد حائل الصداع لإعادة تحقيق مؤلفات الإمام العز ونشرها.

٢- انظر على سبيل المثال : على النحو : الإمام العز في عهد السلطان سلطان العثماني ص ٣١٥ وما بعدها .

٣- الإمام في بيان أدلة الأحكام، مقدمة المؤلف: ص ٤٢، ملخصات الشاعرية الكبرى، ج ٥، ص ٨٤.

ثانياً : في الحديث والسيرة والأخبار:

- ١- شرح حديث (أم زرع) : الذي روتة أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - وهو ما يزال مخطوطاً، وتوجد منه نسخة خطية باسطنبول. (١)
- ٢- بداية السول في تفضيل الرسول صلى الله عليه وسلم: طبع عدة مرات في مصر وببروت، آخرها طبعة بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، طبعها في المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٤٠٣ هـ.
- ٣- ترغيب أهل الإسلام في سكني الشام: طبع عدة مرات، الأولى في القدس سنة ١٩٤٠ م، نشرته المطبعة التجارية بعنابة أحمد سالم الخالدي، ثم طبع ببغداد وعمان بتحقيق محمد شكور الحاجي سنة ١٩٨٧ م. (٢)
- ٤- مجلس ذم الحشيشة: وهي رسالة لا تزال مخطوطة. (٣)

ثالثاً : في الإيمان والعقيدة وعلم التوحيد :

١. رسالة في علم التوحيد: وهي ورقة واحدة مخطوطة. (٤)
٢. الملحة في الاعتقاد: وهي رسالة مكونة من عشر صفحات مطبوعة ضمن ترجمة العز في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي. (٥)
٣. الفرق بين الإسلام والإيمان: وهي رسالة صغيرة مخطوطة ولها عدة نسخ. (٦)
٤. نبذة مفيدة في الرد على القائل بخلق القرآن: وهي رسالة مخطوطة، موجودة بدار الكتب المصرية. (٧)
٥. وصية الشيخ عز الدين: وهي رسالة صغيرة مخطوطة موجودة في المكتبة الظاهرية بدمشق. (٨)

١- العز للهري، ص ١٢٩، والإمام، المقدمة، ص ٤٤.

٢- العز للهري، ص ١٨٥، والإمام، المقدمة، ص ٥٠.

٣- الإمام، المقدمة، ص ٢٣.

٤- الإمام العز لعلي القرني، ص ٣١٧، والعز للهري، ص ١٣١.

٥- طبقات الشافعية، ج ٥، ص ٨٥، والعز للهري، ص ١٣٢، والعز للتدوي، ص ٢٥.

٦- العز للهري، ص ١٣٢، والإمام العز للتفير، ص ٣٢٧، والعز للتدوي، ص ٧٥، والإمام، المقدمة، ص ٤٥.

٧- العز للتدوي، ص ٧٥، والعز للهري، ص ١٣٢.

٨- العز للهري، ص ١٣١، والإمام، المقدمة، ص ٤٥.

٦. أحوال الناس يوم القيمة وذكر الخاسرين والرابحين منهم: وهي رسالة في العقيدة والزهد وفضائل الأعمال والتربية، حققها مجدي فتحي السيد، ونشرتها دار الصحابة للتراث بالقاهرة، سنة ١٩٩٠.^(١)

رابعاً : في الفقه والفتاوی :

١. الغاية في اختصار النهاية: وهو كتاب اختصر فيه العز كتاب "نهاية المطلب في دراسة المذهب" لإمام الحرمين الجويني (٤٧٨هـ)، وهو لا يزال مخطوطاً.^(٢)
٢. أحكام الجهاد وفضله: وهي رسالة ما تزال مخطوطة.^(٣)
٣. مقاصد الصلاة: وهي رسالة ما تزال مخطوطة.^(٤)
٤. مقاصد الصوم: وهي رسالة ما تزال مخطوطة.^(٥)
٥. مناسك الحج: وهي رسالة ما تزال مخطوطة.^(٦)
٦. صلاة الرغائب: طبعت هذه الرسالة بالمكتب الإسلامي بدمشق، تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وذهير شاويش.
٧. الفتاوی المصرية: قام عبد الرحمن عبد الفتاح بتحقيق "الفتاوى للعز" وطبعتها دار المعرفة بيروت سنة ١٤٠٦هـ.

خامساً : في أصول الفقه :

١. قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، أو القواعد الكبرى: طبع عدة مرات منها طبعة دار الشرق للطباعة بالقاهرة سنة ١٩٦٨ وراجعه طه سعد.
٢. القواعد الصغرى ، وهو مختصر الكتاب السابق: وهو ما يزال مخطوطاً.^(٧)
٣. الإمام في بيان أدلة الأحكام: حققه رضوان مختار بن غريبة، وطبعته دار البشائر الإسلامية بيروت سنة ١٩٨٧.

سادساً : في الزهد والتصوف والتربية والأخلاق وفضائل الأعمال :

-
- العز للتدريسي، ص ٨٣.
 - الإمام العز للتفقر، ص ٣٢٨، والعز للرهبي، ص ١٤٩، والإمام، المقدمة، ص ٤٧، والعز للتدريسي، ص ٧٧.
 - العز للتدريسي، ص ٧٧، والعز للرهبي، ص ١٤٩، والإمام، المقدمة، ص ٤٩.
 - العز للرهبي، ص ١٤٥، والإمام، المقدمة، ص ٤٩، وعلى التفقر، ص ٣٣١، والعز للتدريسي، ص ٧٦.
 - انظر نفسه.
 - الإمام، المقدمة، ص ٤٩، الإمام لمعنى التفسير، ص ٣٣١، العز للتدريسي، ص ٧٦، العز للرهبي، ص ١٤٥.
 - انظر تفسيري: ج ١، ١٠، و לתوضيحي، ص ١٤٢، والإمام، المقدمة، ص ٤٧.

١. شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال: حققه إبراد الطباع وطبعه دار الطباع بدمشق سنة ١٩٨٩.^(١)
٢. رسالة في القطب والأبدال الأربعين: طبعت في حلب دون تحقيق ومنها نسخة مخطوطة في بغداد.^(٢)
٣. فوائد البلوى والمحن ، أو الفتن والبلايا والمحن والرزايا: وهي رسالة صغيرة ما تزال مخطوطة، وفيها الفوائد والثواب والأجر الذي يناله المسلم من ابتلائه بالفتنة والمحن والمصائب، ذكر العز فيها سبع عشرة فائدة.^(٣)

نسبة كتاب "الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز" للإمام العز:

دفعني إلى الحديث عن الكتاب ونسبته إلى العز أن أحد الباحثين المحدثين شاك في نسبته إليه وفي وجوده أيضاً.

يبدو أن العز ألف كتابه "الإشارة إلى الإيجاز ... " للرد على الذين أنكروا وقوع المجاز في القرآن الكريم ، ليثبت إعجاز القرآن من جهة اختصاره الكلام وإفادته المقصود بأقصر عبارة وأعظمها .

ولكن هل يقصد العز من المجاز المعنى الاصطلاحي أم المعنى اللغوي؟ يظهر من كتابه أنه عنى بالمجاز ما هو قسم الحقيقة غير مجاز القرآن لأبي عبيدة ، وهو أول من عرف أنه تكلم بلفظ المجاز ، ثم تكلم عن المجاز بمعناه البياني مؤلف آخر شيعي معتدل الفكر ، هو الشريف الرضا في كتابه "تلخيص البيان في مجازات القرآن" الذي حققه الأستاذ محمد عبد الغني حسن ، وزعم في مقدمة الكتاب أن الشريف الرضا قد تفرد في هذا التأليف ، ولم يشاركه فيه أحد ، شاكاً في أن يكون للعز كتاب يبحث في مجاز القرآن .

يقول في المقدمة : "ويظهر أن الله شاء أن يظل كتاب مجازات القرآن للشريف الرضا وحده ، وأن يتفرد بهذه المزية فلا يشركه كتاب عربي في مجازات القرآن" . فقد ذكر صاحب "كشف الظنون" أن لسلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام المصري الشافعى الدمشقى المتوفى سنة (٦٦٠ هـ) كتاباً اسمه "مجاز القرآن" ، وأن جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ) قد اختصره وسماه "مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن" ، فain كتاب

^١ - العز للندري، ص ٨٢، ولنورهبي، ص ١٥٢، ولعلي النقير، ص ٣٤٤.

^٢ - العز للندري، ص ٨٢، والإمام العز لعلي النقير، ص ٣٤٧، ولنورهبي، ص ١٥٤.

^٣ - المصدر نفسه.

العز بن عبد السلام؟! وأين مختصر السيوطي؟! وهل هو في مجاز القرآن بالمعنى الذي فصده أبو عبيدة؟! أم بالمعنى البشري الاستعاري الذي انفرد الشريف الرضي بالتصنيف فيه؟ الحق أن مصادرنا سكت سكوتاً مطبيقاً عن كتاب مجاز القرآن "للعز بن عبد السلام ، ولعله صاغ فيما صاغ من تراث الإسلام" (١) .

أما إنكار كتاب بهذا الاسم لـ العز أو ضياعه ، فهذا ما لم يُقْمَ عليه دليل ، فلو رجع الباحث إلى كتاب "طبقات الشافعية الكبرى" لابن السبكي وكتاب "الإنقان في علوم القرآن" للسيوطى ، وكتاب "البرهان في علوم القرآن" للزرκشى ، وكتاب بروكلمان ، وغيرها من كتب التراجم والفالرس وفهارس المكتبات العامة لوجده مطبوعاً في الأستانة سنة (١٣١٢هـ) في (٢٢٣) صفحة من القطع الكبير) باسم "الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز" وقد صورت هذه الطبعة بالأوفست بمطبعة دار الفكر بدمشق . وهذا كله يؤكّد وجود الكتاب ونسبته للعز بن عبد السلام ، ويؤكّد ذلك أيضاً - وجود مخطوطة منه بالمتحف البريطاني برقم ٩٦٩١ - Add وهي موجودة عند أخ لي تركي الأصل في ميكروفيلم ، علاوة على وجود نقولات كاملة من كتاب "الإشارة إلى الإيجاز ..." في كتاب العز الأخرى ، كتاب "فوائد مشكل القرآن" وكتاب "إمام في أدلة الأحكام" وـ "مقدمة" تفسير مختصر الماوردي . ولم يقنع المحقق بما أورده السيوطى من تلخيص كتاب العز في إلقائه ، وما ذكره صاحب البرهان وهو يتحدث عن المجاز بقوله : " وقد أفرده بالتصنيف الإمام أبو محمد بن عبد السلام ، وجمع فأوعى" (٢) .

ويتبّع بما لا يقبل الشك أن درسه للمجاز درس بياني . وناشر مجازات الشريف الرضي لا يكتفي بما قال بل يشكّل فيقول : " والحق أن السيوطي المؤذن رحمة الله ، وهو يترجم لنفسه في كتابه حسن المحاضرة ١٨٨ / ١ ذكر شيئاً شاملاً بأسماء كتبه ورسائله ، فلم يذكر فيه اسم كتاب "مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن" الذي ذكره صاحب "كشف الظنون" أنه اختصره من كتاب "مجاز القرآن" لـ العز الدين بن عبد السلام . فكيف يفوت السيوطي نفسه أن يسجل لنفسه كتاباً اختصره لسلطان العلماء قبله ؟ مع ما نعرفه من مبلغ حرص السيوطي على أن لا يفونه في هذا الثبت الجامع كتاب واحد من كتبه ؟ " .

- مقدمة كتاب تشخيص البيان في محارات القرآن ، للشيخ الشريف الرضي ، ص ٣٠ .

وانتظر أيضاً مقدمة فوائد في منكبي القرآن لإمام العز بن عبد السلام ، ص ٢١-٢٠ .

- لزرκشى ، البرهان في علوم القرآن ، ٢٧٢/٢ .

إن السيوطى نفسه _ في كتاب آخر من كتبه _ يساعدنا على حل هذا اللغز، ففي كتابه "الإنقاذ في علوم القرآن" وفي الفصل الذي عده للحديث عن حقيقة القرآن ومجازاته يقول عن المجاز القرآني : " وقد أفرده بالتصنيف " الإمام عز الدين بن عبد السلام ، ولخصه مع زيدات كثيرة في كتاب سميه : " مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن " (١). فكيف نعمل بإغفال السيوطى لذكر كتابه هذا عن مجاز القرآن في ثبت مؤلفاته الذي ذكره في ترجمة حياته في كتابه " حسن المحاضرة "؟ ! .

لقد كتب السيوطى كتابه " حسن المحاضرة " قبل أن يُولَّف " مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن " الذي صنفه بأخره من عمره ، ومن هنا لم يدرجه في ثبت مؤلفاته لأنه كان لا يزال مستكنا في طوابيا المجهول المغيب . على أن ابن شاكر الكتبى لم يذكر في الوافي بالوفيات وهو يترجم لعز الدين بن عبد السلام أن له كتابا في " مجاز القرآن " مع أنه ذكر له " القواعد الكبرى " و " القواعد الصغرى " و " مقاصد الرعایة " و " اختصار نهاية المطلب " وغيرها ، فلماذا أغفل ابن شاكر الكتبى كتاب مجاز القرآن لعز الدين بن عبد السلام ؟ مع أن موضوع المجازات القرآنية نادر في التأليف الإسلامي العربي ؟ الحق أن هذا الإغفال قد أوقعنا على عشوة من الأمر ، وحيرة من الرأي ... الخ " . لن أعلق إلا على الفقرة الأخيرة التي استند فيها إلى عدم ذكر ابن شاكر لكتاب مجاز القرآن للعز ، وأنا أتساءل هل تستقصى كتاب الترجم عادة ذكر مؤلفات المترجم لهم أم تذكر الأغلب على فنهم ، وكما في الترجمة تلاوة تستقصى حيناً وتذكر بعض الكتب ، وتغفل ببعضها أحياناً غير مستندة في ذلك إلى قاعدة محددة ، وهذا كتاب ابن شاكر الموسوم " بقوات الوفيات "، أما الوافي بالوفيات الذي ذكره المحقق _ محمد عبد الغنى حسن _ فهو للصفدي ، وابن شاكر قال نصاً حين عرض لذكر كتاب العز بن عبد السلام: له " اختصار نهاية المطلب " و " القواعد الكبرى " و " القواعد الصغرى " و " مقاصد الرعایة " وغير ذلك (٢). فابن شاكر ينص صراحة على أنه يذكر بعض مؤلفاته لا كلها وليس عدم ذكره للجميع بناف أن للعز كتاباً أخرى أو الحكم بأنها ليست له. على أنه لا يحق لنا أن نشكك في كتاب موجود بأيدينا مطبوع ولخصه بعد حياة مؤلفه بقرنين السيوطى وأورد له موجزاً في الإنقاذ . إذ منذ أكثر من سبعة قرون والكتاب شلّخص يجاور غيره من نفائس التراث الإسلامي .

- الإنقاذ ٨٢/٢ .

- مقدمة تعجيز الآيات في مجازات القرآن تنشريف الرصي ص ٣١-٣٠ (تحقيق محمد عبد الععن حسن) .

- ابن شاكر الكتبى ، بقوات الوفيات ، ص ٥٩٥/١ .

كتاب "الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز" ومتذلته البلاغية :

ويذكر في بعض المصادر بـ "مجاز القرآن"^(١) ، وهذا الكتاب من أقدم الكتب التي للطبع العربية عهد بها فقد طبع في الأستانة سنة ١٢١١هـ وله من هذه الناحية قيمة تاريخية ، وطبع عدة مرات. فقد طبع سنة ١٢١٣هـ في دار الطباعة العامرة باستنبول ، ثم أعادت طباعته المكتبة العلمية في المدينة المنورة عام ١٩٦٦م، وصورت الطبعة الأولى دار البشائر الإسلامية بيروت عام ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م كما صورته بالألوان مطبعة دار الفكر بدمشق^(٢). وأخيراً طبعته دار الكتب العلمية في طبعة محققة اسمها سنة ١٩٩٥.

والكتاب من الناحية العلمية جدّ نفيس، فإنَّ التأليف العربي المفرد للدرس المجازي قليل ، ولقد عرف الأقدمون للكتاب قدره ، فنجد السيوطي (٩١١هـ) من بينهم يعرض لكتاب بالتلخيص في مؤلف له سماه "مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن"^(٣) و أورد منه طرفاً في كتاب الإنقان مع زيادات من مصادر أخرى. ومما يُؤسف له ضياع موجز السيوطي المسمى مجاز القرآن ، وقد رجع إلى ما حرره السيوطي في الإنقان فوجده يذكر أبواباً مما في كتاب العز^(٤).

كما اختصر الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) وسماه "الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان" دون الإشارة إلى أنه اختصر من كتاب العز رحمة الله. ولا أعرف من أين جاء أحد الباحثين بهذا الرأي: "وقد اختصر الإمام العز كتابه هذا^(٥) - الإشارة إلى الإيجاز ... على الرغم من أن مترجمي العز قدّما وحديثاً لم يذكروا شيئاً من هذا.

وكتاب العز هذا ، مع كتابه "قواعد الأحكام" أو "القواعد الكبرى" من أهم كتبه على الإطلاق ، وتولى العلماء على مدحه حتى قال عنه ابن السبكي في طبقاته : "إنه وكتاب "القواعد الكبرى" شاهدان بإمامته العز وعظيم منزلته في علوم الشريعة".^(٦)

- ذكره السكري وضالكري رايه في مناجاة السعادة وحاجي حبطة .

- عبد الله الرهبي ، العبر من عند السلام ، حياته وتأريخ ومهجه في التفسير ، ص ١٢٢.

- ينقول السيوطي في البراعم والنافع والخمسين من كتابه الإنقان في حقيقة القرآن ومحاربه : "وقد أفرده بالتعليق الإمام عبد الدين بن عبد السلام وخصمه مع زيادات كبيرة في كتاب سببه مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن ، الإنقان للسيوطى . ٨٢/٢ .

- ينقول ذلك عبد الحميد في المفصل القادة عن ابن العز فيمن سعده .

- على التفسير ٣٢٣ .

- حلقات النافعية - ٥، ص ٨٥

لم يبين العز سبب تأليف الكتاب ، ولا منهجه فيه ، واقتصر بمقدمة قصيرة خلت مما عدناه في المؤلفين في مقدمات كتبهم من بيان الأسباب التي من أجلها ألف الكتاب ، والظروف التي كتب فيها ، والمصادر التي اغترف منها ، فالعز لم يذكر شيئاً من ذلك كعادته في مؤلفاته ، ولعل سبب ذلك أن العز لم يكن مشغولاً بأمر التأليف ، إنما كان ي ملي ذلك في دروسه .

ولعل هدف العز من كتابه "الإشارة إلى الإيجاز ..." خدمة كتاب الله تعالى وتوضيح مجازاته ، وبيان ما فيه من إيجاز ومجاز .

ويتصل موضوع الكتاب بعلم البيان والمعاني في علوم العربية ، ويظهر إعجاز القرآن في الفصاحة والبلاغة والبيان ، ويعد مجاز القرآن أحد علوم القرآن باتفاق العلماء ، وإن حصل بعض الاختلاف في وقوع المجاز في القرآن الكريم . وفي هذا المجال وضع طاش كبرى زاده عنواناً في علوم القرآن سماه : علم معرفة حقيقة لفاظ القرآن ومجازها "لخص فيه آراء العلماء قائلًا : لا خلاف في وقوع الحقائق في القرآن ، وكذا المجاز عند الجمهور ، وأنكر وقوع المجاز جماعة : منهم الظاهريه وابن القاس من الشافعية ، وبعض من المالكية ... وشبيههم أن المجاز أخو الكذب ، وأن العدول إليه من ضيق الحقيقة ، والأول : القرآن متزه عنه ، والثاني : محال على الله تعالى ، وهذه شبهة باطلة نشأت من عدم التفرقة بين المجاز والكذب ، ومن عدم الوقوف على أن المجاز أبلغ من الحقيقة ، ومن إمكان ابراد المجاز مع تيسر الحقيقة ، وصنفه العز الدين بن عبد السلام ولخصه جلال الدين السيوطي ^(١) .

كما قرر السيوطي في إتقانه أن العز أفرد مجازات القرآن بالتصنيف _ كما سبق _ ويرى المتأمل حقاً لكتاب العز بن عبد السلام أن مبحث المجاز هو الغالب عليه ، فقد خصص له في كتابه سبعة وأربعين فصلاً، في حين استثار الإيجاز بستة عشر نوعاً من أنواع الحذف وبالباب الثامن والأربعين، الذي أورد فيه العز بن عبد السلام أمثلة من حذف المضادات على ترتيب سور والأيات . ويلاحظ على العز أنه ركز في كتابه على القرآن الكريم ، وتناول فسي أثناء ذلك بعض الأحاديث، فهو من الكتب التي أفردت مجاز القرآن بالدرس والبحث والتطبيق، كما أن تفاصيته الفقهية والأصولية قد أثرت في بحثه البلاغي تأثيراً كبيراً، إذ بعد العز من الأصوليين القلائل الذين طبقوا الدرس البلاغي على القرآن الكريم لبيان إعجازه.

^(١) - مفتاح السعادة ومفاتيح السعادة في موضوعات العلم ، طاش كبرى زاده ، ٤٥٠ / ٢ . وهذا الكلام قريب جداً من كلام السيوطي في الإنفاق ٨٢ / ٢ .

السمات الفنية لكتاب الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز ومقاييسه البلاغية:

نظفر من كتاب الإمام العز بن عبد السلام، "الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز" بمقاييس وسمات فنية هي:

١- سمة الإيجاز:

طالعنا بها في مستهل كتابه ، و أشار إلى أنها سمة الكتاب والسنة، وتجمع بين ميزتين: الاختصار والإفهام ، قال : "الحمد لله الذي بعث بنبينا - صلى الله عليه وسلم -، بجموع الكلم، واختصر له الحديث اختصاراً ليكون أسرع إلى فهم الفاهمين وضبط الضابطين، وتناول المتناولين فكل كلمة يسيرة جمعت معاني كثيرة فهي جوامع الكلم . والاختصار هو الاختصار على ما يدل على الغرض مع حذف أو إضمار ، والعرب لا يحذفون مala دلالة عليه، ولا وصلة إليه لأن حذف ما لا دلالة عليه مناف لغرض وضع الكلام من الإفادة والإفهام، وفائدة الحذف تقليل الكلام وتقريب معانيه إلى الإفهام ^(١) . "

٢- سمة الخفة أو السهولة :

وهو يراعي هذه السمة ، حتى في تقدير ما هو محذوف، ونحن نعلم أن تقدير المحذوف أي محذوف يراعي فيه المعنى فحسب ، ولا يشترط أن تراعي فيه ناحية الحسن أو الجمال ، يقول : "ومهما تردد المحذوف بين الحسن والأحسن وجب تقدير الأحسن لأن الله وصف كتابه بأنه أحسن الحديث فليكن محذوفه أحسن المحذوفات كما أن ملفوظه أحسن الملفوظات ^(٢) . "

ولكن من الطريق أن العز يتشدد في تقدير المحذوف مراعيا فيه شروطا فنية بعينها، وذلك من فرط رعايته لقيمة الجمالية وللتعبير القرآني . يقول مثلا في قوله تعالى : ﴿فَمَا أوجفْتُمْ عَلَيْهِ﴾ (سورة الحشر آية ، ٦) "تقديره : مما أوجفتم على أخذه ، أو على حيازته أو على اغتنامه أو على تحصيله ، فيقدر من هذه المحذوفات أخوها وأحسنها وأفضلها وأشدتها موافقة للغرض في هذه الآية ، فتقدير أخذه هنا أحسن من تقدير اغتنامه ، لأنه أخص ، ومن تقدير حيازته لنقل التأثير الذي في حيازته ^(٣) ."

- الإشارة إلى الإيجاز : ١١ .

- المصدر نفسه ، ٣/٣١ .

- المصدر نفسه ، ٤/١٥-١٤ .

ابن عز الدين بن عبد السلام ليس همّ النحوين، وإنما هو يرعى الجانب الجمالي، فهو باحث في البيان وموضوعه القرآن، فيفضل تقديرًا على تقدير لغته وإيجازه، ويكرر ما سبق أن ذكره في المثال السابق مع التمثيل بسواهـد : "وكذلك جميع حذف القرآن من المفاعيل والموصفات وغيرهما لا يقدر - إلا أفضحها وأشدّها موافقة للغرض ، لأنّ العرب لا يقدرون إلا ما لو لفظوا به، لكن أحسن وآنسـب لذلك الكلام، كما يفعلون ذلك في الملفوظ به مثال ذلك قوله تعالى : **«جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس»** (سورة العنكبوت آية ٩٢) قـدر أبو على : **«جعل الله نصب الكعبة ، وقدر بعضهم جعل الله حرمة الكعبة ، وهو أولى من تقدير أبي على لأن تقدير الحرمة في الهدي والقلائد والشهر الحرام أولى ، ولا شك في فصاحتـه ، وتقديره النصب فيها بعيد عن الفصاحة . وكذلك التقدير في قوله صلى الله عليه وسلم : (فـلـن سـفـك دـمـائـكـ) أـحـسـنـ مـنـ تـقـدـيرـ (فـلـنـ صـبـ دـمـائـكـ) أوـ فـلـنـ إـرـاقـةـ دـمـائـكـ ، لأنـ فـيـ الإـرـاقـةـ تـقـلـ تـأـثـيـتـ وـفـيـ الصـبـ تـقـلـ التـشـدـيدـ وـلـاـ يـقـدـرـ (فـلـنـ سـفـحـ دـمـائـكـ) تـيـمـنـاـ بـذـكـرـ السـفـكـ لـكـوـنـهـ فـيـ الـقـرـآنـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـيـ (وـيـسـفـكـ الدـمـاءـ) وـكـذـلـكـ تـقـدـيرـ (وـغـصـبـ أـمـوـالـكـ) لأنـ الأـخـذـ مـنـقـسـ إـلـىـ الـحـالـ وـالـحـرـامـ ، فـتـعـيـنـ هـذـاـ التـقـدـيرـ بـالـشـرـعـ وـكـذـلـكـ تـقـدـيرـ (وـثـلـبـ أـمـوـالـكـ) أـولـىـ مـنـ تـقـدـيرـ (وـأـذـيةـ أـعـراضـكـ) لـبـعـدـ مـنـ تـقـدـيرـ وـأـنـتـهـاـ حـرـمـةـ أـعـراضـكـ لـمـاـ فـيـهـ مـنـ الطـوـلـ ، وـلـأـنـ اختـصـارـ الـمـحـذـوفـاتـ أـحـسـنـ مـنـ إـطـالـتـهـاـ فـلـاـ يـقـدـرـ مـاـ فـيـهـ طـوـلـ إـلـاـ عـنـ الـاضـطـرـارـ إـلـىـ الـإـطـالـةـ كـوـلـهـ تـعـالـيـ : **«إـنـ اللـهـ مـبـتـلـكـ بـنـهـرـ»** ، (سورة البقرة آية ٢٤٩) تـقـدـيرـهـ أـنـ اللـهـ مـبـتـلـكـ بـشـرـبـ مـاءـ نـهـرـ . وـكـوـلـهـ تـعـالـيـ : **«فـقـبـضـتـ قـبـضـةـ مـنـ أـثـرـ الرـسـوـلـ»** (سورة طه آية ٩٦) . تـقـدـيرـهـ : فـقـبـضـتـ قـبـضـةـ مـنـ أـثـرـ حـافـرـ فـرـسـ الرـسـوـلـ^(١) ."**

٤- سمة الروحية :

وهذه السمة نطالعنا مـذـ مـفـتـحـ الـكـتـابـ حـتـىـ نـهـاـيـهـ ، فـكـتـابـ العـزـ "الـإـشـارـةـ إـلـىـ الـإـيجـازـ" في بعض أنـوـاعـ الـمـجـازـ ، وـبـنـ لمـ يـنـصـ فـيـهـ صـرـاحـةـ عـلـىـ أـنـهـ فـيـ الـإـيجـازـ وـالـمـجـازـ الـقـرـآنـيـ ، إـلـاـ أـنـ مـعـظـمـ شـوـاهـدـهـ مـنـ الـقـرـآنـ وـالـحـدـيـثـ ، وـقـلـيلـ النـادـرـ مـنـ الشـعـرـ .

وبـيـدـ الـإـمامـ العـزـ فـيـ كـتـابـهـ هـذـاـ مـسـتـحـضـرـاـ لـنـصـوصـ الـقـرـآنـ ، فـيـفـضـلـ فـيـمـاـ حـذـفـ _ تـقـدـيرـ ماـ ظـهـرـ فـيـ آـيـ أـخـرـ ، مـثـلاـ فـيـ حـذـفـ الـمـبـدـأـ يـقـولـ ... " ... وـلـهـ أـمـثـلـةـ مـنـهـاـ ... قـوـلـهـ : **«وـلـاـ تـقـولـواـ ثـلـاثـةـ»** (سورة النساء آية ١٧١) قـدرـ الـفـرـاءـ : وـلـاـ تـقـولـواـ هـمـ ثـلـاثـةـ . وـقـدـرـ بـعـضـ الـنـحـاةـ وـلـاـ تـقـولـواـ : الـهـتـاـ ثـلـاثـةـ .

وقدّر أبو علي ولا تقولوا : هو ثالث ثلاثة ، فحذف المبتدأ والمضاف من الخبر . وبدل على ذلك قوله تعالى : **﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾** (سورة العنكبوت آية ٧٣) وتقدير ما ظهر في القرآن أولى من كل تقدير ^(١) . فهو يرجع الرأي النحوي الذي يسنه عنده الآي القرآني . ثم نراه يرجع في تقديره للمحفوظات إلى اعتبارين :

إحساسه بالجمل _ كما مر في السمات السابقة _ ثم إلى تأثيره بالعبارة القرآنية ، فإذا ترجح المقدران بين تعبير قرآنی وأخر ليس كذلك ، فالمحفوظ المقدر هو التعبير القرآني . "تقدير ما ظهر في القرآن أولى من كل تقدير وله أمثلة :

أحدهما قوله : **﴿هُنَّا تَأْتِيهِمُ الْبَيِّنَاتُ، رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾** (سورة البينة آية ٢١) تقديره رسول من عند الله ، لأنّه قد ظهر في قوله **﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِهِمْ﴾** (سورة لقمة آية ١٠١) .

الثاني قوله : **﴿مَا أَصَابَكُمْ مِّنْ حَسَنَةٍ فَمَنْ أَنْعَدَ اللَّهُ﴾** (سورة النساء آية ٧٩) تقديره فمن عند الله .

﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ سَيِّئَةٍ فَمَنْ أَنْعَدَ اللَّهُ﴾ (سورة النساء آية ٧٩) تقديره فمن عند نفسك لأنّه قد ظهر في قوله تعالى : **﴿وَإِنْ تُصْبِهُمْ حَسَنَةً يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عَنْدَ اللَّهِ وَإِنْ تُصْبِهُمْ سَيِّئَةً يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عَنْكُ﴾** (سورة النساء آية ٧٨) ولقد يزداد تأثير العز بالروح الدينية والخلقية ، فتبهت الناحية الفنية عنده ، كما ترى في حديثه عن الحسن والقبح ، يقول : "والكلام بالنسبة إلى الحسن والقبح أقسام :

أحدهما : ما حسن لفظه ومعناه ، كالثناء على الرب بألفاظ القرآن ، وهو منقسم إلى الحسن والأحسن .

القسم الثاني : ما قبح لفظه ومعناه ، كالهجو المحرم والكذب المحرم بالألفاظ الركيكة القباح ، وهو منقسم إلى القبيح والأقبح .

القسم الثالث : ما حسن لفظه وقبح معناه ، كالكذب والهجو القبيح باللفظ الفضيح وهو منقسم إلى الفضيع والأفصح .

القسم الرابع : ما قبح لفظه وحسن معناه ، كالإخبار عن المعانى الحسان بالألفاظ القباح ، وكل ذلك منقسم إلى القبيح والأقبح والحسن والأحسن ^(٢) .

- الإشارة إلى الإيجاز ، ٣٢ .

- انقدر نفسه ، ٢٢-٢١ .

- الإشارة إلى الإيجاز : ٣١٣ .

٤- سمة الصدق الفني :

ونعني بها أن تكون مادة الأديب أو الناقد انعكاساً لما في البيئة ، فهنا نرى الباحث البياني يتناول أمثلة من كلام الناس في أمور الشريعة ، من العبارات التي يحتاج إليها الفقهاء للفصل في قضايا الشرع وأمور الدين ، وبحلتها على أساس بياني أدبي ، فالعبارات الحية لها وزنها البياني عند العز بن عبد السلام ، ومن شواهد ذلك حديثه عن درجات التعلق بين محتوى الحقيقة والمجاز وأنها بين علاقة قوية أو ضعيفة أو مختلف فيها .^(١)

٥- سمة المناسبة :

ونلاحظ هذه السمة فيما يقدر من محتويات ، فيقدر في قوله : «**كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يُخْرِجُوا مِنْهَا أَعْدِيَوْهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ**» (سورة العنكبوت ٢٢) ، وفيه لهم ذوقوا عذاب الحريق ، ولا يقدر : ويقال لهم ، لأن وفيه يناسب أعدوا ، وكذلك يقدر في قوله : «**فَإِنَّمَا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرُهُمْ بَعْدَ إِيمَانِهِمْ**» (سورة آل عمران ١٠٩) فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم ، ولا يقدر فيهم ، لتقدير تبضيع وتسود^(٢) .

وبمعنى العز بهذا المقياس حين يتراجع المضاف الممحوف بين الحقيقة والمجاز . ومهما تردد المضاف بين المجاز والحقيقة نظرت إلى أحاسنها وقدرته ممحوفاً فإن استويا نظرت إلى أيهما أشد ملائمة للسياق وموافقة له فقدرته^(٣) .

وتحدث العز بن عبد السلام عن مقياس التناسب الجمالي في موضوعين من خاتمة كتابه فمرة تحدث عنه حين قال : «إن صفات الله المذكورة في القرآن تناسب ما قرنت به من أحكام وكما حدث على طاعته بما رتب عليها من الخير العاجل والأجل فكتابه حدث عليها بما ذكره في كتابه من صفاتاته فإنه ذكرها لعباده ليعرفوها ويعاملوه بما يناسبها من الأحوال والأقوال والأعمال، وقل أن توجد صفة من هذه الصفات إلا وهي مناسبة لما قرنت به من الأحكام حاثة أو زاجرة ، ولكن تلك المناسبة تارة تكون ظاهرة جلية وتارة تكون باطننة خفية»^(٤) .

ثم يتحدث في موضع ثالث عن مقياس التناسب في القرآن والصدق فيه " واعلم أن من الفوائد أن من محاسن الكلام أن يرتبط بعضه ببعض ويتشبّث بعضه ببعض ، لئلا يكون

١ - المصدر نفسه، ٣٩-٣٨ .

٢ - المصدر نفسه، ٢٨ .

٣ - المصدر نفسه، ٣١٣ .

٤ - المصدر نفسه، ٣١٦ .

٢٩

مقطعاً متبراً، وهذا بشرط أن يقع الكلام في أمر متحد ، فيرتبط أوله بأخره ، فإن وقع على أسباب مختلفة لم يشترط فيه ارتباط أحد الكلامين بالأخر . ومن ربط ذلك فهو متكلف لما لم يقدر عليه إلا بربط ركيك يصان عن مثله حسن الحديث فضلاً عن أحسنه ، فإن القرآن نزل على الرسول صلى الله عليه وسلم في ثلث وعشرين سنة في أحكام مختلفة ، شرعت لأسباب مختلفة غير مؤلفة ، وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض ، إذ ليس بحسن أن يرتبط تصرف الإله في خلقه وأحكامه بعضه ببعض مع اختلاف العلل والأسباب ^(١). فالعز يزيد المناسبة طبيعية صادقة غير متكلفة أو مصطمعة ، وجاء هذا الحديث ضمن قوله عن أحكام التفسير وضرورته .

٦- سمة الموضوع :

يستخدم العز في النظر إلى المجاز القرآني ومجاز الحديث " فإذا قوي التعلق بين محل الحقيقة والمجاز فهو المجاز الظاهر الواضح ، وإذا ضعف التعلق بينهما إلى حد لم تستعمل العرب مثله ولا نظيره في المجاز فهو مجاز التعقيد ، فلا يحمل عليه شيء من الكتاب والسنة ولا ينطبق به فصيح ^(٢) ."

ويرجع العز في تقدير المضاف المحذوف ما كان مبييناً ، واضحاً " وقد يتزدّد المضاف المحذوف بين أن يكون مجملأً أو مبييناً ، وتقدير المبين أحسن ، مثاله قوله تعالى : ﴿وَدَاودُ وَسْلِيمَانٌ إِذْ يَحْكُمُانَ فِي الْحَرْثِ﴾ (سورة الأنبياء آية ٧٨) والمراد بالحرث الزرع أو الكرم . لك أن تقدر "إذ يحكمان في أمر الحرث" ، ولك أن تقدر "إذ يحكمان في تضمين الحرث" ، وهذا أولى لتعيينه ... ^(٣) .

٧- سمة الضخامة :

ونستبينها فيما ساقه الإمام العز بن عبد السلام من شواهد قرآنية وأحاديث نبوية وفيه إلى ما تمثل به من الشعر ، وهي خصيصة ثابتة منتقل معها من قسم إلى آخر في كتاب الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز ، فالعز يجمع ويستقصي الأمثلة.

- انظر نسخة ٣٣٨.

- انظر نسخة ٣٨.

- انظر نسخة ٣١٣.

٨- المقياس اللغوي :

وعده العز حين عَدَ المجاز الذي لم تستعمل العرب مثله ولا نظيره مجاز التعقِّيد ، فمنحي العرب في تعبيرها مقياس لقوَّةِ المجاز أو ضعفه . وحين يكشف العز بن عبد السلام عن أنَّ العرب في باب الحذف والذكر إنما مقصودها الإفادَةَ مشيراً إلى كيفية استخدام هذا المقياس يقول : "والعرب ينظرون إلى مقصود الإفادَةَ في هذا الباب ونحوه ، فإنَّ كان المقصود نسبة الفعل إلى الفاعل اقتصرُوا عليه فقالوا : فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع والله يحيى وبميت ، لأنَّه ليس الغرض ذكر المعطى والممنوع والموصول والمقطوع والمحبأ والممات ، ولكن الغرض وصف الفاعل بهذه الأفعال ، وإنَّ كان الغرض ذكر المفعول لا غير لم يتعرضوا للفاعل ، كقوله : **(فَتَلَ الخَرَاصُونَ)** (سورة الزاريات آية ١٠) وقوله : **(فَتَلَ**
الإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ) (سورة عبس آية ١٧) وقوله : **(كَبُّوَا كَمَا كُبِّيَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ)** (سورة المحاذنة، آية ٥) وقوله : **(وَلَعَنُوَا بِمَا قَالُوا)** (سورة المائدَة، آية ٦٤) وقوله : **(أُولَئِكَ الَّذِينَ أَبْسَلُوا بِمَا كَسَبُوا)** (سورة الأنعام آية ٧٠) ، ليس الغرض هنا ذكر الكابت ولا القاتل ولا اللاعن ولا المبسل وإنما الغرض في نسبة القتل واللعن والكبَّ والإبسال إلى المذكورين ، وإنَّ تعلُّق الغرض بالفاعل والمفعول أثراً بما كقوله : **(وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ)** (سورة الأنعام آية ١٠١) وقوله : **(وَخَلَقَ**
اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ) (سورة الحجَّة آية ٢٢) وقوله : **(بَلْ لَعْنُهُمُ اللهُ بَكَفَرُهُمْ)** (سورة البقرة آية ٨٨) وقوله : **(فِيمَا نَفَضُوهُ مِثَاقِهِمْ لَعَنْهُمْ)** ^(١) (سورة العنكبوت آية ١٣) .

٩- سمة الأدبية :

نستجلِّيها في منزعه الفنى في كتابه ، ول يكن مثلكي باب مجاز التشبيه ، فلم تراع في ترتيب فصوله المنطقية ، وإنما روعت الفنية فاستخلصت التشبيهات القرآنية وأفردت التشبيهات المتفقة على حدة لتنبذ لها أنواعاً حتى إننا نجد آية وحدها تكون نوعاً من أنواع التشبيه ، فالآيات : **(وَبَاعُوا بِغَضْبٍ)** (سورة النَّفَرَة آية ٦١) **(وَلَمَا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضْبُ)** (سورة الأعراف آية ١٥٤) **(قَدْ مَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، فَأَتَى اللَّهُ بَنِيَّاهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ)** (سورة النَّحْشَونَ آية ٦٦) **(وَإِذَا بَشَّرَ أَهْدَهُمْ بِالْأَشْيَاءِ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا وَهُوَ كَظِيمٌ)** (سورة النَّحْشَونَ آية ٥٨) و

﴿وَأَذْتَ لِرَبِّهَا﴾ (سورة الانشقاق آية ٢) ...^(١) كل آية قائمة بذاتها نوع بمفرده من أنواع مجاز التشبيه .

ومن دلائل هذه السمة في مبحث الإمام العز بن عبد السلام ، استشهاداته الوفيرة بأي القرآن ونصوص الأحاديث ، وبالشعر ، ومثاله النوع السادس والثلاثون من مجاز التشبيه ، وهو التجوز بلسان المقال عن دلالة الحال لاشتراكيما في الدلالة .^(٢)

ثم المنزع الأدبي في هذا الباب واضح أيضا ، فالباب نفسه ، وبطبيعة موضوعه بباب فني وهو التشبيه وإن خصص بغير الأداة .

ومع أن العز أشعري المذهب غير أنَّ الصفة الأدبية تغلب عليه ، فلينظر إلى ما قاله في النوع الثامن عشر من مجاز التشبيه في صفات الإله وهو كشفه عن ساقه ...^(٣)

فالعز يفسر الكشف عن الساق تفسيرا أدبيا بما يسوقه من النصوص ، ولن تلمح في قوله أي بادرة للأشعرية إنما تلمح بين الحين والحين انعكاسات لقافته ، فهو يتمثل بنصوص من الفقه ، وهو تارة تلمح فيه الرجل الأشعري المذهب ، لكن يبقى المبحث البياني كله غير متأثر في غايته ومنزعه بأي من مذهبيه أو فقهه .

تلك هي السمات التي ارتايتها في الدرس البياني عند الإمام العز بن عبد السلام - رحمه الله .

المُحدِثُونُ وَالإِمَامُ العَزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ :

تصدى لدراسة الإمام العز من نقاد العصر الحديث نفر ذكر منهم : المرحوم الدكتور أحمد أحمد بدوي، والدكتور أحمد مطلوب .

عاد الأستاذ أحمد بدوي على العز تقسيمه للمجاز في كتابه " الإشارة إلى الإيجاز " ووصفه بأنه بلغ حد التفاهة ، وخالف الذوق اللغوي ، وضرب لذلك أمثلة من الكتاب دون أن يشير إلى المصدر ولا إلى العز نفسه ، إذ قال في كتابه ' من بلاغة القرآن ' : فقد وجدت كثيراً من تعرضوا لدراسته _ المجاز اللغوي في القرآن الكريم ، قد مضوا يلتمسون أمثلته ،

- المصدر نفسه . ١٤٧ .

- الإشارة إلى الإيجاز . ١٣٤ - ١٣٥ .

- الإشارة إلى الإيجاز . ١٨٢ .

ويبيونه ، وينذرون أقساماً كثيرة له حتى بلغوا من ذلك حد التقاهة ، ومخالفه الذوق اللغوي ، فوجدوا مثلاً في قوله تعالى : **«إِنَّا مَنَّا وَجْلُونَ»** (سورة الحمر آية ٥٢) مجازاً لغويًا من وصف الكل بصفة البعض ، إذ الوجل محل القلب ، وفيما على ذلك جعلوا مثل : محمد عالم وجاهل ، وراغب وخائف ، وما على شاكلتها مجازاً لغويًا^(١).

ووجدوا كذلك في قوله سبحانه : **«كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قَرَأْنَا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ، بَشِّيرًا وَنَذِيرًا»** (سورة العنكبوت آية ٤٠) مجازاً ، لأن البشاره والإذار بعض ما في القرآن ، ولا أريد أن أمضي في بيان ما تكلفوه ، وجرروا وراءه لتلمس الأسباب لعد الآيات من باب المجاز اللغوي ، وكل ما أريد قوله هنا : إن أكثر هذه الكلمات أصبحت توحى بالفكرة من غير أن يثار في النفس المعنى المجازي .

وخذ قوله تعالى : **«وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ خَائِشَةٌ»** (سورة العنكبوت آية ٤٢) قالوا : إنه من إطلاق الجزء وإرادة الكل ، فقد عتر بالوجه عن جميع الأجساد ، لأن النصب والتعم حاصل لكلها ، وهذا يظهران أتم ظهور على الوجه ... ولا أرى في ذلك كبير عناء .

وإنما مبني المجاز عند العز نظرة الكلمة من حيث استعمالها في المحسوسات ، فإذا خرجت عن أصل وضعها اللغوي ، أو خرجت عن استعمالها في المحسوسات إلى المعنويات فإنها تكون عنده مجازاً ، ومن أجل هذا كثر المجاز عنده ، وإن كان بعضه صار واضحاً يجري مجرى الحقيقة بشهرتها في الدلالة البلاغية .

أما استثناء العز من الأمثلة والشواهد والتقسيمات والتبويبات التي عابها أيضاً الدكتور بدوي على العز ، فذلك طريقة أهل الذوق في الفنون والأدب ، ذلك أنه يضع أيدينا على النماذج والأمثلة فيتحسسها المتذوق ، ويعاين أسرار الفن ، ويعرف مواطن الحسن ، وموقع الجمال .

على أنه يعود فينصف الإمام العز فيقول : "ولذلك لا تعدم في بعض الأحيان روعة في بعض ما عدوه من ألوان هذا المجاز في قوله تعالى : **«يَجْلِعونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعقِ حَذَرُ الْمَوْتَ»** (سورة العنكبوت آية ١٩) وقوله تعالى : **«ذَكَرٌ بِمَا قَدِمَتْ يَدَكَ»** (سورة

^(١) - احمد سوري ، من رياح الفتن ، ص (٢٢٤ - ٢٢٥) .

واعذر الإشارة إلى الإشاره ص ٨٨،٨٩،٩١،٩٠ تتحد الأمثلة نفسها والتعليق نفسه واطير الإمام في أدلة الأحكام لنع ٢٥٦ .

الحاجة^(١) وقد لا تكون اليد هي الفاعلة، ولكن لما كان أكثر الأعمال بها جملًا هذا التعبير ورافق^(٢).

وإذا كان العز قد توسع في المجاز فهذا ليس سبباً وجبياً لتعتُّ أبحاثه بالتفاهة ومخالفته الذوق اللغوی ولا سيما أن نقدہ انحصر في جزئية صغيرة من جزئيات المجاز المرسل التي ذكرها العز ، ولم يتعرض لبقية مباحث الكتاب التي قد تصل إلى حد الروعة والجمال .

أما الدكتور أحمد مطلوب ، فقد ذكر العز في كتابه "مناهج بلاغية" وعرض لأبواب الكتاب عرضاً سريعاً ، ثم قال في خاتمة حديثه عن العز : "إن عز الدين بن عبد السلام كان بعيداً عن البلاغة بأسلوبها الذي ورثه عن الأوائل ، وإنه اتجه إلى تبيان ما في القرآن من إيجاز ومجاز ، غير ملتفت إلى التعريفات والتقييمات ، وكان جل همه أن يخدم كتاب الله ويوضح محازاته . ومن هنا اختلف كتابه عن كتب البلاغة ، وكان أقرب إلى الدراسات القرآنية التي اتخذت من البلاغة سلماً ترقى به إلى كشف الإعجاز^(٣) :

وهذا الرأي الكلمة عاممة قيلت في معرض حديث الدكتور مطلوب عن البلاغة عند الأصوليين ، دون أن ينظر إلى العز في ضوء العصر الذي ألف فيه الكتاب ، ولا على أنه أصولي له نظرته الخاصة إلى المجاز وأنواعه .

ويحق لي أن أسأل الدكتور : هل على البلاغي أن يأخذ بكل ما قاله الأوائل دون نظر أو تحديد ؟ وأعتقد أن الإجابة بالنفي ، وإلا فلماذا نقول إن عبد القاهر هو المبتكر الأول للمجاز العقلي ، وهو ما لم يقله الأوائل ؟ ، وهل هذا كافٍ لإبعاد العز عن البلاغة .

ثم علل الباحث سبب بُعد العز عن البلاغة بقوله : " لأنه اتجه إلى تبيان ما في القرآن من إيجاز ومجاز غير ملتفت إلى التعريفات والتقييمات^(٤) ."

أقول : إن البلاغة العربية التي ازدهرت على يد عبد القاهر الجرجاني ما أخرها إلا نفر من علمائها الذين اهتموا بالتقسيمات المنطقية والتعريفات الفلسفية ورسموا الحدود ، ووضعوا التعريفات ، ومن ثم جاءت كتبهم أبعد ما تكون عن هذا الفن .

- - - - -
 ١ - - أمجد أحمد بدري ، من بلاغة القرآن ، ٢٢٠.
 ٢ - - د. أمجد مطروب ، ماصحة بلاغية ، ص ٧٣.
 ٣ - - أمجد مطروب ، ماصحة بلاغة ، ٧٢.

أن معظم ما ذكره العز في كتابه قد مهد له الأوائل ، بإشارات وتأصيل عميق ، فماذا يضر العز أن يكون غير مهيء بالتقسيمات والتعريفات ؟

ومن مأخذ الدكتور على العز " أنه لم يقسم المجاز إلى أنواعه المعروفة ، وأشار إلى تجوز العرب في الأسماء والأفعال والحرروف ، وأدخل في هذا البحث خروج الحروف عن معانيها الأصلية ، والتجوز بالماضي عن المستقبل ، والتعبير بالمستقبل عن الماضي ، وذكر خروج الخبر والأمر والنهي عن معانيها الحقيقة ".^(١)

ومن الجلي أن الدكتور مطلوب يريد أن يسلخ العز عن منهج الأصوليين ، بدليل أنه يصر على ربطه بالبلغيين . على الرغم من أن للأصوليين طريقتهم ومنهجهم الخاص في تقسيم المجاز .

أما الصيغة التي ذكرها الناقد وخروجهما عن معانيها الحقيقة ، فقد أشار إليها كثير من البلاغيين ، وإن كان للعز قصب السبق في القول بخروج هذه الصيغة عن معانيها الحقيقة وأنها من المجاز ، وهذا ابتكار وابتداع يحسب للعز لا عليه .

وذكر الناقد كذلك أن " العز تحدث عن أنواع كثيرة من المجاز لم يتعرض لها البلاغيون كالتجوز بلفظ البشري عن المبشر ، والتعبير بلفظ البعض عن الكل ومجاز التضمين ".^(٢)

وهذا قول مردود ، إذ إن التعبير بلفظ البشري عن المبشر به أحد المباحث التي اهتم بها علماء الأصول ، أما التعبير بلفظ البعض عن الكل ، فقد ذكره البلاغيون والأصوليون على السواء ، وهذا مما لا يخفى على الأستاذ الناقد .

أما مجاز التضمين ^(٣) ، فإنه يعد أحد إضافات العز وابتكاراته ، وإن كان التضمين معروفا لدى النحويين ، فهو أول من جعله من الصيغة التي خرجت عن الحقيقة إلى المجاز .

وحيدا لو تمت دراسة مباحث العز ضمن مباحث الأصوليين بوصفه فقيهاً أصولياً ، وربطه بالعصر الذي عاش فيه .

^١ - المصدر نفسه ، ص ٧٢ .

^٢ - أحد مصنراته ، ماجع بلاغية ، ٧٢ .

^٣ - سرف الحديث عنه بابها في المفصل الشامل .

اتجاهات العز وأراؤه في علوم اللغة والبلاغة،

إن المتخصص لكتب الإمام العز يجده عالماً أدبياً ملماً ناصية البيان ، وترفع على عرشه ، وله نظرات بيانية وبلاغية من خلال تفسيره لقرآن الكريم تدل على مبلغ مرتبته في اللغة ، ويدل على ذلك أيضاً جمال عبارته ورشاقتها ، وخاصة فيما يتعلق بكتابه الفقه وتعزيز القواعد التي يغلب عليها الإلغاز والإيهام . إلا أنه جانب التعقيد ، وصاغها بعبارة رشيقه وقلم سياق . وكان كثير الاستشهاد بالشعر حتى قال عنه مترجموه : " كان حسن المحاضرة بالنواذر والأشعار " ، ويدل على اهتمامه بالشعر رسالته إلى الملك الأشرف التي احتوت على ثلاثة عشر بيتاً من الشعر على الرغم من قصر الرسالة .

ونلمس مقدرة العز البينية والبلاغية في كتبه : " فوائد في مشكل القرآن " الذي يشتمل على إيراد بعض القضايا اللغوية والبلاغية من القرآن الكريم ، ويحاول الإمام العز الاجابة عنها بما تيسر له من العلم ، وقد تناول هذه الآيات مرتبة من سورة الفاتحة إلى الناس .

وكتاب " الإمام في بيان أدلة الأحكام " جاء بموضوعات مختلفة تتعلق بالعقيدة والأحكام والتفسير والمجاز ، إذ تحدث الإمام العز في الفصل التاسع من هذا المؤلف عن ضروب في المجاز ، حتى إن بعض فصوله متقول حرفيًا من كتابه " الإشارة إلى الإيجاز " ، وخصوصاً عندما يتحدث عن المحفوظات وأنواعها وعن المجاز وضروربه؛ مما دفع محقق كتاب " الإمام في بيان أدلة الأحكام " إلى الجزم بأن هذا الكتاب خلاصة موجزة في مادته العلمية لكتاب الإشارة ^(١) .

والكتاب الثالث هو كتاب " الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز " الذي أفرده الإمام للدرس البيني القرآني التطبيقي ، بالإضافة إلى مختصره لتفسير الماوردي . وهذه الكتب تشهد للإمام بضلعه في علم البيان واللغة .

ذكر العز بن عبد السلام في كتابه " فوائد في مشكل القرآن " الاستعادة بقوله: " وذات الشيطان لا يستعاد منها ، فلا بد من محفوظ ، وأولى ما قدر به المحفوظ ما ظهر في كتاب الله عز وجل وقد ظهر **﴿أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾** (سورة المدحون آية ٩٧) . وظاهر :

^(١) - انظر الإمام في بيان أدلة الأحكام للأمام العز بن عبد السلام ، ص ٥٧ .

﴿من شر الوسواس الخناس﴾ (سورة النازعات ٤) وأولى الظاهرين : الوسواس ؛ لأن الشيطان يosoس للقارئ ليلهيه عن ذكر ربه .

والرجيم ، هو فعيل بمعنى مفعول ، أو بمعنى فاعل : فال الأول إن حمل على الرجم بمعنى الشتم والسب من الله تعالى وعباده كان مجازا . وإن حمل على الرجم بالشتم كان حقيقة ، وإن جعلناه بمعنى فاعل ، كان معناه أن يترجم الناس بدواهيه ومصالبه ، وهو مجاز .^(١)

ويظهر من هذا النص مدى اهتمام العز بمسائل اللغة والنحو والبلاغة ، وبذكر الحذف والحقيقة والمجاز ، ويزير هذا الاتجاه في كل ما تعرض له العز من الآيات المتشابهات ، وما صوره العز من مشكل حول الآية .

وهذا مثال آخر : " وقدم " إياك نعبد " على " إياك نستعين " لأن إياك نستعين خبر بمعنى الدعاء ، فيكون من النصف المختص بالعبد ، والعبادة مخصوصة بالله تعالى ، وقد قال عليه السلام حكاية عن ربه : " قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين " ثم قال : " وإذا قال العبد : إياك نعبد وإياك نستعين قال الله : هذه بيني وبين عبدي ولعבدي ما سأله " فقدم إياك نعبد ليقع ما الله نصفه ، وما للعبد في نصفه ، أو قدم اهتماماً بذكر العبادة لأنهم يقدمون الأهم فائلاً هم .

وقال " إياك " ولم يقل : إياه ، وإن كان هو الأصل ، لمناسبة قوله الحمد لله وما بعدها - لأن الانتقال من الغيبة إلى الخطاب يسمى الالتفات ، وفيه تشبيط للسامع وبسط له ... اختلف النهاة في إياك " . فقال الخليل : " إيا " اسم ماض ، أضيف لما بعده للبيان لا للتعریف ... ، وقال المبرد هو اسم مبهم أضيف للتخصيص لا للتعریف ، وقال الكوفيون : إياك بكماله اسم ماض ، ولا يعرف ماض يغير آخره غيره ^(٢) .

وأشار العز إلى التقديم والالتفات في الآية ، نلاحظ إشارته إلى بعض الوجوه التحوية ذكر ثلاثة وجوه للنهاة في "إياك" ، نسب الأول إلى الخليل والثاني إلى المبرد والثالث إلى الكوفيين .

١ - العز من عد السلام ، فرائد في منكى القرآن ، ص ٣٤ - ٤٥ .

٢ - المصدر نفسه ، ٥٢ - ٥١ .

كما يظهر نبوغ العز وتمكنه من علم البيان والمعانى وسعة علمه بذلك ، فقد عنى بالمعانى اللغوية ، إذ يستطرد فيذكر الأصول اللغوية للكلمات ويستشهد عليها بالشعر ، لأنه يرى أن تفسير القرآن يتوقف على معرفة اللغة ، وقد أوضح ذلك في كتابة "الإشارة إلى الإبجاز" فقال : "وتتوقف معرفة القرآن على معرفة اللغة والإعراب . قال ابن عباس : إذا أشكل عليكم شيء من القرآن فالتمسوه في الشعر فإنه ديوان العرب ، فما كان موجبا للعمل جاز أن يستدل عليه بالأحاديث والبيت والبيتين من الشعر وما كان موجبا للعلم فلا يستدل عليه بمثل ذلك."^(١)

ومن أمثلته كذلك بيانه لأصل اشتقاق الكلمة ، وربطه بينه وبين الكلمة في الآية من قوله تعالى : «ومما رزقناهم ينفقون» (سورة البقرة آية ٢) قال العز : "أصل الرزق الحظ ، فكان ما جعله حظا من عطائه رزقا . ينفقون" وأصل الإنفاق الإخراج نفقة الدابة : خرجت روحها ، والمراد : الزكاة ، أو نفقة الأهل ، أو التطوع بالنفقة فيما يقرب إلى الله تعالى .^(٢)"

وكثيرا ما يستشهد العز بالشعر على معانى بعض الكلمات ، ومثال ذلك : قوله تعالى : «مثلكم كمثل الذي استوقد نارا» (سورة البقرة آية ١٧) قال العز : "أي حالهم كحال الذي استوقد نارا ، أو قضيتموه أو شانتم كشأنه ."

قال ابن عطية : مثلكم مبتدا ، والخبر في الكاف ، وهي على هذا اسم ، كما قال الأعشى : هل تتباهون ؟ ولا ينبه ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل ويحوز أن يكون الخبر مخدوفا ، تقديره : مستقر ، فالكاف على هذا حرف ، ولا يحوز ذلك في بيت الأعشى .^(٣)

وكذلك قوله تعالى : «وذكرهم بأيام الله» (إبراهيم ، ٥٠) قال العز : وذكرهم : عظيم بما سلف من الأيام الماضية ، أو بالأيام التي انتقم فيها من القرون الأولى أو بنعم الله لأنها تسمى بالأيام .
وأيام لنا غر طوال ...^(٤)

١ - الإشارة إلى الإبجاز ، ص ٣٤١ .

٢ - عصر تفسير الماوردي لعز ، تحقيق الوهبي ٩٩/١ .

٣ - فرات الشكر في مشكل القرآن ، ص ٨٠ . الديوان ، ص ٦٥ .

٤ - عصر تفسير الماوردي ١٥٩/٢ .

ومن أمثلة استشهاده بالشعر - أيضا - ما ذكره في كتاب "الإشارة إلى الإيجاز" في التعبير بالمصدر عن الفاعل في قوله تعالى: **«رب العالمين»** قال : لفظ الرب هنا مصدر رب يرب ربا فهو رب ، أي : رب العالمين ، ومنه قول الشاعرة :

فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ
تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا أَذَكَرْتُ
أَيْ : ذَاتَ إِقْبَالٍ وَإِدْبَارٍ ^(١).

وأكتفي بهذه الأمثلة للإشارة إلى مدى ضلوع العز في مجال اللغة والبلاغة ، وبالاحظ من خلال ما عرضته من أمثلة أن العز يعني بذكر الأصول اللغوية للكلمات ، ويربط بينها وبين المعنى المراد من الكلمة في الآية ، كما إنه يذكر الفروق بين الكلمات المتقاببة في اللفظ أو المعنى ، ويشير إلى بعض الوجوه النحوية والبلاغية ، ولا يتوقف جهوده هذا على كتاب بعينه ، بل نلمس ذلك في جميع ما كتبه سواء في مجال العقيدة أم التفسير أو الفقه وأصوله ، وهو في ذلك كله يستشهد بالشعر ، وهذا يؤكد ما ذهب إليه مترجموه: من أنه كان حَسَن المحاضرة بالتوادر والأشعار وبهتم بالشعر .

^(١) - الإشارة إلى الإيجاز ص ٢٤ . البيت للخنادق . الديوان ص ٤٤

الفصل الثاني

مسائل البلاغة القرآنية

من الإمام العزب بن عبد السلام

٦٦٠ هـ

المجاز عند الإمام العز بن عبد السلام

توضيحة:

الناظر فيما ذكره علماء الشرع والأصول في المجاز وأقسامه وعلاقاته يرى أن علماء الشرع قد توسعوا في دراسة المجاز، وتفننوا في أقسامه، فذكروا كل الأنواع التي ساقها علماء البلاغة، بل زادوا أصرياً أخرى^(١)، وقد أوصلها العز بن عبد السلام إلى خمسة وثمانين والمائة، غير أنهم لم يميزوا بين تلك الأقسام تمييزاً دقيقاً كما فعل علماء البلاغة بأن أفردوا كل قسم بحد خاص، لأن اهتمامهم باللغ في الكشف عن بيان القرآن الكريم قد صرفهم عن ذلك، فكان الإطلاق والعموم هو الطابع المميز لدراستهم للمجاز.

وإذا كانت غاية علماء البيان دراسة المجاز وغيره من أنواع البيان دراسة مفصلة ليتمكن المتكلم من صوغ الكلام بطريقة تبين ما في نفسه من الغايات والأهداف، وتوصل الأثر الذي يرونه إلى نفس السامع، فإن علماء الشرع لم يذكروا المجاز وأقسامه بالذات وإنما بالعرض. ذلك أن الأصولي يبحث في الدليل الشرعي الكلي كالقرآن الكريم من حيث ما ينتهي من أحكام كلية، وللقرآن الكريم أساليب مختلفة في بيان الأحكام اقتصنها بلاغته وإعجازه، فهو يعرض الأحكام عرضاً فيه تشويق للامتثال وتغير عن المخالفة والعناد، ولهذا نجد فيه ما هو واجب قد ينص على وجوبه بصيغة الأمر، ومنه قوله تعالى: «وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ» (سورة الطلاق، آية: ٢) أو بالتصريح بأن الفعل مكتوب على المخاطبين كقوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُم الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الظِّنَّةِ مِنْ أَنْ يَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَرُوكُمْ تَنْقُونَ» (سورة البقرة، آية: ١٨٣)، وقد يكون بيان الواجب بذكر الجزاء الحسن والثواب لفاعله، منه قوله عز من قائل: «وَمَنْ يَطِعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَدْخُلُ جَنَّاتَ النَّعَمَ وَمَنْ يَرْجُوا حَظًّا مُّؤْمِنًا يَأْتِيَهُ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ» (سورة النساء، آية: ١٢). والمحرم قد يكون بيانه بصيغة النهي مثل قوله تعالى: «وَلَا تَلْقَوْا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلِكَةِ» (سورة البقرة، آية: ١٩٥) وقد يكون بالتوعد على الفعل أو بترتيل العقوبة عليه كقوله عز وجل: «إِنَّ الظَّنَّةَ أَثْقَلُ الْأَثْهَارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ» (سورة النساء، آية: ١٠) بقوله عز وجل: «وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حَدَّوْهُ يَدْخُلُهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا» (سورة النساء، آية: ١٤).

وبناءً على ذلك وجب على الأصولي وكل من يريد استنباط الأحكام من القرآن الكريم أن يعرف هذه الأساليب فيه وكيفية بيانه للأحكام، وما يقترن

^(١) انظر على سبيل المثال: الشركاني، إرشاد التحول، ١٠٠/١، ١٠٠/١١، والآمني، الأحكام، ٢٨/١، وابن الصفار الخليلي، المركب الشرقي، ٢٤٠/١، والأسرى، مباحث نوصول، ٢٩٦/١، ولحابة نسوان، ٣١٦/١، والسبيد ص ١٨٨، وابن حمزة الأحكام، ٤/٣٧٧، والعربي، التصنيف، ٥٧٧/١، والتنبراني، المذهب، ٣٦١/١.

بالنصوص مما يدل على الوجوب أو الحرمة أو الإباحة مدركاً دقائق مرامي عباراته، وطرق الأداء من تعبير بالحقيقة أحياناً وبالمجاز أخرى، ومدى الدلالة في كل طريق من طرق الأداء، وغير ذلك من القواعد اللغوية التي تعرض لها علماء الأصول، وجعلوها من مبادئ أصول الفقه لأنها عرفت من وضع لفاظ اللغة وأساليبها واستعمال العرب لها في شعرهم ونثرهم.

ولجلال هذا القسم من القواعد اللغوية توسع فيه علماء الشرع بصفة عامة وعلماء الأصول بصفة خاصة وأطلاوا الكلام فيه. تعرضوا لمعانى الحروف التي يحتاج إليها المفسر في فهمه للنصوص، لأن معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولهذا يختلف الكلام والاستبطاط بحسبها كما في قوله تعالى: «وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ» (سورة سباء، آية: ٢٤) إذ استعملت "على" في جانب الحق و "في" في جانب الضلال، لأن صاحب الحق مستعمل يصرف نظره كيف شاء، وصاحب الباطل منغمض في ظلام منخفض لا يدرك أين يتوجه.

فالكشف عن بيان القرآن الكريم يتطلب أن يكون الكاشف عنه ذا بيان قوي حتى تكون الوسيلة شريفة شرف الغاية، فلا يعقل أن يكشف عن بلاغته قاصر الباع في البلاغة ضيق الحيلة في الفصاحة.

ولا جرم أن علماء الشرع قد دققوا في فهم أشياء من كلام العرب فيما لم يصل إليه النحاة ولا اللغويون، بمن فيهم علماء البيان الذين لم يصلوا إلى المعانى الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصولي واستقراء زائد على استقرائهم مثاله دلالة "افعل" على الوجوب، "ولا تفعل" على التحرير، ونحو ذلك من الدقائق التي تعرض لها الأصوليون، وأخذوها باستقراء خاص من كلام العرب وأدلة خاصة لا تقتضيها صناعة النحو والبيان، وهذا ونحوه مما تكفل به أصول الفقه لا ينكر أن له استمداداً من العلوم العربية كالنحو والبلاغة وغيرهما. لكن تلك الأشياء التي استمدتها منها كانت وسيلة لا غاية، وسيلة لفهم النصوص واستخراج ما فيها من الفوائد والأحكام، فإن كان مقصوداً لها بالقصد الثاني ومن جهة ما هو معين على إدراك الغاية.

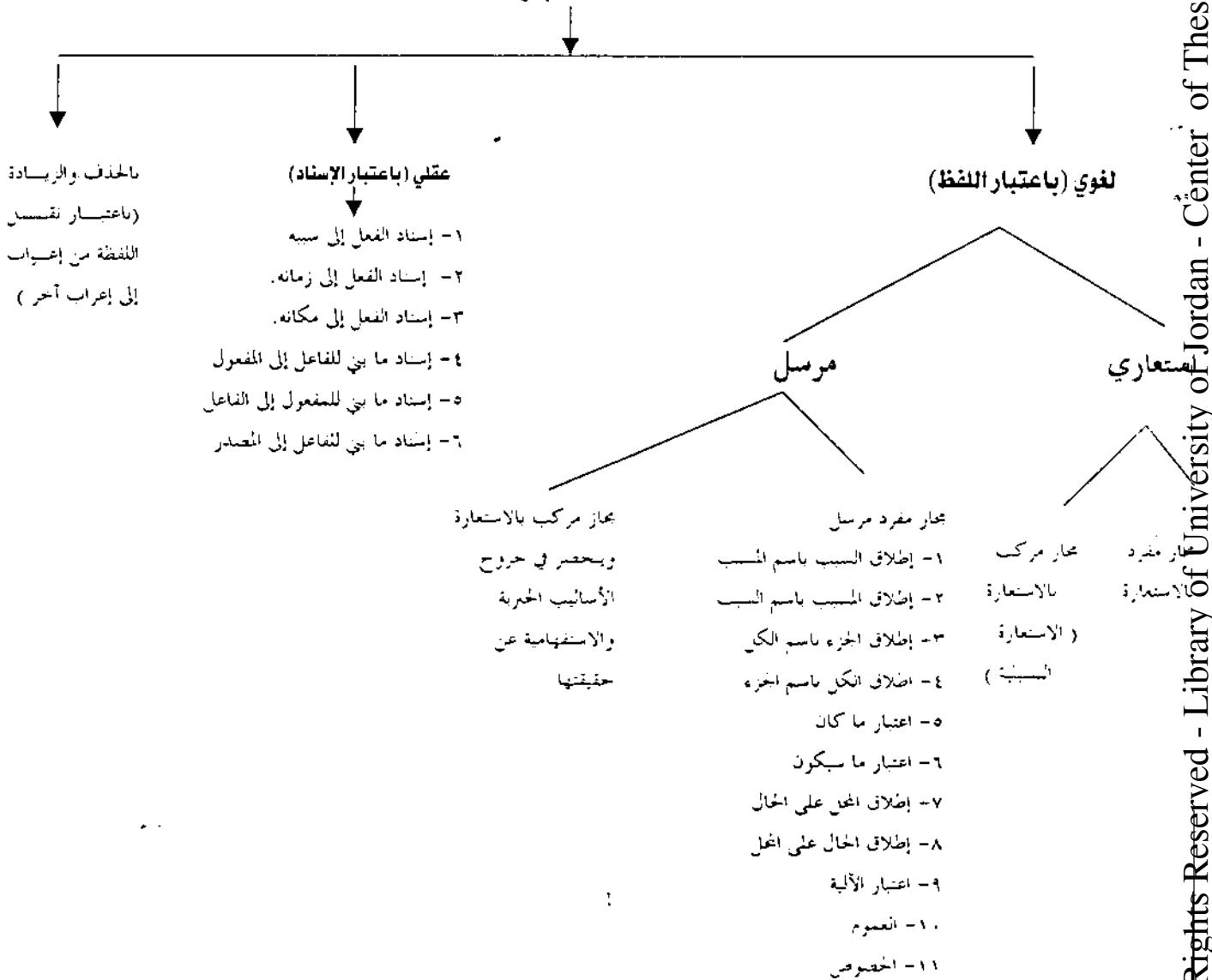
كما ينبغي الانتفاع إلى أن التجوز منه ما يتعلق بالصورة الأدبية ووسائل التخيل فيها، ومنه ما يتصل بطبيعة اللغة في التعبير، وذلك كالتعبير بالعام الذي يراد به الخاص، أو بالجزء الذي يراد به الكل، أو بالكل الذي يراد به الجزء أو غير ذلك. وأغلب هذه التعبيرات لم ترد إلا في الآيات التشريعية، وقد أشار الإمام الشافعى^(١) إلى كثير من هذه العبارات قاصداً من

^(١) انظر رسالته، ص ١٥، وما بعدها.

بيانها كيف يتم استنباط الحكم وكيف يطبق، وغاية ما يقصد إليه أن الفقهاء والمشرعين حاولوا جدهم أن يكشفوا عن أساليب هذا التجوز.

أما الأدباء والبيانيون فقد حددوا نشاطهم بالبحث في أساليب التجوز القائمة على التخييل أو التمثيل بقصد إثارة النفس وتحريكيها نحو أمر من الأمور ترغيباً فيه أو تنفيراً منه. ونظراً لسعة أقسام المجاز وما قد ينبع عنه من تعقيد وصعوبة في استيعابها، أحالوا فيما يلي تلخيصها في شكل رسم لعل ذلك يعين على تصورها ويساعد على فهمها.

أقسام المجاز



هذا ملخص لأقسام المجاز وعلاقاتها، لم أنشأ التوسيع في شرحها وبيانها إذ إنها مذكورة بالتفصيل في كتب البلاغة ومطولاًاتها.

المجاز عند العز بن عبد السلام (٦٦٠هـ) :

المجاز ما ليس بحقيقة، وهو فرع لها، فالحقيقة أصل والمجاز فرع، ولا يصح التجوز عنده إلا بنسبة بين مدلولي الحقيقة والمجاز، وهي عنده متعددة، إذ تراه يقرر ذلك بقوله: "المجاز فرع للحقيقة، لأن الحقيقة استعمال اللفظ فيما يوضع دالا عليه أولاً، والمجاز استعمال لفظ الحقيقة فيما يوضع دالا عليه ثانياً، لنسبة وعلاقة بين مدلولي الحقيقة والمجاز، فلا يصح التجوز إلا بنسبة بين مدلولي الحقيقة والمجاز، وتلك النسبة متعددة"^(١).

والعز بهذا التعريف يجاري جمهور البلاغيين في تعريفهم للمجاز، ويشبه قوله ابن الأثير (٦٣٧هـ) في مثله السائر "اعلم أن كل مجاز فله حقيقة، لأنه لم يصح أن يطلق عليه اسم المجاز إلا لنقله عن حقيقة موضوعة له، إذا المجاز هو اسم للموضع الذي ينتقل فيه..... من مكان إلى مكان، فجعل ذلك لنقل الألفاظ من الحقيقة إلى غيرها"^(٢).

والنسبة بين مدلولي الحقيقة والمجاز التي ذكرها جعلها شرطاً في صحة المجاز، وهو يطلق عليها اسم "العلاقة" وهي متعددة، ولها مراتب ثلاثة: أحدها: العلاقة القوية والواضحة بين محلي الحقيقة والمجاز، فتؤدي إلى المجاز الظاهر والواضح.

الثانية: العلاقة الضعيفة الغامضة: التي تخرج عن المألوف من استعمال العرب وهي ما أطلق عليها "مجاز التعقيد".

الثالثة: بين بين: وهي التي تقع بين القوية والضعف، وقد تجوز بها بعض العلماء لقوتها بالمقارنة مع العلاقة الضعيفة، ومنهم من لم يتجرأ بها لاحتاطها عن القوية يقول العز: "فإن قسوى التعلق بين محلي الحقيقة والمجاز، فهو الظاهر والواضح، وإذا ضعف التعلق بينهما إلى حد لم تستعمل العرب مثله ولا نظيره في المجاز فهو مجاز التعقيد، فلا يحمل عليه شيء من الكتاب والسنة، ولا ينطق به فصيح، وقد تقع علاقة بين الضعف والقوية، فمن العلماء من يتجرأ بها لقوتها بالنسبة إلى العلاقة الضعيفة، ومنهم من لا يتجرأ بها لاحتاطها عن العلاقة القوية".^(٣)

^(١) الإشارة إلى الإعصار، ص ١٨

^(٢) انظر: إنك السائر لأن الأثير، ٧٢/١

^(٣) در شارة، ص ١٨

ولقد أدرك العز أهمية العلاقة، وأنها أصل في تصحیح المجاز، وأساس في توجيه الانفاظ من دلالاتها المتواضع علياً إلى دلالات أخرى.

وليؤكد لنا العز ما ذهب إليه من ضرورة العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي ساق لنا أمثلة من القرآن والسنة، وما نطق به فصحاء العرب، على هذا الترتيب.

فمثلاً العلاقة القوية عنده "قول الرجل لامرأته: اعتدي واستبرئي رحمك ي يريد بذلك الطلاق"^(١).

واعتبر العز هذا المثال من المجاز القوي، وعلل لذلك بقوله: "من جهة أن الاستبراء والاعتداد مسببان عن الطلاق، والتعبير بلغة المسبب عن السبب كثير في كلام العرب"^(٢).

ومثلاً للعلاقة الضعيفة بقول الرجل لامرأته: بارك الله فيك أو أطعميني أو اسقيني، أو تعممي بنوي بذلك الطلاق، وذكر أن ذلك لا يقع به طلاق لضعف العلاقة الرابطة، ولأن العرب لم تستعمل مثله، فسمّاه لذلك بـ "مجاز التعقيد"^(٣).

وهذا النوع الذي تحدث عنه العز جعله البلاغيون من الأسباب المخلة بالكلام، وإذا كان بعضهم يعزّو التعقيد إلى قلة المبالغة بقواعد النحو، مقرراً أن هذا لا يجوزه العربي، فإن التعقيد عند العز ينشأ من ضعف التعلق بين محتوى الحقيقة والمجاز، إلى حدٍ لم تستعمل العرب مثله ولا نظيره في المجاز.

ولذلك نجد مسوباً لإدراج ما ذكره العز ضمن التعقيد المعنوي، وتسميه له "مجاز التعقيد" تعني أن العز أدخله ضمن المجاز، في حين جعله البلاغيون من الكلية^(٤) والكتابية جعلها بعضهم من الحقيقة، وبعضهم جعلها من المجاز، والظاهر أن العز يميل إلى جعلها من الحقيقة، كما سيظهر عند الحديث عن الكتابية عند العز.

^(١) الإشارة إلى الإيجاز، ص ١٩.

^(٢) الإشارة إلى الإيجاز، ص ١٩.

^(٣) والتعقيد نوعان: لفظي: وهو كون التركيب حفي الدالة على المعنى المراد، حيث تكون الأنفاظ غير مرنة وفق ترتيب المعان، فتؤدي إلى اضطراب الكلام وسوء التعبير، وقد عده ابن حني أثراً من آثار الإحلال بقواعد النحو، أما التعقيد المعنوي: فهو كون التركيب حفي الدالة على المعنى المراد حيث لا يفهم معناه إلا بعد عناه، ونکير طربيل، سب انتقال الدهن من المعنى الأول لمعنى المراد بواسطة لوارم بعدة مشتقة إلى رسائل كثيرة مع حفائه الترقان الدالة على المعنى، انظر الخصالص لابن حني، ج ٢، ص ٣٦٢، وما بعدها.

^(٤) انظر: التوكس في اللغة والأدب لمحمد رضا، ج ١، ص ١٨.

ولا يعني ترجيح العز للمجاز الظاهر والواضح، ورفضه لمجاز التعقيد أنها دعوة إلى تناول الشيء ظاهراً، فيفقد سحر خفائه، ولكن التعقيد الذي يرفضه العز هو التعميمية وغموض المعنى حتى يتبعك ولا تخرج منه بشيء.

والجديد في المسألة هو إدخال العز، التعقيد المعنوي ضمن المجاز، وهو ما أطلق عليه "مجاز التعقيد" وما أضافه العز لا يتوقف عند مجرد التسمية والمصطلح، بل اللافت أنه زودنا بنماذج وأمثلة جديدة للتعقيد المعنوي غير المعهودة في كتب البلاغيين، وإن كانت أمثلة وفق منهج الأصوليين؛ إلا أنه أكثر من أمثلة القرآن الكريم، وهو في القمة السامية من الفصاححة والبيان.

ومن الطريق عدم معرفة التعقيد المعنوي في كتب البلاغيين إلا من خلال بينن اثنين يترددان في كتاب البلاغة^(١)، وهذا النوع قد يسميه بعض البلاغيين بالمعاذهلة^(٢)، والمعاذهلة هي التعقيد في الكلام.

وما دام في الكلام تعقيد فقد خرج عن دائرة الفصاححة لفقده عنصر الربط بين الدلالة واللفظ ، ولا يجوز أن تتبادل الأنفاظ مواقعها من غير أن تكون هناك روابط، وعلاقات قوية بين هذه الواقع، وتكون هذه الروابط وال العلاقات بمثابة علامات مضيئة تجعلنا ندرك المراد من الكلمة دون إتعاب الفكر، وكذا الذهن، وإلا كان الاستعمال المجازي ضرباً من الفوضى، لا يرشدنا إلى حقيقة، ولا يهدينا إلى معنى.

ولقد أشار عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) إلى أهمية العلاقة، وأنها أصل في المجاز^(٣) وذكر أنها تقوى وتضعف، وذكر نصوصاً أدبية وحللها وفق ما ذهب إليه.

ولعل العز بن عبد السلام قد أطلع على ما كتبه عبد القاهر في هذا الصدد وتأثر به، وإن كانت هذه المسألة أكثر دوراناً عند الأصوليين منها عند البلاغيين.

وعودة ثانية إلى العلاقة المختلف فيها، وهي التي بين الضعف، والقوية ومثيل لها العز بقول القائل "أغناك الله" يريد بذلك التلقي، أخذنا من قوله تعالى (وإن

^(١) أحد هما: نسناس بن الأحلف وهو بيت مشهور قوله:

ساضط عُد الدار عَكْمَ لِتَقْرِبُوا
وتسكب عيّابي الدسوخ لِتَحْمِداً

والثاني: بيت الفرزدق: قوله:

وَمَا مِثْنَهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُلْكًا
أَبْرَأْمَهُ حَسِيْ أَبْرَهُ بَقَارَهُ.

انظر حواري الملاعة في المعان والبديع لنسيب الماشمي، ص ٥٣، ص ٣٨.

^(٢) انظر: كتاب الصناعتين لأبي حلال العسكري والطاراز للعنزي ٣/٥.

^(٣) قال: وإنما اعتبر عكراً كثمة أربد لها غير ما وقعت له في سرمع واصحها للاحتجة بين الناف والأول فهو عمار انظر: أسرار الملاعة من ٣٠.

يُتَفَرِّقَا يَغْنِي اللَّهُ كُلًا مِنْ سَعْتِهِ» (سورة النساء، آية: ١٣٠) ويتوقف ترجيح العز لمثل هذه العلاقة ورقيها إلى مستوى العلاقة لقربها منها على نية القائل فيقول. «ولو نوى بارك الله فيك أغناك الله، فلا عبرة بنيته لفترط تعقيده، وإلغازه»^(١)

وهو في هذه الحالة لا يرجح التجوز بها لمجرد انحطاطها عن العلاقة القوية بل هي أدنى من الضعف لفترط التعقيد والإلغاز.

وذكر مثلا آخر لا يعتد به كقول القائل لزوجته: "أشربي" يريد بذلك الطلاق، ومن أدق الأمثلة المختلف فيها قول القائل لزوجته: "ذوقي وتجريعي" يريد بذلك الطلاق أيضا، ودقة هذا المثال ترجع إلى كثرة ما أورده من أدلة قرآنية، واستعمالات العرب للفظ نفسه إذ يقول العز:

"وَإِنْ قَالَ: ذُوقِي وَتَجْرِيعِي، فَقَدْ يَسْتَعْمِلُ الْعَرَبُ الذُّوقَ وَالتَّجْرِيعَ فِي وَجْدَانِ كُلِّ
مَا يُشَقُّ عَلَى النُّفُوسِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ (سورة الأنعام، آية: ٣٠)
وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ذُقْ إِنْكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (سورة الدخان، آية: ٤٩) وَقَوْلُهُ: ﴿فَذَاقَتْ
وَبَالْ أَمْرِهَا﴾ (سورة الطلاق، آية: ٩).^(٢)

وإذا نظرنا إلى الأفعال التي وردت في الآيات المستشهد بها نجد أنها قد استعملت في معنى مجازي، فالذوق هنا ليس محسوسا باللسان، وإنما هو أمر معنوي يشق على النفس أن تقبله، وبضعف الوجدان أن يتحمله، فال فعل "ذاق" لم يستعمل في معناه الحقيقي كما ذكر العز، بل تجاوز المعنى الحقيقي المعروف إلى معنى مجازي مقصود، وهو ما اعتبره من مجاز التشبيه.

روجه العز المثال السابق بقوله: "فهذا من مجاز التشبيه، شبه وجدانها مشقة الفراق والطلاق بتجرع ما يشق تجرعه، وذوق ما يشق ذوقه"^(٣)

ومما لا شك فيه أن العز فقيه متبحر في علوم الشريعة، وقد أثرت تفاصيه على تطبيقاته، فهو يكثر من التطبيق الفقهي في مجال البلاغة^(٤)، وهذا مما سيتجلّى عند تفصيل أنواع المجاز المختلفة عنده وتمثيله لها.

^(١) (بـرواير الـآخر، ص: ١٩).

^(٢) المقصود هنا هو معنى المثلية في عصر الخروج الصليبي في مصر والشام، د. أحمد سوري، ص: ٢٣٤.

العلاقات المصححات للمجاز عند العز:

ذكر العز كثيراً من أنواع العلاقات المصححات للمجاز على طريقة الأصوليين، ومنها تجوز العرب بلفظ العلم عن المعلوم، وبلفظ المعلوم عن العلم، وبلفظ القدرة عن المقدور وبلفظ الاستطاعة عن المستطاع.. الخ^(١).

وهذا ما لا نجد في كتب البلاغيين، وإنما هو من قبيل التوسيع في فهم معانى القرآن الكريم، وفصل العز الحديث عن هذه العلاقات في موضع آخر، ومن العلاقات التي ذكرها في هذا الباب، وهي تربو على أربعين علاقة، السببية والمسببية، والحالية، والمحلية، والتتجوز بالبعض عن الكل، وبالكل عن البعض، وهذا الباب هو ما ذكره البلاغيون في مباحثهم تحت عنوان "المجاز المرسل" غير أن العز خلط بين علاقات المجاز المرسل وغيرها من أنواع المجاز الأخرى كما فعل الأصوليون.

ومعنى هذا أن علاقات المجاز المرسل كانت غير دقيقة عند العز، وغير محددة، إنما كانت ثوباً فضفاضاً يتسع لكثير من ألوان العلاقات المصححات للمجاز.

وقد بيَّنَ في حديثه عن العلاقة المصححة للمجاز أنها مجرد النسبة والتعلق والإرتباط بين المتتجوز، والمتتجوز عنه، فيسمى بعضها بما عرف عند البلاغيين، ويترك معظمها للتعرف عليه بالفطنة من خلال السياق المذكور.

ومن ثم يبدو أنه قد فَصَّلتَ العلاقة المصححة تقنياً شديدة، ومرزق أو صالها، وأودع كل جزء منها في مكان بعيد عن الآخر.

والعلاقات قد تتعدد عنده في الآية الواحدة، وكل علاقة تفرد عن الأخرى حسب الجهة التي حصل منها التجوز، فقد تكون العلاقة اللزومية أو السببية أو المماثلة أو التشبيه. قال العز: "قد يكون بين محلي الحقيقة والمجاز نسبتان فصاعداً وكل واحدة منها تصلح للتجوز من وجهاً غير الوجهة التي تصلح له الأخرى مثل أن يكون بين محلي الحقيقة والمجاز ملزمة مصححة لمجاز الملزمة، وتسبيب مصحح لمجاز التسبيب ومماثلة مصححة لمجاز المتشابهة والمماثلة"^(٢).

^(١) انظر: "رسالة ابن الإيجار في بعض أنواع المجاز، ص ١٩.

^(٢) الإشارة إلى الإشارات، ص ٤٠.

وتحدث عن الاستعارة، وهو في حديثه عنها لم يوضح معناها، ولا أنواعها أو تفاصيلها، كما فعل البلاغيون، بل اكتفى بمجرد الإشارة إلى اختلاف العلماء في كونها مجازاً أو غير مجاز، وواضح من كلامه أنها من المجاز، فقال: "واختلفوا في التعبير عن جميع أنواع المجاز بالاستعارة، فمن العلماء من يجعل المجاز كلّه استعارة، لأنك استعرت لفظ من مستحبه الذي وضع له أولاً ونقله إلى ما تجوزت به عنه، وبهذا سموه مجازاً لأنك جزت به عن مدلول الحقيقة إلى مدلول المجاز فأشبه المجازة من محل إلى محل، ومن مكان إلى مكان، فإذا قلت رأيتأسداً تعنى الرجل الشجاع، فقد استعرت من الأسد اسمه للرجل الشجاع.

ومن العلماء من لم يجعل الجميع استعارة، وبخصوص الاستعارة بما لم يذكر المستعار له كقوله: رأيتأسداً وبحراً، تردد بذلك الشجاع والجود وهذا خلاف لا فائدة له إلا في المجاورات^(١).

ثم أخذ بعد ذلك في بيان المجاز عند العرب فقال: "وقد تجوزت العرب في الأسماء والحراف والأفعال، فمن التجوز في الأسماء: التعبير بالأسد عن الشجاع، وبالبحر عن الجود، وبالنور والحياة عن الإيمان والعرفان.."^(٢).

وشرع بعد ذلك بفصل الكلام عن كل هذه الأنواع، ويفرد لها فصولاً مستقلة منها: المجاز في الحروف، والمجاز في الأفعال، ومجاز التشبيه الذي فصل فيه الحديث عن الاستعارة، ومجاز الملزمة، ومجاز المجاز، والجمع بين الحقيقة والمجاز، فضلاً عن حديثه عن علاقات المجاز المرسل، وسألناه أهـم أنواع المجاز عند العز بالتفصيل، وبيان العلاقة بينه وبين البلاغيين من جهة، وبينه وبين الأصوليين من جهة أخرى.

^(١) شرح نسخة ابن الأبار في بعض نوادر، جـ ٢، ص ٢٠.

^(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠.

٢- التعبير بالمستقبل عن الماضي:

ومن أمثلة العز لهذا النوع قوله تعالى: **(فَفِرِيقًا كَذَبْتُمْ وَفِرِيقًا تَقْتَلُونَ)** (سورة البقرة آية: ٨٧). معناه: فريقاً قاتلتم، وقول الشاعر:^(١)

ولقد أُمِرْتُ عَلَى النَّاسِ بِسَبِيلِ
فَمَضَيْتُ ثُمَّ قَلْتُ لَا يَعْنِي
مَعْنَاهُ: وَلَقَدْ مَرَرْتُ.

وقوله تعالى: **(وَاتَّبَعُوا مَا تَنَاهَا الشَّيَاطِينُ عَلَى مَلَكِ سَلِيمَانَ)** (سورة البقرة آية: ١٠٢)، أي اتبعوا ما نهاه الشياطين على ملك سليمان.

ولقد رجح العز أن يكون الفعل في الآيتين السابقتين حكاية للحال الماضية، فقال: ويجوز أن يكون الفعل في هاتين الآيتين حكاية للحال الماضية، كقوله تعالى: **(إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ)** (سورة الصافات آية: ١٠٢) معناه: إنني رأيت في المنام أنني أذبحك، أو تكون حكاية ماضية، وذكر لذلك أمثلة كثيرة من القرآن الكريم.^(٢)

ولم يذكر العز الغرض البلاغي لهذا النوع كعادته لأنّه كان مشغولاً بإبراز مسألة التجوز فيه، والغرض البلاغي كما ذكره البلاغيون هو استحضار الصورة في النفوس وتصويرها في القلوب، وذلك لفظاعة شأنها وتهويل أمرها، ولا شك أن الفعل الماضي ربما لا يفي بنقل صورة بهذه الدرجة، الهدف منها هو استحضار بشاعة الفعل في قل الأئمة وتصوير فطاعته.^(٣)

ولما قوله تعالى: **(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ)** (سورة الحج آية: ٢٥) فقد ذكر العز لها ثلاثة تقديرات:

أحدها: التعبير بالمستقبل عن الماضي: **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا.**

والثاني: **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ** تعبير بالماضي عن المستقبل.

والثالث: **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَهُمْ يَصُدُّونَ** فيكون موضعه نصباً على الحال.

^(١) أسلت نهر حبر من نهر سول، وفيه شعر بن عمرو الحنفي، أسلت في الخصائص ج ٣، ص ٣٣، كتاب لمسيحيه ٤٣/٣.

^(٢) انظر الكشاف ١٨٩/١، ١٨٩/٢، والمثل السائر، ٤١٦/١، والضرار ج ٢، ص ١٣٨.

المجاز في الأفعال

التجوز في الأفعال:

ذكر العز ضمن هذا الباب أنواعاً من الأفعال عَدْها البلاغيون من صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، لكنه لم يُسمّها بهذا الاسم، ولم يزد فيها على تفصي الشوادر من القرآن الكريم والحديث الشريف وفصيح كلام العرب.

١- التجوز بالماضي عن المستقبل:

وقد جعل ابن الأثير وأبن القيم هذا النوع أحد تفاصيل الالتفات، وهو العدول من أسلوب في الكلام إلى أسلوب آخر مخالف للأول^(١)، وسمي بالالتفات لأنّه ينتقل فيه من صيغة إلى صيغة كالانتقال من خطاب حاضر إلى غائب، أو من خطاب غائب إلى حاضر، أو من فعل ماض إلى مستقبل، أو من مستقبل إلى ماض^(٢).

ولم يذكره العز بهذا الاسم على الرغم من تصريحه به في كتاب فوائد في مشكل القرآن إلا أنه قصره على الخروج من التكلم إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى المغایبة وذكر أنه قد يسمى التلوين أيضاً^(٣).

أما هذا النوع من التعبير فقد جعله العز من المجاز مخالفًا بذلك ابن الأثير وغيره من البلاغيين.

ويبرز هذا النوع (التجوز بالماضي عن المستقبل) في كل ما يحدث في الآخرة من أقوال أهل الجنة أو النار، وإخبار أهل الموقف، وخزنة الجنة والنار، وما يحدث من أحوال القيمة، ويغلب ذلك إذا كان معنى الفعل من الأمور الهائلة العظيمة التي تشيع الخوف في النفوس، وتزرع المهابة في القلوب^(٤).

وأخبار الله - عز وجل - أخبار يقينية مقطوع بوقوعها، وإن لم تقع بعد، تشبهها لها في التحقيق، وكذلك الشرط لأنّ الأصل فيه أن يكون مستقبلًا، فإذا ما اُتّبر عنه بالماضي فإنه يكون على طريق المجاز مثل : إذا جئتني أكرمنك، والشرط

٥٣٨٨٦٠

^(١) الطراز، ج ٢، ص ١٣٢.

^(٢) انظر النذر، ج ١، ٤٠٨/١.

^(٣) خبر عربان في مسكن القرآن، ص ٥٢.

^(٤) في الملاعة، د. عبد النادر حسين، ص ٣٨٨.

وجوابه يدخل ضمن التجوز بالماضي عن المستقبل لأن الشرط لا يكون إلا بمستقبل، والمرتب على المستقبل مستقبل لا محالة.

وجعل العز التعبير بالماضي عن المستقبل مجاز تشبيه، شبه المستقبل في تحققه وثبوته بالماضي الذي دخل في الوجود بحيث لا يمكن رفعه، وذلك في الشرط وجوابه، وفي غيرهما^(١).

وذكر أمثلة عديدة وجه بعضها، وترك معظمها من غير توجيه، فمن أمثلته قوله تعالى : «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ» (سورة النحل آية: ١). فإن أتى "هناك" بمعنى قرب. وذكر البلاغيون أن التعبير بالماضي عن المستقبل لا يُعد عجزاً عن التعبير، وإنما هو لقيمة بلاغية عالية، فالله عز وجل - لم يعجز عن نقل هذا التعبير إلى المضارع، ولكن التعبير بالماضي هنا يقصد فصدا السر بلاغي وفائدة جليلة، وفائدة: "أن الفعل الماضي إذا أخبر به عن الفعل المستقبل الذي لم يوجد بعد كان ذلك أبلغ، وأوكرد في تحقيق الفعل وإيجاده، لأن الفعل الماضي يعطي من المعنى أنه قد كان ووجد، وإنما يفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأشياء العظيمة التي يستعظم وجودها"^(٢). وذلك لأن إيشار الماضي والعدول إليه دال على مبالغة في الثبوت والاستقرار ويدل على وجود الفعل، وكونه مقطوعاً به.^(٣)

^(١) الإشارة إلى الإنجاز، ص ٢٦، ح ٢٧.

^(٢) انظر الماء، ٤١٩/١.

^(٣) المصادر، ٤١٩/١. والنظر في ح ٢، ص ١٤٠، والغواص المشرق لابن القبّه، ص ٣٠٣.

والتقديرات التي ذكرها العز في الآية تحتاج من الباحث إلى نظر لاختلاف الآراء حولها^(١)، وقد كان ابن الأثير في الآية شأن آخر، فهو لم يجعلها ضمن التعبير بالمستقبل عن الماضي، وعذر من أدخلها فيه جاها، والغريب من ابن الأثير أن يصرح بأن هذا النوع غير بلاغي مخالف بذلك جمهور البلاغيين^(٢).

وما ذكره ابن الأثير ومن تابعه في الآية محل اختلاف تعرض له العز ضمن التعبير بالمضارع عن الأحوال المستمرة في الماضي والحال والاستقبال، فقال، "أما التعبير بالمضارع عن الحال المستمرة في الماضي فإنه مجاز أيضاً، لأنه وضع للحال والاستقبال، فكان استعماله في الأزمان الثلاثة استعمال له في غير ما وضع له"^(٣) ويلفت العز إلى أن الحديث قد يقع في المستقبل في زمن معين، فإذا ما خرج عن هذا الزمن واستمر حدوثه، فإنه قد يكون بذلك على طريق المجاز لأنّه استمر وتجدد. وما تجدر الإشارة إليه هنا - أن بعض البلاغيين جعل هذه الأنواع من الالتفات، وبعضهم جعلها من خروج الكلام على غير مقتضى الظاهر^(٤).

أما العز فقد عدّها من قبيل المجاز، وحدد نوعية المجاز فيها، وأنّه من حيث الزمن لأن الفعل له دلالتان: الأولى للحدث، والثانية: للزمن، والمجاز الشبيهي على حد قول العز في أحد دلالتي الفعل وهو الزمن.

ثم تحدث العز عن التجوز فيما سماه البلاغيون: وقوع الخبر موقع الإنشاء أو خروج الكلام عن مقتضى الظاهر، وتحدث كذلك عن وقوع الإنشاء موقع الخبر.

١- التجوز بلفظ الخبر من الأمر:

ذكر لهذا النوع أربعة أمثلة من القرآن الكريم. أحدها: قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذْرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصُنَّ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾** (سورة

:

^(١) ذكر الزعبي أن الآية لا يراد منها حال ولا استقبال، وإنما استمار وجوه فنال: وبصدور عن سير الله: أبي الصدود منه مستخر ذاته، وفي ذلك عالمته لما ارتأه العز، انظر الكشاف ١٥٢-١٥٣.

^(٢) انظر المسن المدارك، ١، ٤١٧/١، ٤١٩/١.

^(٣) الإشارة إلى الإنجاز، ص ٢٧.

^(٤) الإشارة إلى الإنجاز، ص ٢٧.

البقرة آية: ٢٣٤) معناها عند العز: ليربصن المتفى عنهن أزواجهن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً^(١).

الثاني: قوله تعالى (والوَالدَّاتِ يرْضَعُنَ اولادهن حوليْنِ كاملين) (سورة البقرة: آية: ٢٣٣) ومجاز الآية في رأيه: أي لترضع الوالدات أولادهن حوليْنِ كاملين.

الثالث والرابع: قوله تعالى : (تَؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ) (سورة الصاف آية: ١١) معناه عند العز: آمنوا بالله ورسوله، وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم، ولذلك أجيبي بالجزم في قوله تعالى: (يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيَدْخُلُكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) (سورة الصاف آية: ١٢).

والأية عند الزمخشري (٥٣٨هـ) خبر في معنى الأمر^(٢)، وذكر أن إخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد له وإشعار أنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله^(٣).

ومما يحسب للعز في هذه المسألة أنه يرفض أن يكون قوله تعالى (يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات) (سورة الصاف آية: ١٢)، جواباً للاستفهام كما ذهب الفراء^(٤)، ولا يكتفى بمجرد الرفض، بل يذكر الدليل على ما ذهب إليه فيقول: "ولا يصح أن يكون جواباً للاستفهام في قوله تعالى: هل أذلكم، لأن المغفرة وإدخال الجنات لا يترتب على مجرد الدلالة.

والعز - كعادته - لم يذكر الغرض البلاغي، وكان اهتمامه موجهاً إلى توضيح ما في هذا الخروج عن أصله أحقيقة هو أم مجاز؟ وهو لا يكتفي بعده من المجاز، بل يحدد نوعية هذا المجاز، ويجريه في الآية السابقة فيقول: "هذا من مجاز التشبيه شبه الطلب في تأكده بخبر الصادق الذي لا بد من وقوعه، وإذا شببه بالخبر

^(١) الإشارة إلى الإنجصار، ص ٢٧.

^(٢) الكتاب، للزمخشري، ٥٢٧/٤.

^(٣) النصر المضرر نسخة، ٢٩٨/١.

^(٤) معان القرآن، ج ٣، ص ١٥٤.

الماضي كان أوكد، وكذلك الدعاء والأمر والنهي إذا أريد تأكيدها عبر عنها بالخبر المستقبل، فإن بالغت في التأكيد تجوز عنده بالخبر الماضي^(١).

٢- التجوز بلفظ الأمر عن الخبر:

وهذا النوع من وقوع الإنشاء موقع الخبر.

قال العز: " التجوز بلفظ الأمر عن الخبر توكيده للخبر لأن الأمر للإيجاب، فيشبه الخبر في إيجابه^(٢) وذكر لذلك أمثلة من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالِ فَلِمَدَدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَا يَرَى ﴾ (سورة مريم، آية: ٧٥) قدره بقوله: " قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالِ عَدْدُ لَهُ الرَّحْمَنُ مَا يَرَى " ، والمثال الثاني قوله تعالى: ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلَا نَحْمَلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ (سورة العنكبوت آية: ١٢) قدره بقوله: " اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا نَحْمَلْ خَطَايَاكُمْ " .^(٣)

٣- التجوز بجواب الشرط عن الأمر:

ومن شواهده في هذا النوع قوله تعالى ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَاذَا يَغْلِبُوا أَفَّا ﴾ (سورة الأنفال آية: ٦٥) وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مَاذَا صَابِرَةً يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ﴾ (سورة الأنفال آية: ٦٦) .

ذكر العز أن معنى " يغلبوا " في الآيات أي " فليغلبوا "، وبين الغرض البلاغي من التجوز بجواب الشرط عن الأمر بقوله: " المراد به التأكيد لأنه خبر تجوز به عن الطلب " .^(٤)

٤- التجوز بنهي من يصح نهيه والنهي في الحقيقة غيره:

ذكر العز لهذا النوع آيات كثيرة واكتفى بتوجيه الآية - كعادته - إذ حدد نوع المجاز في بعضها، ولم يحدد نوعه في الأخرى.

^(١) الإشارة إلى الإعسار ص: ٢٨.

^(٢) الإشارة إلى الإيجاز، ص: ٢٨.

^(٣) نفس الفكرة، ص: ٢٨.

ومما ذكره من أمثلة قوله تعالى : «**وَلَا يَصُدَّنَّكُمْ عَنِ الْآيَاتِ اللَّهِ**» (سورة القصص آية: ٨٧) معناه: ولا يصدن عن آيات الله بسبب صدّهم إيساك، وكذلك قوله تعالى: «**فَلَا يَصُدَّنَّكُمْ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا**» (سورة طه آية: ١٦) معناه: فلا يصدن عنها.

وقد جعل العز الآية الأولى ومتلئها من مجاز التسبيب دون أن يحدده من جهة السبب أو المسبب^(١).

ومثل هذا النوع من الخطاب لأبياته المعصومين على سبيل التهبيج والإلهاب، على حد قول الزمخشري - لأنه يبعد أن يقترب هولاء المصطفون الآخيار من ساحة المنهي عنه، فإذا كان موسى - عليه السلام - وهونبي يُنْهَى عن التكذيب بالساعة واستماع أقوال الكفار في هذا، فما بالنا نحن.

لا شك في أن مثل هذا الأسلوب فيه تهبيج وإلهاب لمشاعرنا كي نحرص على الإيمان بالبعث وعدم الاستماع لأقوال الكفار فيما يختص به.

وبذلك يظهر مدى التجوز باللفظ فيمن يصح نهيه والمنهي في الحقيقة غيره - كما ذكرت. وما ذكر العز من أمثلة أخرى قوله تعالى «**لَا يَحْطُمْنَكُمْ سَلِيمَانٌ وَجَنُودُهُ**» (سورة النمل آية: ١٨) ومعناه عند العز: أي لا تلبثن فيحطموكم^(٢).

ويلاحظ أن التحطيم هنا - مسبب عن اللبس ، والمراد النهي عن اللبس، المراد به التحطيم الناجي بسبب جنود سليمان - عليه السلام - وذلك أبلغ.

مجاز التضمين :

يحدّر قبل دراسة جيود العز في هذا الدرس البلاغي نقسي معنى التضمين لغة، واصطلاحا، لأن حديث العز وتوضيحه له يختلف عمّا تناوله البلاغيون وغيرهم في كتبهم.

^(١) في حسن تحفظ الرعشي الآية من مغار أنسٍ عن النبي عليهما السلام: أن صبر صدر الكافر عن الصدرين مما سبب لشككيب، فذكر أنسٍ لم يدل على المسئ، والثان: أن صدر الكافر مس عن رحابة الرحال في الدين ولبن شكيت قد ذكر أنسٍ بدل عنى السبب، انظر الكتاب، ٥٨/٣.

^(٢) وهذا التوجيه من العز قريب من توجيه الرعشي لآية يقول لا تكونوا حيث أنتم فيحطموكم عن طريقه: لا أرىك هبنا، انظر الكتاب، ٣٦١/٣.

والتضمين لغة: ضمنته الشيء تضمننا، والمضمن كمعظم من الشعر، وهو ما ضمنته بيته، والمضمن من البيت ما لا يتسم معناه إلا بالذى يليه، وتضمنه: اشتمل عليه^(١).

ويقول ابن جنی عن التضمين: "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً، لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جمِعَه لجاء كتاباً ضخماً، وأنه فصل من العربية لطيف يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظسان بمعنى واحد^(٢)".

وذكر الزركشي (٧٩٤هـ) أن ابن الأثير ذكر في كتاب "المعاني المبدعة" أن التضمين واقع في القرآن خلافاً لما أجمع عليه أهل البيان^(٣) الذين يجمعون على أن معناه هو قصدك إلى البيت من الشعر فتأتي به في آخر شعرك أو في وسطه^(٤)، أو يكون الفصل الأول مفتراً إلى الفصل الثاني، والبيت الأول محتاجاً إلى الآخر^(٥).

وقد ذكر ابن الأثير أنواعاً من التضمين منها الحسن ومنها المعيب، ومنها الكلي ومنها الجزئي^(٦)، والتضمين من القرآن الكريم هو الاقتباس منه، وليس فيه^(٧). والتضمين الذي تحدث عنه العز يختلف مما تحدث عنه البلاغيون، وهو يعرفه بقوله: "هو تضمين اسم معنى آخر لإفاده معنى الأسمين، وتضمين فعل معنى فعل لإفادة معنى فعلين"^(٨).

وبَيْنَ العز أن التجوز بالتضمين من شأن العرب لغرض الاختصار والإيجاز فقال: "وقد تجوزت العرب بالتضمين أيضاً فضمنوا أسماء معنى اسم آخر فعدوه تعديته ليقيّد معنى المضمن والمضمن فيه، وذلك اختصار منهم، وضمنوا فعلاً معنى فعل آخر فعدوه أيضاً تعديته"^(٩).

الغرض من التضمين كما ذكر العز هو الاختصار، لأنَّه يعطي مجموع المعنيين في معنى واحد، وبذلك يكون مجاز التضمين عنده قريباً من مجاز الحذف،

^(١) مادة ضمن، المقاموس الخطي.

^(٢) مصر، حفص، ١٠، ج ٢، ص ٣١٢، وحاجة أبى شرحبيل عَنِ الْكِتَابِ، ج ١، ص ١٢٦.

^(٣) شرح زهرة الريحان، ج ٢، ص ٣٩٤.

^(٤) العدة لابن رشيق (٦٤٥٦هـ)، ٨٤/٢، العدة في محسن الشعر.

^(٥) الصناعي لأبى هلال العسكتري، ص ١٦٤.

^(٦) ابن الصفار، ٢٨٧/٢، ٢٩١.

^(٧) التبيان في عمه المدحع والبيان لمعطى ص ٤١٣.

^(٨) الإشارة إلى الإيمار، ص ٥٤.

^(٩) الإشارة إلى الإيمار، ص ٢٩.

لأنه يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي، ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه، ويبدل عليه ذكر شيء من متعلقاته - كما ذكر السيد الشريف^(١)، فيفهم من ذلك أن الغرض من الحذف والتضمين الاختصار والتخفيف.

والتجوز بالتضمين عدد العز يكون في الأسماء والأفعال والحرروف أيضاً.

١- التضمين في الأسماء:

ومن أمثلة التي ذكرها العز قوله تعالى: **(حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق)** (سورة الأعراف آية: ١٠٥) قال العز "ضمن حقيق معنى حریص ليفيد حرصه على ذلك، وكونه حقيقة به فعداه تعدية حریص^(٢)، وفي موضع آخر ذكر أنه ضمن "حقيق" معنى "حریص" ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحریص عليه^(٣)، واكتفى العز بهذا المثال ولم يذكر غيره من الشواهد.

٢- التضمين في الأفعال: والتضمين في الفعل كما ذكر العز: "أن تضمن فعلاً معنى فعل لإفادة معنى الفعلين، وتعديه أيضاً تعديته في بعض المواطن، وذكر لذلك أمثلة منها قول الشاعر:^(٤).

قد قتل الله زياداً عنى.^(٥)

قال: "ضَمَّنْ قُتْلُ مَعْنَى صِرْفٍ" لإفادة أنه صرفه بالقتل دون ما عداه من الأسباب فأفاد معنى القتل والصرف جمِيعاً^(٦).

ولذلك ذكر ابن جني أنه لما كان معنى قد قتله، قد صرفه عداه "بِعْنَ"^(٧) ولنبدأ السبب فقد عَدَ النحويون التضمين من وسائل التعديه^(٨).

^(١) حاشية السيد الشريفي على الكشاف، ج ١، ص ١٢٧.

^(٢) الإشارة إلى الإيجار، ص ٢٩.

^(٣) ذكر نور الدين في الآية نفسها أوجها منها: أن ضمن حقيق معنى حریص، كما ضمن هبّي معنى ذكري، انظر الكشاف، ج ١، ص ١٣٠.

^(٤) هي منشورة من "ترجمة" للفرزدق، فاما لما شهد موته زياد بن أبيه، الذي غصب عليه وفر من المصراة إلى المدينة حرقاً منه. انظر شرح شرائد المعنى للسيوطى، ج ٢، ص ٧٦٢.

^(٥) انظر المختار لابن حجر، ج ٢، ص ٣١، وقصيدة كفت ترابي قالها على، انظر أمرى فتبهه المنظري.

^(٦) الإشارة إلى الإيجار ص ٥٥.

^(٧) انظر: المختار لابن حجر، ج ٢، ص ٣١٢.

^(٨) انظر: البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ٣٨٨.

ولقد أفاض العز في حديثه عن التضمين في الفعل على نحو لم يسبق إليه عند البلاغيين، وإن كان العز يتفق أحياناً مع توجيهات الزمخشري، الذي يصرح بالمعنى حيناً، ولا يصرح به أحياناً أخرى، ونادر ما يختلف العز معه في التوجيه دون التسمية.

وقد ذكر العز للتضمين في الفعل ما يزيد على سبعة وأربعين مثلاً، يكتفى بذكر بعضها.

أحداها: قوله تعالى **«وَأَخْبَتُوا إِلَى رَبِّهِمْ»** (سورة هود آية: ٢٣)، ووجهه بقوله: "ضمن أخبتوا" معنى تابوا وأنابوا" فعدها إلى ليفرد أنهم جمعوا بين التوبة والتواضع، وبذلك يفيد الفعل المضمن هنا معنى الفعلين معاً: الإخبار والإثابة مما يؤدي إلى الاختصار، وذلك لأن الفعل المضمن آخر من شأنه أن يبقى على معناه الأصلي مضافاً إليه المعنى الطارئ فيفيدهما جمِعاً^(١).

وطالما أكد العز على هذه الفائدة من خلال توجيهه لأمثاله مسترشداً بالقرآن في اختياره للمعنى المضمن في الفعل ويستحسنه ومثال ذلك ما ذكره في قوله تعالى **«يُؤْلِّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ»** (سورة البقرة آية: ٢٦) بقوله: "ضمن معنى: يمتنعون من وطء نسائهم بالإلهي: لإنفاذ المعنيين"^(٢)، وقوله تعالى **«الَّذِينَ يَسْتَحْبُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ»** (سورة إبراهيم آية: ٣) قال: ضمن معنى يختارون راحة الحياة الدنيا وأعراضها على ثواب الآخرة، أو يؤثرون، وهو أحسن لقوله تعالى: **«إِنَّ تَوْثِيرَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَذِيفَةٌ»** (سورة الأعلى آية: ١٦)^(٣)، وقوله تعالى: **«فَاسْتَقِمُوا إِلَيْهِ»** (سورة فصلت آية: ٦) قال العز: "مضمنا معنى فأتبينوا إليه أي فارجعوا إلى توجيهه".^(٤)

وقد يتضمن الفعل عند العز أكثر من معنى ليصل إلى أربعة معانٍ، وهو يختلف باختلاف الموضع نفسه، فال فعل "كتب" في قوله تعالى: **«كَتَبْ عَلَيْكُمُ الْقَتَالَ»** (سورة البقرة آية: ٢١٦) وقوله تعالى: **«كَتَبْ عَلَيْكُمُ الصِّيَامَ»** (سورة البقرة آية: ١٨٣) وقوله تعالى: **«كَتَبْ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصَ»** (سورة البقرة آية: ١٧٨) يتضمن معنى "فرض"، ويختلف المعنى المضمن في قوله تعالى: **«لَوْ كُنْتُمْ فِي**

^(١) الإشارة إلى الإعراب، ص ٥٥

^(٢) المصدر نفسه

^(٣) المصدر نفسه

^(٤) المصدر نفسه - ص ٥٧

ببيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل إلى مصاجعهم) (سورة آل عمران آية: ١٥٤) فال فعل كتب هنا - يتضمن معنى قضي عليهم.

وهكذا يمضي العز يعرض التضمين في الفعل بأمثلة من القرآن الكريم بطريقه غير معبدة من قبل لدى البلاغيين القدامى للتأكد على بلاغة القرآن الكريم وأعجلزه.

فيقول: في قوله تعالى **(يؤمنون بالغيب)** (سورة البقرة آية: ٢) أي يقررون بالغيب لإفاده معنى التصديق بالقلب والإقرار باللسان، وكذلك في قوله تعالى: **(ولا تؤمنوا إلا من تبع دينكم)** (سورة آل عمران: آية: ٧٣) ومثله قوله تعالى: **(آمنوا بالله)** (سورة النساء آية: ١٣٦) معناه: صدقوا بوحدانية الله وأفروا بها، ضمن أمن معنى أفروا فعداه تعديته فصار متضمناً لتصديق الجنان وإقرار اللسان^(١).

وتحسن الإشارة إلى أن بعض البلاغيين يرى أن التضمين في الفعل قد يكون مستعملاً في معناه الحقيقي فقط، والمعنى الآخر مراد بلغة مذوق بدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته، فتارة يجعل المذكور أصلاً في الكلام، والمذوق حالاً كما في تأويل الزمخشري لقوله تعالى: **(يؤمنون بالغيب)** أي يعترفون به، فإنه لا بد حينئذ من تقدير الحال: أي يعترفون به مؤمنين، وإن لم يكن تضمناً بسل مجازاً عن الاعتراف^(٢).

ويرى ابن جني أن هذا الباب (التضمين) خال من الدقة والصنعة عند من سبقه من اللغويين والنحاة، لأنهم لا يعنيهم فيه إلا أن يقولوا: وضع هذا الحرف مكان ذاك وكفى، ولم يصلوا لدقة الصنعة فيه، ومن ثم فهو الذي وضع له الحدود والرسوم فيقول "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر يآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إذنها بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فذلك جيء معه بالحرف المعناد، مع ما هو في معناه"^(٣)، وذكر لذلك مثلاً من القرآن الكريم قوله تعالى: **"(أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم)** (سورة البقرة آية: ١٨٧).

^(١) الإشارة إلى الإيمان، ص: ٥.

^(٢) انظر الكشف وحاشية السيد الشيريف ١/٨٠.

^(٣) الخاتمة ج: ٢، ص: ٣١٢.

وعلى الرغم من اختلاف العز مع ابن جنى فيما ذكره من شواهد شعرية في التضمين إلا أنهما يتفقان في المضمون العام، وفي توجيه الآية السابقة.

والنفت الزمخشري لهذه الإشارة، فلم يغفل ذكر التضمين في موضعه من القرآن الكريم إذ يقول في قوله تعالى «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم» (البقرة آية: ١٨٧) «فإن قلت: لم عدى الرفث بالي؟ قلت لتضمينه معنى الإفضاء»^(١).

وقد تأثر العز بمقالة الزمخشري في الآية فقال العز : "الرفث هو الكلام القبيح... تجوز بالرفث عن مدلوله، ثم ضمن مدلوله معنى الإفضاء، لإفاده المعنيين فعداه تعديته أو تجوز بالرفث عن متعلقة وهو الجماع، فيكون من مجاز التعبير بلفظ القول عن المقول فيه»^(٢).

وما ذكره العز في الآية يبني عن مدى عمقه وتوسيعه، فقد كان أكثر دقةً ممن سبقه، ولا يكون الباحث منصفاً إذا لم يعترف له بإضافات بَيَّنتْ مدى أصلاته في استقصاء الآيات التي ورد فيها التضمين، والتأكيد على ذلك من كلام العرب.

وعلى سبيل المثال - لا الحصر - تناول العز التضمين في الآية السابقة في أكثر من اتجاه، وهو ما أغفله الزمخشري، ومن قبله ابن جنى:

ويمكننا القول: إن حديث العز عن التضمين في الفعل كان أكثر دقةً ووضوحاً وأقرب إلى المنهج العلمي منه إلى سابقيه، ولا يعني هذا أن ابن جنى والزمخشري هما المتبركان الأولان للتضمين، فالتضمين أشار إليه سيبويه والكسائي باعتراف ابن جنى نفسه في كتاب الخصائص^(٣).

٢- التضمين في الحرف:

إن وضع فعل مكان آخر أقيس وأوسع من وضع حرف مكان آخر، وعادة العرب أن تحمل معاني الأفعال على الأفعال لما بينها من الارتباط والاتصال، وجهل بعض النحاة ذلك، فقال كثير منهم: إن حروف الجر يبدل بعضها من بعض، ويحمل

^(١) الكشاف، ٢٥٧/١.

^(٢) الإشارة إلى الإيجاز، ص ٥٥.

^(٣) نظر الخصائص، ج ٢، ص ٣١٣.

بعضها معاني البعض فخفى عليهم وضع فعل مكان فعل، وهو أوسع وأفيس، ولجوا بجيبلهم إلى الحروف التي يضيق فيها نطاق الكلام والاحتمال^(١).

وذكر الزركشي أن النحويين اختلفوا في أيهما أولى، فذهب أهل اللغة وجماعة من النحويين إلى أن التوسيع في الحرف، وأنه واقع موقع غيره من الحروف أولى، وذهب آخرون إلى العكس، والأول مذهب الكوفيين^(٢).

ولعل هذا هو السبب الذي جعل العز لا يطيل في مجاز الحرف واكتفى بذلك القليل منه على سبيل الاستشهاد فقط، ولم يتعرض للإطالة فيه للاختلاف الذي سبق. وتتضمن الحرف معنى آخر أوسع في القرآن الكريم، وهي مسألة تدور في ذلك تصحیح التعلق^(٣).

وقد تناول العز هذا النوع من التضمين، وجعله مقصوراً على الحروف: "مَنْ" و "ما" و "الذِي"^(٤) وهذا النوع فيه للنحويين سبق فضل، إلا أن تناول العز له يختلف عما تناوله النحويون، فقد جعله العز مجازاً، وهذا ما تفرد به عن غيره، فابن حنني يجعله دليلاً على شجاعة العربية كما سبق.

"مَنْ" تتضمن معنى النفي والاستفهام والشرط، و"ما" تتضمن معنى الشرط والاستفهام، فتحت تضمين "مَنْ" معنى النفي:

ذكر العز لهذا النوع خمسة أمثلة تكون فيها "مَنْ" بمعنى "لا" منها قوله تعالى: (وَمَنْ يُرْغَبُ عَنْ مِلَةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مِنْ سَفَهِ نَفْسِهِ) (سورة البقرة، آية: ١٣٠)، ووجه الآية بقوله: "أَيْ: وَلَا يُرْغَبُ عَنْ مِلَةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفَهَ نَفْسَهِ"^(٥).

^(١) أحكام التبرأ لابن العربي، ج ١، ص ١٧٧.

^(٢) ابن هشام، تحرير كشفي، ٣٨٨/٣.

^(٣) الشاعر العربي في القرآن الكريم، د، عبد الفتاح الخمور، ج ٤، ص ١٣٥٧.

^(٤) شعر ابن "الزمار" الذي "حررها" وهي في الأصل أسماء موصولة.

^(٥) بري الرمضاني في الآية أنها استكار واستعاء لأن يكون في العدة مَنْ يرعب عن الحق الواضح الذي هو ملة إبراهيم انظر الكتاب، ٢١٥/١.

المجاز المرسل:

ذكر العز فصولا في أنواع المجاز، هي أنواع للísticas المصححات للمجاز، وهو في علاقاته المصححة للمجاز بخلاف البينيين، ويسير على منهج الأصوليين ويسرف في تعدادها، ويجمع فيها بين علاقات المجاز المرسل والمجاز العقلي والاستعارة والمشاكلا.

ويظير ذلك بوضوح منذ الفصل الأول إلى الفصل الحادي والأربعين من كتاب الإشارة إلى الإيجاز^(١)، ثم تحدث بعد ذلك في فصل آخر عن مجاز اللزوم، ومجاز التشبيه ومجاز المجاز، والجمع بين الحقيقة والمجاز، وهي بقية أنواع المجاز عند العز.

وقد ذكر أنواعاً للمجاز المرسل تجاوزت عشرين نوعاً يمكن جمعها تحت علاقة واحدة هي نيابة الحديث عن الحديث، ومن هذه الأنواع :

التجوز بلفظ العلم عن المعلوم والتجوز بلفظ المعلوم عن العلم والتجوز بلفظ القدرة على المقدور و التجوز بلفظ المقدور عن القدرة والتجوز بلفظ الإرادة عن المراد والتجوز بلفظ المراد عن الإرادة و التجوز بلفظ الأمل عن المأمول والتجوز بلفظ الوعد والوعيد عن الموعد به من ثواب أو عقاب و التجوز بلفظ العهد والعقد عن الملزوم بهما والتجوز بلفظ البشري عن المبشر به و التجوز بلفظ القول عن المقول فيه و التجوز بلفظ النبأ عن المنبأ به و التجوز بلفظ الاسم عن المسمى و التجوز بلفظ الكلمة عن المتكلم فيه و التجوز بلفظ اليمين عن المحلوف عليه و التجوز بلفظ الحكم عن المحكوم به و التجوز بلفظ العزم عن المعزوم عليه و التجوز بلفظ الخشبة عن المخشى والتجوز بلفظ الحب عن المحبوب والتجوز بلفظ الظن عن المظنون والتجوز بلفظ اليقين عن المتيقن و التجوز بلفظ الشبيهة عن المشتبه و التجوز بلفظ الحاجة عن المحجاج إليه. ذكر العز لـهذا الفصل شواهد كثيرة من القرآن الكريم والسنة المطهرة وأقوال العرب.^(٢) وقد جمع العز هذه الأنواع كلها تحت مجاز التعبير بلفظ المتعلق عن المتعلق به أو مجاز التعبير بلفظ المتعلق به عن المتعلق .

ومن العلاقات التي ذكرها العز ويتافق بها مع البلاغيين:

١- في التجوز بلفظ السبب عن المسبب:

^(١) انظر الإشارة إلى الإيجاز ص ٣٦-٣٧.

ومن الأمثلة التي ذكرها العز لـهذا النوع قوله تعالى **(فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ)** (سورة البقرة آية: ١٩٤).

قال العز: سمي عقوبة الاعتداء اعتداء لأنها مسببة عن الاعتداء.

ونلحظ هنا أنه تجوز بلغط السبب وهو الاعتداء عن المسبب وهو العقوبة، وذلك لأن الاعتداء بالمثل ليس اعتداء على جهة الحقيقة، وإنما هو جزاء على الاعتداء الظالم.

وبالتوجيه السابق نفسه تجوز بلغط "السيئة" و"المكر" عن العقوبة المتولدة عن كل منها، إلا أنه وجّه الآيتين على الحقيقة والمجاز.

في قوله تعالى: **(وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مُّثُلُهَا)** (سورة الشورى آية: ٤٠) قال: "تجوز بلغط الجناية عن القصاص لأنه مسبب عنها، والتقدير: وجذاء جنائية قبيحة عقوبة مثيلها في القبح، وإن عبرت بالسيئة عمّا أساء لم يكن من هذا الباب لأن الاستثناء محزن في الحقيقة كالجنائية"^(١).

وما يفهم من توجيه العز للأية أنها تحمل محملين أحدهما: على المجاز، والثاني على الحقيقة، فنحن إذا فسرنا السيئة الثانية بمعنى القصاص ف تكون السيئة الأولى حقيقة لأنها الذنب الذي يعاقب عنه، وتكون الثانية مجازاً لأن المراد بها القصاص.

أما إذا كانت السيئة بمعنى ما يسيء، فالسيئة الثانية تكون حقيقة، لأن الجزاء مهما كانت عداله فهو مسيء للجاني الذي عوقب بسبب إساعته.

وبهذا التحليل العميق وجه العز قوله تعالى: **(وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ)** (سورة آل عمران آية: ٥٤) قال: تجوز بلغط المكر عن عقوبته، لأنه مسبب لها، ويحتمل أن يكون مكر الله حقيقة، لأن المكر هو التدبير فيما يضر الخصم خفية، وهذا محقق من الله - عز وجل - باستدراجه إياهم بنعمه، مع ما أعده لهم من نفقة^(٢).

أما قوله تعالى: **(وَنَبَلُوا أَخْبَارَكُمْ)** (سورة محمد آية: ٣١) فقد تجوز العز في الآية بلغط الاختبار عن المعرفة الناشئة عنه، أي باسم سببها وهو "الابتلاء" قال:

^(١) الإشارة إلى الإيجاز، ص ٣٦.

^(٢) الإشارة إلى الإيجاز، ص ٣٧.

تجوز بالابلاء عن العرفان لأنّه مسبب عن الابلاء، كأنّه قيل: "ونعرف أخباركم"^(١).

واستعمل العز لفظ "الجهل في المجازة عليه، وذلك في قول عمرو بن كلثوم:

الا لا يجهل أحد علينا فجهل فوق جهلنا الجاهلين^(٢)

"الجهل الأول حقيقي والثاني مجازي عبر به عن مكافأة الجهل"^(٣).

وقد جعل البلاغيون البيت من باب "المشكلة" وكذلك الآيتين السابقتين^(٤) وذلك لوقوع لفظ في صحبة آخر مشاكل له.

وقد يوجه العز المثال توجيهين بلاغيين مرة على أنه مجاز سبب، والثانية على أنه مجاز تشبيه، وذلك في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "خذوا من العمل ما تطيقون فوالله لا يسام الله حتى تسلمو"^(٥) وجاء "لا يمل حتى تملوا"^(٦).

"فالسامة والملل المضافان إلينا حقيقةان، والمضافان إلى الله - تعالى - مجازيان، تجوز بهما عن قطع المزيد من ثواب الله، فهو مجاز من وجهين أحدهما: ما ذكرناه (يقصد من جهة التسبيب)، والأخر: أن يكون من مجاز التشبيه - شبه قطع المزيد من الأجر والثواب بقطع المال ما مل منه"^(٧).

وقد فات العز أن يوضح التوجيه الأول في الحديث، ولعله ترك ذلك بسبب التمثيل الذي ذكره ليكون على غراره.

ويوجه الآية - أيضاً - من جهة مجاز التمثيل كما يوجهها من جهة مجاز التسبيب كما في قوله تعالى: (الله يستهزئ بهم) (سورة البقرة آية: ١٥)، قال العز: "سمى عقوبة استهزائهم استهزاء لأنها مسببة عن استهزائهم، ويحتمل أن يكون استهزاء الله من مجاز التمثيل، بمعنى أنه عاملهم معاملة المستهزئ"^(٨).

^(١) الإشارة إلى الإيجار، ص ٣٧.

^(٢) انظر: شرح المعنفات السبع المزورى ص ١٤، وندیع القرآن لابن أبي الأصبع ص ٣٢٦.

^(٣) الإشارة إلى الإيجار، ص ٣٧.

^(٤) انظر: البيان في علم المعانى والدینع والبيان للطبي، ص ٣٤٢، ص ٣٤٨.

^(٥) أحاديث في صحيح مسلم كتاب "مسارعين" ٢٢ وفي مسن الإمام أحمد من حديث ٦، ص ٢٤٧، رقم ٦٠.

^(٦) المصدر نفسه.

^(٧) الإشارة إلى الإيجار، ص ٣٧.

^(٨) الإشارة إلى الإيجار، ص ٣٧.

والظاهر أن الاحتمال الثاني غير صحيح، لأن الآية أقرب إلى الاحتمال الأول (مجاز التسبيب)، وذلك لأن جمهور العلماء نبهوا على أن الآية من تسمية العقوبة باسم الذنب والعرب تستعمل ذلك كثيراً، المراد تحصير شأنهم، وازدراء أمرهم^(١).

ومجمل القول أن العز في هذا الفصل كان مصيباً في أمثلة التي ذكرها، وإن جاءت على نهج البلاغيين، وجعلوها من المجاز المرسل، وأمثلة العز هي نفسها أمثلة البلاغيين.

ويدل على ذلك أن ما ذكر للعز من أمثلة هذا النوع، تكررت عند أحد علماء البيان، الذي له الفضل الأعظم في صياغة علوم البلاغة، وهو الخطيب القزويني، فامتثله مأخذة من العز بنصها الكامل، دون إشارة إليه، وأرجح أن يكون صاحب الإيضاح قد نقل عن العز، لأنه سابق عليه، وقد كرر عنه الأخذ في غير موضع مما سيأتي عنه الحديث.

وهذا دليل واضح على أن العز صاحب منهجه ومذهب في البلاغة.

٢- في التجوز بالفظ المسبب عن السبب: والمجاز يحدث هنا من تسمية السبب باسم المسبب.

ومن أمثلة العز على هذا النوع قوله تعالى: «ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه لينصرنه الله» (سورة الحج آية: ٦٠). فعاقب حقيقة، وعوقب به من مجاز تسمية السبب باسم المسبب، وكقول العرب كما تدين تدان، معناه كما تفعل تجزى، لأن الدين هو الجزاء فتجوز به عن الجنابة، لأنه مسبب عنها.^(٢)

ويفهم من كلام العز أن العرب تتجاوز بلغة "الدين" عن المجازاة والمكافأة في العمل الذي سببه المجازاة والمكافأة كذلك، فال فعل الشاني (تدان) حقيقة في معناه، لأن المراد منه المجازاة على الفعل، وال فعل الأول "تدان" يراد به العمل الذي وقعت بسببه المجازاة فكان مجازاً من إطلاق اسم المسبب وهو المجازاة عن السبب وهو العمل.

^(١) انظر المغرر الرحيم في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ج ١، ص ١٢٦.

^(٢) الإشارة ابن الإيجار، ص ٤.

غير أن العز فصر المثل السابق على الجنائية، وكلامه يحتاج إلى تدقيق، فالمثل يضرب لأي عمل يدان به المرء سواء أكان خيراً أم شراً، ولا يحق للعز أن يقتصره على الجنائية (الشر) فقط، فيكون للمكافأة أيضاً، كما هو للجنائية.

وذكر العز أيضاً قول الشاعر^(١)

ولم يبق سوى العداون دُنَاهُمْ كَمَا دَانُوا.

معناه: جزيناهم بما فعلوا، فدينًاهم حقيقة، ودانوا مجازاً.

وكذلك قوله تعالى: «يذهب عنكم رجز الشيطان» (سورة الأنفال آية: ١١) يستشهد العز بقول أبي عبيدة في توجيهه الآية فقال: "الرجز والرجس وهو العذاب الشديد".

وبين الحين والأخر تظهر شخصية العز الأصولية من خلال ما يختاره من أمثلة وتوجيهه للأيات، مما يدل على أنه أصولي متعمق في الجوانب الفقهية، وهو يوجه المجاز وفق مباحث الأصوليين وفهمهم للأيات القرآنية، وهو لذلك لا يحمل المجاز إلا في الأمور الغالية، ولا يحمله على أندر أحواله.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: «فَإِنَّكُمْ هُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ» (سورة النساء، آية: ٢٥)، أي: والتزموا بالهنّ مهورهنّ.

ثم يؤكد العز ما ذهب إليه فيقول "ولا يدل قوله" وإنكوهن" على صحة النكاح بغير ولد، لأنه لم يذكر المأذون له، فيحتمل أن يكون المراد به الوكيل، ويحتمل أن يكون المراد به الأمة، وحمله على الوكيل أولى، لأن الغالب في الأنكحة أن يتولاها الرجال دون النساء، فيجب الحمل على الغالب، لأن مباشرة المرأة إنكاح نفسها في غاية الندرة، فلا يجوز حمل الكلام عليه^(٢).

ولا يتوقف العز في توجيهه المجاز حسب التوجيه الفقهي فقط، بل يوجد معانٍ حسب ما تحتمله اللغة، وما هو معهود لدى فصحاء العرب، فيقول: "إذا لا يوجد لمثل هذا نظير في كلام العرب، من أئمّة إذا أرادوا بيان شيء، والإرشاد إلى مصلحته أن يبيّنوا أندر أحواله مع الاستغناء عنه، ويبطلوا الأغلب، مع منسق الحاجة إليه"^(٣).

^(١) البيت مسرب إلى يزيد بن الصعن الكلبي انظر الكامل ١/٩٢، وشرح ديوان الخامسة، ٦/١.

^(٢) الاشارة إلى الإنعام، ص ٤١.

^(٣) المصدر السابق ص ٤١.

ومن الأمثلة التي تبرز نزعته الأصولية توجيهه لحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "أيما إمرأة نكحت بغير ابن وللها..."^(١).

و واضح من خلال تناول العز للمجاز اللغوي والشرعى أنه ذو باع طويلة حينما يوجه المجاز في نطاق تخصصه، فهو الفقيه المتعذر في علوم الشرعية الذي يهتم باستقصاء الأمثلة، وتحليلها بنهج علمي صارم .

غير أن شيئاً من التداخل يعتور حديثه عن المجاز إذ يقفز من موضوع لأخر، ويبتعد عن عنوانه، وإن كان ذلك لا يغضن من قيمة حديثه عن المجاز اللغوي والشوعي .

٢- في نسبة الفعل إلى سببه :

ذكر العز لهذا الفصل ما يقرب من أربعين مثلاً منها قوله تعالى: «وإن يهلكون إلا أنفسهم» (سورة الأنعام آية: ٢٦) نسب الإهلاك إليهم لما تسببوا إليه بنهم ونأيهم، لأن المهلك في الآخرة هو الله - عز وجل - على الحقيقة، وإن عبرت بالإهلاك عن نأيهم ونهم كان من مجاز تسمية السبب باسم السبب، لأن نهيم ونأيهم هما السبب في إهلاكهم، وقوله تعالى: «قُوَا أَنفُسَكُمْ» (سورة التحريم آية: ٦) الواقي على الحقيقة هو الله، ونسب الوقاية إليهم لتسبيبهم إليها بالطاعة والإيمان، وأما وقاية الأهل فمن مجاز النسبة إلى سبب السبب، لأن تقوى الأهل سبب لوقاية النار، وأمرهم بالتقىوي سبب لتقواهم، فأضيف الوقاية إلى سبب سببها وهو أمرهم بالمعروف ونهيم عن المنكر، وذلك جمع بين مجازين، إلا أن يقدر، وقوا أهليكم نارا، فلا يكون جمعاً بين مجازين، بل يكون الأول من مجاز النسبة إلى السبب، والثاني من مجاز النسبة إلى سبب سبب»^(٢).

وهذا التوجيه من العز يدل على شدة اهتمامه بعلاقة السببية لدرجة أنه يولد منها عدة علاقات منها مجاز النسبة إلى السبب، وإلى سبب السبب وإلى سبب سبب السبب كما سيأتي تفصيله.

٤- في نسبة الفعل إلى سبب سببه :

^(١) رواه الإمام أحمد في مسنده، ج ٧، ص ١٢٥، ح ١٢٦.

^(٢) المصدر السابق ص ٤٤.

ومن أمثلة هذا النوع عند العز قوله تعالى: «قالوا ربنا من قدم لنا هذا فزدنا عذاباً ضعفاً في النار» (سورة ص ٦١). نسبوا صلبي النار على سبب سببه، لأن الكباراء أمر وهم فامتنلوه، والمقدم على الحقيقة هو الله عز وجل، وسببه كفرهم، وسبب كفرهم، أمر رؤسائهم إياهم بالكفر^(١).

وقد يوجه العز الآية أكثر من توجيهه، ويربطها بأكثر من نوع من المجاز، ومثال ذلك آية «فوا أنفسكم» وقد سبق عرضها، وقوله تعالى: «لَا حَنْكَنْ ذُرِيَّتَه» (سورة الإسراء آية ٦٢)، فإن أراد بالاحتراك عذاب الآخرة، وإهلاكها، فقد نسب، الاحتراك إلى سبب سببه، وإن أراد الإيقاع في المعاصي فقد تجوز عن المعاصي بالاحتراك لأنها سبب له، فيكون من مجاز تسمية السبب باسم المسبب، لأن الإهلاك سبب عن عصيانهم، وعصيانهم سبب عن أمر الشيطان وتسويله، أو يجعل ذلك من مجاز التشبيه، من قوله: احتنك الدابة إذا أجررتها بما تجعله في حنكها، شبه سوقه إياهم إلى المعاصي بتزيينها بالحبل الذي يجعل في حنك الدابة لتجربه^(٢).

فالمجاز في الآية جعل العز في:

أ- سبب السبب.

ب- مجاز تسمية السبب باسم المسبب.

ج- مجاز التشبيه (الاستعارة).

٥- في نسبة الفعل إلى سبب سبب سببه:

ذكر العز لهذا الفصل مثلاً واحداً قوله تعالى: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَنَّ ذَنْنَ لِي وَلَا تَفْتَنِي» (سورة التوبه آية ٤٩)، نسب الفتنة إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، لأنه إذا أمره بالخروج كان ذلك سبباً في خروجه، وكان خروجه سبباً لرؤيته بناتبني الأصفر، وكانت رؤيته إياهن سبباً لافتتاحه بهن^(٣).

ونفرد العز بهذه العلاقة، وتوسيع في إبراز نسبة التجوز في الآية وهذا يدل على عمق فهمه وتحليله الدقيق للوصول إلى المجاز في الآية.

^(١) الإشارة إلى الإعصار، ص ٤٦.

^(٢) الإشارة إلى الإعصار، ص ٤٥.

^(٣) الإشارة إلى الإعصار، ص ٤٦.

٦- في نسبة الفعل إلى الأمر به:

ومن هذا النوع قوله تعالى: **«فاجلدوهم ثمـاتين جـلة»** (سورة النور آية: ٤) إن كان هذا أمراً للولاة فهو أمر بالأمر بإقامة الحدود، وإن كان أمراً لمن يستوفي الحقوق ويباشرها فهو حقيقة.

وأما قوله تعالى: **«ونـادـى فـرـعـونـ فـي قـومـهـ»** (سورة الزخرف آية: ٥١) أي: وأمر من ينادي في قومه، وكذلك قوله تعالى: **«يـذـبـحـ أـبـنـاءـهـ»** (سورة القصص آية: ٤) أي: أمر بذبحهم، وقوله تعالى **«حـتـىـ إـذـ جـعـلـهـ نـارـاـ»** أي أمر بجعله ناراً.

والملحوظ أن الأمر عند العز قد يكون حقيقة، وقد يكون مجازاً، حقيقة إن كان أمراً لمن يستوفي الحقوق، ومجازاً في نسبة الفعل إلى الأمر به على طريقة الأصوليين، فإن الأمر قد يكون كذلك مجازاً من نسبة فعل البعض إلى الكل، ومثال ذلك عنده، قوله تعالى: **«يـذـبـحـونـ أـبـنـاءـكـمـ»** (سورة البقرة آية: ٤٩) وقوله: **«يـقـتـلـونـ أـبـنـاءـكـمـ»** (سورة الأعراف آية: ١٤١) فمن مجاز نسبة الفعل إلى الأمر به، وإن حمل الذبح والقتل على المباشرة كان من مجاز نسبة فعل البعض إلى الكل^(١).

٧- في نسبة الفعل إلى الأذن فيه:

ومنه قوله تعالى: **«وأـخـذـنـ مـنـكـمـ مـيـثـاقـاـ غـلـيـظـاـ»** (سورة النساء آية: ٢١) ذكر العز في المثل أن الأخذ على الحقيقة هو الولي، والمرأة أذنت فيه، وهذا أخذ مجازي، ونسبة إليه مجازية.

وقوله تعالى: **«فـلـاـ تـعـضـلـوـهـنـ أـنـ يـنـكـحـنـ أـزـوـاجـهـنـ»** (سورة البقرة آية: ٢٣٢)، وقوله تعالى: **«فـبـانـ طـلـقـهـاـ فـلـاـ تـحـلـ لـهـ مـنـ بـعـدـ حـتـىـ تـنكـحـ زـوـجـاـ غـيرـهـ»** (سورة البقرة آية: ٢٣٠) قال العز: نسب النكاح إليه لأنهن^(٢).

وهذا القول صحيح على قول من قال مِن الأصوليين أن المرأة العاقلة البالغة الثيب لا تنكح نفسها كما أشار إلى ذلك في الفصل السادس والعشرين - وأما على قول من قال إنها تنكح نفسها فيكون حقيقة، غير أن العز قد حسم هذه المسألة عندما ذكر أن الكلام يحمل على الغالب، ولا يحمل على النادر.

^(١) الإشارة إلى الإيجاز، ص ٤٧.

^(٢) نفس، ص ٤٠.

ويلاحظ على العز تفاصيله لعلاقات التجوز، فالफصول الخمسة (٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١)، كان للعز أن يلم شملها تحت سقف عنوان واحد ولكن اطلاق اسم الفعل على غير فاعله، ثم يضم الأقسام الأخرى تحت هذا العنوان كالسبب فيه، والأذن والأمر فيه، أو يدرجها ضمن المجاز العقلي، أو مجاز النسبة على حد تسميه لهذا النوع.

٨- في الاخبار عن الجماعة بما يتعلق ببعضهم وفي خطابهم بما يتعلق ببعضهم:

ذكر العز أمثلة كثيرة لهذا النوع منها قوله تعالى: «ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ» (سورة البقرة آية: ٩٢) معناه: ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ بعضاً من أسلافكم، فإن جميع الخلف والسلف، لم يتخذوا العجل إليها، وإنما وجد من بعضهم فصماه هذا كقول أمرى القيس:

فَإِنْ قَتَلْنَا نَفَّاتَكُمْ (١).

معناه: وإن قطلوا بعضاً نفانا نفلكم، إذ لا يتصور أن يقتلو هم بعد استيعاب جميعهم بالقتل «(٢)».

والبعضية في هذا الفصل بعض من مجموع، وفرد من مجموع، وقد جعله العز من مجاز الحذف، ورسم لهذا النوع قاعدة يتفرع عنها المجاز فقال: «فَإِنْ كَانَ الْبَعْضُ وَاحِدًا كَانَ التَّقْدِيرُ: إِذَا فَعَلْتُمْ أَحَدَكُمْ كَوْلَهُ تَعَالَى: (وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا)» (سورة البقرة آية: ٧٢)، أصله: وإن قتل أحدكم نفساً، وإن كان البعض أكثر من واحد كان التقدير: وإن فعل بعضكم كقوله تعالى: «(وَإِذْ قَلَّتْمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنْ لَكَ حَتَّى نرِيَ اللَّهَ جَهْرًا» (سورة البقرة آية: ٥٥)، وكان القائلون سبعين «(٣)».

ويتعقب العز في هذا الفصل آراء العلماء بالرد المفحوم، ولكنه لا يذكرهم، بأسمائهم، ويتبين ذلك في قوله: ومن زعم أنه نسب الفعل إليهم لأنهم رضوا به، لا يستقيم قوله، لأننا نعلم أنهم لم يتفقوا على الرضى بقتل النفس، ولا باتخاذ العجل، ولا بقولهم «لن نصبر على طعام واحد» (سورة البقرة آية: ٦١).

كذلك فإن نسبة الفعل إلى الرضى به مجاز، وإلى فاعله حقيقة، فإذا حمل عليهما كان حملًا على حقيقة غالبة، ومجاز مغلوب، وذلك لا يجوز.

(١) الديوان ح٢٨، تكملة البيت: «إِنْ تَقْتَلُوا الْمَدْ بِتَقْتُلُهُ»

(٢) الإشارة إلى الإعجاز الشاق، ص: ٤٧.

(٣) المدر نسخه.

ونذكر أمثلة أخرى طبق عليها قاعدة منها قوله تعالى: «وإذ نجيناكم من آل فرعون» (سورة البقرة آية: ٤٩).

وإنما نجي منه أسلفهم، وقوله تعالى: «ويذبحون أبناءكم» (سورة إبراهيم آية: ٦) معناه: ويذبحون بعض أبناءكم.

وختم العز الفصل بقوله: ويجوز أن يكون الخطاب مخصوصاً بمن فعل ذلك من غير حذف، ويجوز أن يكون الخطاب للجميع على حذف المضاف^(١).

والعز يؤكد على القاعدة دائمًا في أول الفصل وأخره، وفيهم من كلامه أن هذا النوع إذا خلا الكلام فيه من الحذف يكون مجاز نسبة (مجازاً عقلياً).

أما إذا قدر المحفوظ فلا يدخل ضمن مجاز النسبة، وإنما يكون من مجاز الحذف.

٩- مجاز النسبة: (المجاز العقلي):

ونتذر الإشارة إلى أن جميع الأمثلة التي جعلها العز من مجاز النسبة تدخل ضمن المجاز العقلي عند البلاغيين، لأن التجوز فيها في الإسناد لا في الألفاظ، وهذا النوع سمه عبد القاهر بالمجاز الحكمي أو الإسنادي، وسمّاه السكاكي والخطيب بالمجاز العقلي وأطلق عليه العلوي "المجاز في التركيب"^(٢).

فالآية السابقة - على سبيل المثال - «قُوا أَنفُسَكُمْ» (سورة التحريم آية: ٦)، لا شك أن المجاز فيها ليس في الفعل (ق)، ولا الفاعل (و) حتى يكون مجازاً الغوريا، وإنما المجاز في الإسناد، أو النسبة - على حسب تعبير العز - أي نسبة الفعل إلى فاعله، فنسبة الوقاية، إذن - ليست على حقيقتها، لأنهم لا يستطيعون وقاية أنفسهم من النار، ولكن لما كانوا هم سبباً في الوقاية بفعل الطاعمات، واحتساب المنعيات صح إسناد الفعل إليهم لهذه العلاقة وهي السببية.

وقد حل العز بعض صور مجاز النسبة (المجاز العقلي) تحليلًا جمع فيه بين إيجاز العبارة، ودقتها، وصحة التوجيه، ومن ذلك توجيهه لقوله تعالى: «ذلِكُمْ ظنُكُمْ

^(١) الإشارة إلى الإنجاز، ص: ٤٨.

^(٢) انظر: إسلام الـلـاعنة، ٣١٦، والإجماع ٥٦ وما سعدـهـ، والظـارـحـ، ١، ص: ٧٣.

الذى ظننتم بربكم أرداكم» (فصلت آية: ٢٣) قال العز: نسب الإرادة إلى الظن كونه سبباً فيه، والمردى حقيقة هو الله عز وجل^(١).

فالإسناد الحقيقى في الآية إلى الله وعكس الأمر في الآية: واسند إلى الظن لأنه سبب فيه، فالإسناد في الآية للسبب، وهو في الواقع الله.

ولا يخفى على ذي عقل أن في إسناد الإرادة إلى الظن تقويمها بقبحه حتى كأنه أحدث الإرادة بنفسه.

والعز غواص ماهر في تحليلات صور هذا النوع من المجاز (مجاز النسبة) يجري وراء المعانى الدقيقة، ففي قوله تعالى: «ينزع عنهم لباسهما» (سورة الأعراف آية: ٢٧).

يقول: "المخرج والنار حقيقة الله عز وجل - وسبب ذلك أكل الشجرة، وسبب أكل الشجرة وسواس الشيطان ومقاسمه على أنه من الناسفين"^(٢).

وفي ذلك إيحاء بالتحذير الشديد من ذلك الملعون الذي أخرج آدم وحواء من الجنة بنفسه، وفي مقدوره لو استجينا لوسوسته أن يحرمنا من دخول الجنة يوم الدين.

وهذا التحليل الدقيق يذكره البلاغيون في كتبهم^(٣) نقاً عن العز دون ذكر لفضل هذا الرجل - رحمه الله -.

ويفرق العز بين نوعين من السبب المعنـى إليهما في مجاز النسبة، ويظهر ذلك في قوله تعالى: «يدبح أبناءهم» (سورة القصص آية: ٤) أي يأمر بذبحهم^(٤) ونسبة الفعل إلى فرعون لكونه السبب الأمر به، فالصحيح أنه لم يباشر الذبح بيده وإنما الذين ذبحوا هم شرطته ورجاله، فهو سبب أمر ولو لا أمره ما حدث الذبح.

وسر الإسناد إلى السبب الأمر (فرعون) هو تحديد مسؤوليته أمام الله عن كل نفس قتلت بأمره ظلماً وعدواناً.

^(١) الإشارة إلى الإعجاز ص ٤٤.

^(٢) المصدر نفسه، ص ٤٥.

^(٣) انظر الإيضاح المقرئي، ص ٥٧.

^(٤) المصدر نفسه، ص ٤٧.

وكذلك قوله تعالى: «فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًا» (سورة الكهف آية: ٩٤) من مجاز نسبة الفعل إلى الأمر، إذ لا يبني السد بنفسه، وقوله تعالى: «حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ» (سورة الكهف آية: ٩٦)، «أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا» (سورة الكهف آية: ٩٤) أي: أمر بجعل ذلك^(١).
وفرق بين أمر، وأمر، بين ملك صالح وهو ذو القرنيين، وجبار طاغية في الأرض هو فرعون.

وقد ينسب الفعل إليه لكونه السبب الأدن فيه كما سبق في قوله تعالى: «وَأَخْذُنَ مِنْكُمْ مِثَاقًا غَلِظًا» (سورة النساء آية: ٢١)^(٢). ونَرَعَ العَزَّ السبب المسند إليه في مجاز النسبة.

١٠- في التعبير بلفظ البعض عن الكل:

ويحصل المجاز في هذا الفصل من تسمية الكل باسم جزئه والعز في هذا الفصل يوافق البلاغيين في تمثيلاتهم، غير أنه يكثر من الأمثلة التي تتناسب وثقافته الأصولية وقد ذكر لهذا النوع ثلاثة عشر قسماً يضم القسم الأول منها سبعة أنواع.

أ- التعبير عن الصلاة ببعض ما شرع فيها من الواجبات والمندوبات قوله أمثلة: التعبير عن الصلاة بالقيام كقوله تعالى: «قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا» (سورة المزمل آية: ٢) أي صل الليل إلا قليلاً، وقوله تعالى: «لَا تَقْمِ فِيهِ أَبْدًا» (سورة التوبة، الآية: ١٠٨) وقوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْسَابًا غُفرَ لَهُ مَا تَقْدِمُ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٣). معناه: مَنْ صام رمضان إيماناً واحسابة غُفر له ما تقدم من ذنبه^(٤).

والعز في هذه الأمثلة يتفق مع البلاغيين ويُسِير على نهجهم^(٥)

ب- التعبير عن الصلاة بالركوع في قوله تعالى: «وَارْكِعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ» (سورة البقرة، آية: ٤٣)، والتعبير عنها بالسجود كقوله تعالى: «وَاسْجُدْ وَاقْرُبْ» (سورة العلق، آية: ١٩) والتعبير عنها بالقراءة كقوله تعالى: «وَقَرَآنَ الْفَجْرِ» (سورة الإسراء، آية: ٧٨)، والتعبير عنها بالتسبيح كقوله تعالى: «وَسَبِّحْ لِي لَا

^(١) الإشارة إلى الإنعام، ص ٤٦.

^(٢) التفسير الحسني، ص ١٧.

^(٣) رواه البخاري ج ١، ص ٩٢، وصحح مسلم، ج ٢، ص ٣٩، وال Baihi، ج ٤، ص ١٥٥.

^(٤) الإشارة إلى الإنعام، ص ٤٨.

^(٥) الإعصار في علوم اللغة، ص ٣١٣.

طويلاً) سورة الإنسان آية: ٢٦) والتعبير عنها بالذكر كقوله تعالى: «واذكر اسم ربك بكرة وأصيلا» (سورة الإنسان، آية: ٢٥).

ونذكر العز أمثلة بظاهرة واضحة في التعبير بلفظ الجزء عن الكل لا غموض فيها ولا لبس

ومن ذلك: التعبير بالرأس عن الجملة كقولهم: عندي عشرون رأسا من البقر، والتعبير بالذقن عن الوجه كقوله تعالى: «يخرُون للذقَن سجدا» (سورة الإسراء، آية: ١٠٧)، والتعبير بالألف عن الوجه في قوله: «سنسمه على الخرطوم» (سورة القلم، آية: ١٦)، والتعبير بالرقبة عن الجملة في قوله: «فتحرير رقبة» (سورة النساء، آية: ٩٢)، وقوله تعالى: «ولَا تلقوا بآيديكم إلَى التهَاكَة» (سورة البقرة، آية: ١٩٥) تجوز باليدين عن الجملة والباء زائدة. وهذا يبرز العز أمثلة من القرآن تدل على فهمه لأسلوبه وبلامغته، وهو يوجه المثال أحيانا حسب مجاز الحذف كما في قوله تعالى «ثُمَّ محلها إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ» (سورة الحج، آية: ٣٣) قال: فإنه تجوز بالبيت العتيق عن الحرم كله إذ لا يجوز النحر فيما اتصل بالبيت من المسجد المحيط به، ويجوز أن يكون من مجاز الحذف وتقديره: ثُمَّ محل نحرها إِلَى حرم البيت العتيق^(١).

١١- التعبير بلفظ الكل عن البعض:

وال المجاز في هذا الفصل حاصل من تسمية الجزء باسم الكل، نحو قوله تعالى: «يُجعلُونَ أصابعهم في آذانهم» (سورة البقرة آية: ١٩) قال العز: " وإنما جعلوا بعض أناملهم، وقوله تعالى: «وإذا رأيْتُمْ تَعْجِبُكُمْ أَجْسَامُهُمْ» (سورة المنافقون آية: ٤)، " ومعلوم أنه لم ير جملتهم، وإنما رأى وجوههم، وما يبدو منهم غالبا"^(٢).

" ومنه قوله: خرجت من المسجد، وقطعت السارق، إنما قطعت يده، ولمست الركن وإنما لمست بعضه"^(٣).

^(١) الإشارة إلى الإعجاز، ص ٤٩.

^(٢) المصدر نفسه، ص ٤٨.

^(٣) المصدر نفسه، ص ٥٠.

ويشير العز بهذا إلى إمكان الجمع بين المجاز اللغوي، والمجاز العقلي في جملة واحدة، وقد تكلم البلاغيون على الجمع بينهما^(١).

وكما تحدث عن المجاز العقلي (النسبة) فهي الخبر، تحدث عنه في الإشاء دون التصريح بذلك، من خلال ما ذكره من أمثلة.

ويمكن القول من خلال هذه النتائج عن مجاز النسبة (المجاز العقلي) أن البلاغيين الذي أتوا بعد العز كانوا عالة عليه في هذا الموضوع، في التمثيل من القرآن الكريم، وذلك جعلني أتردد في القول: إن العز سار في ذلك على نهج البلاغيين، ويتحقق عندئذ السؤال: مَنْ سار على منهجه مَنْ؟ وإذا كان عبد القاهر هو أول من أشار إلى هذا النوع وابتكره؛ فإن العز أول من طبقة على القرآن الكريم، ولم تكن تشغله مسألة التقسيمات، ولا التعريفات، ولكن كان شغله منصباً على تحديده في القرآن دون تسمية المصطلح.

ومعظم صور المجاز العقلي التي ذكرها الخطيب والسعد النقاشاني مأخوذة نصاً عن العز^(٢).

وهذا لا يمنع من القول: بأن العز قارئ جيد لكشاف الزمخشري، حيث يخضع تأويلات وتوجيهات الزمخشري لبعض الآيات إلى ما ابتكره من علاقات في التجوز.

١٣- في التجوز بوصف الكل بصفة البعض:

ومنه قوله تعالى : «إِنَّا مِنْكُمْ وَجُلُونَ» (سورة الحجر آية: ٥٢)، "والوجل": الخوف، ومحله القلب، ويدل عليه قوله: «وَبَشَّرَ الْمُخْبِتِينَ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَجَلَتْ قُلُوبُهُمْ» (سورة الحج آية: ٣٤-٣٥)، وقوله تعالى : «كِتَابٌ فَصَلِّتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ بِشَيْرًا وَنَذِيرًا» (سورة فصلت آية: ٤-٣) قال: "وصف القرآن بالبشرة، والنذارة وكلاهما بعض من أبعاضه لاشتماله على الأمر، والنهي، والحدود، والحلال والحرام، وسائر الأحكام، ونسبة البشرة والنذارة إليه مجازية أيضاً".

^(١) انظر: انطرب على التلخيص للسعد، ص ٦٢، والطراز المنطوي، ج ٣، ص ٢٥٧.

^(٢) انظر المعلم ص ٦٢، ح ٦٣، والإيضاح، ص ٥٧-٥٨.

ومن ذلك قوله: زيد عالم، وجاهل، وقائع، وطامع، وراغب، وخاف وآمن، ومفكر، ومتذكر، ولين، فهذه كلها من أوصاف القلوب، وقد وصفت بها الجملة^(١). في كلام العز - في هذه الأمثلة - خروج على طبيعة اللغة التي يتبارى فيها المعنى إلى الذهن دون الحاجة إلى تأويلها مجازاً، وهو ما اتفق عليه جمهور البلاغيين.

١٤- في التجوز بلفظ الفعل عن متاربته ومشارفته:

ذكر العز لهذا النوع أمثلة منها قوله تعالى: «وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكونهن بمعروف» (سورة البقرة، آية: ٢٣١)، معناه: وإذا طلقتم النساء فقاربن انقضاء أجل عاتين فشارفوه، فامسكونهن بمعروف^(٢).

وقد أشار الزمخشري إلى هذا النوع وسماه: مجاز المقاربة والمدانة^(٣). وكذلك قوله تعالى: «إِذَا جَاءَهُ عَدْ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَاءً» (سورة الكهف، آية: ٩٨).

معناه: فإذا دنا مجيء موعد ربى جعله دباء.

١٥- في تسمية الشيء بما كان عليه:

من أمثلته تسمية الشيء بما كان عليه في الماضي، ثم التحول عنه، كقوله تعالى: «وَأَتَوْا الْيَتَامَىٰ أُمَوَالَهُمْ» (سورة النساء آية: ٢) معناه عند العز: "الذين كانوا ينتمي إذ لا يتم بعد البلوغ"^(٤).

والواضح من كلام العز أن المجاز يقع في كلمة "اليتامي" لأن هذا الاسم موضوع لمن فقد أباه، ولم يبلغ سن الرشد، وتؤكد هذه الآية بلوغهم سن الرشد لأنها تتصل على تسلیمهم الأموال، وهي لا تسلم لهم إلا بعد بلوغهم سن الرشد، وبهذا تتصرف عنهم صفة "اليتيم" فإذا سموا بها بعد ذلك كانت التسمية من قبيل المجاز.

^(١) الإشارة إلى الإيجاز ص ١٥.

^(٢) انظر نسخة، ص ٥١.

^(٣) انظر الكتاب، ٣٠٥: ١.

^(٤) انظر إلى نسخة، ص ١٢.

وذكر العز أمثلة أخرى لهذا النوع على طريقة الأصوليين نحو قوله تعالى: **«فلا تعذلوهن أن ينكحن أزواجهن»** (سورة البقرة آية: ٢٣٢)، معناه: الذين كانوا أزواجاً، ومن ذلك تسمية السارق، والزاني، والكافر، والمؤمن، والطائع، والعاصي بما كانوا ملابسين له ...^(١).

١٦- في تسمية الشيء بما يؤول إليه :

هو ما يكون الشيء عليه في المستقبل، كقوله تعالى: **«كتب عليكم الفcasاص في القتل»** (سورة البقرة آية: ١٧٨) أي: في قتل القتلى، معناه: الذين يؤول أمرهم إلى القتل، أو الذين يشارفون على القتل، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "من قتل قتيلاً فله سلبه"^(٢) فإن القتيل لا يقتل بل سمي بذلك لأنه يؤول إليه وقوله تعالى : **«فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره»** (سورة البقرة آية: ٢٣٠) سماه زوجا لأن العقد يؤول إلى زوجته، لأنها لا تكمله في حال كونه زوجاً.

ويقدم العز هذه الأمثلة التي ذكرها الأصوليون، على الأمثلة التي درسها البلاغيون.

ومن الأمثلة التي أوردها على نهج البلاغيين والأصوليين معاً: **«إني أراني أعصر خمراً»** (سورة يوسف، آية: ٣٦)، أي: أعصر عنبًا: فإن الخمر لا يعصر فتجوز بالخمر عن العنب، لأن خمره يؤول إليه.^(٣)

١٧- في المخاطبة والإخبار البنين على زعم الخصم دون ما في نفس الأمر:

من أمثلته: قوله تعالى: **«أين شركائي»** (سورة النحل آية: ٢٧) وليس هذا إثباتاً للشركاء، بل منزل على قول الخصم، ومعناه: **أين شركائي بزعمهم**^(٤).

وقوله تعالى: **«إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون»** (سورة الشعراء آية: ٢٧) قال العز:

^(١) المصدر نفسه، ص ٥٢.

^(٢) رواه البخاري ح ٣، ص ٢٤٧، ومسند ح ١٢، ص ٥٨.

^(٣) انظر الإيضاح لغزويين، ص ٣١٦، وكذلك الفصل الخامس للأصوليين.

^(٤) المصدر نفسه، ص ٥٣.

"لم يقر فرعون برسالة موسى بل المعنى بزعمهم أنه رسول"^(١).

يرى العز أن المجاز غير ظاهر في هذه الآية وذلك لأنه لم يكشف عن العلاقة المصححة للمجاز ومن أي نوع كان.

وقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ إِنَّكَ لِمَجْنُونٍ» (سورة الحجر آية: ٦) قال العز: "ليس هذا إقراراً للتزييل الذكر، وإنما المعنى: يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ بِزَعْمِهِ إِنَّكَ لِمَجْنُونٍ"^(٢).

جعل العز الزعم هنا على طريق التهكم، وأدخله في باب المجاز ثم تحدث مرة أخرى عن المجاز في هذا الفصل وصرح أنه على طريق الاستعارة التهكمية.

نحو قوله تعالى: «إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ» (سورة هود آية: ٨٧)، قال العز: أي بزعمك واعتقادك^(٣) وكقوله تعالى: «ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ» (سورة الدخان، آية: ٤٩).

قال: "أي في نفسك واعتقادك.

وأخذ يبين نوعية الأمة التي ذكرها في هذا الفصل، ثم انتقل إلى أمر التهديد وجعله نظيراً للاستعارة التهكمية.

قال العز: هذا كله على طريق التهكم والاستهزاء اللذين يراد بهما ضد المنطوق به، فيكتفى بالند والشريك عن ثقهما، وبالرسول عن المفترى الرسالة، وكذلك بالذي نزل عليه الذكر، ويكتفى بالحليم الرشيد عن السفيه الجاهم، وبالعزيز الكريم عن الذليل المهاه.

ونظير هذا أمر التهديد في مثل قوله تعالى: «أَعْمَلُوا مَا شَاءُتُمْ» (فصلت آية: ٤٠) وفي مثل قوله تعالى: «فَاعْبُدُوا مَا شَاءُتُمْ مِّنْ دُونِهِ» (سورة الزمر آية: ١٥).^(٤)

^(١) المصدر نفسه، ص ٥٣.

^(٢) المصدر نفسه، ص ٤٥.

^(٣) قال ابن حمشربي في الآية: أرادوا أنته إلى غاية السنة، أي فالروا ذلك على سير النبكم. فعكسوا بينكموا به، كما يتبينكم بالشجع الذي لا يضر حجمه، فقال له: لو أصررت حاتم لسحد لك انظر: الكشاف / ٢٣٩٦ وابد شارة، ص ٦٤.

^(٤) وإنزاد هذا الأمر الوارد على صحة التعبير: الشالفة في الخدلان والتحللة، انظر الكشاف، ٤/١٢١، وابد شارة منه.

وفي مثل قوله تعالى: **(وَاسْتَفِرْزَ مَنْ أَسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجْلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأُولَادِ وَعِذْهُمْ، وَمَا يَعْدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا)** (سورة الإسراء آية: ٦٤).

فإن المراد بهذه الألفاظ ضد ما أشعر به الأمر من طلب الفعل، فعبر بطلب الفعل عن طلب الترک^(١).

ثم أسباب العز في بيان أنواع التهكمات، وذكر أنها كثيرة، وأورد لها أمثلة من القرآن الكريم والشعر وكلام العرب.

ومن الأمثلة قوله تعالى: **(فَهُلْ أَنْبَكُمْ بَشَرٌ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةٍ عِنْدَ اللَّهِ)** (سورة المائدۃ آية: ٢٠) قال العز أي: عقوبة عند الله، فإن الثواب هو الجزاء بالخير، فإذا أطلق لفظ الثواب على الشر كان تهكمًا واستهزاء.

منها قول عمرو بن كلثوم:

قَرِينَاكُمْ فَعَجَلْنَا قَرَائِمْ قَبْلَ الصَّبَحِ مِرْدَاهَ طَحُونَا^(٢)

وقول الشاعر:

.....تحية بينهم ضرب وجيع^(٣)

ومن كلام العرب: عتابك السيف^(٤).

وذكر العز نوعاً آخر من التهكم تكون فيه النقطة تارة على الحقيقة وتارة على المجاز، وذكر له أمثلة منها قوله تعالى: **(وَإِنْ يَسْتَغْفِرُوا بِمَاءَ كَالْمَهْلِ يَشْوِي الْوِجْهَ)** (سورة الكهف آية: ٢٩).

وكذلك كلمة البشار، فقد تجوز بها على طريقة التهكم، واستعمالها على الحقيقة فكانت مجازاً كما في قوله تعالى: **(فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابِ الْيَمِّ)** (سورة آل عمران

^(١) الإشارة إلى الإنكار، ص ٤٥.

^(٢) شرح المعنقات لنسع لنوزي، ص ١٢٢.

^(٣) البيت للشاعر: عمرو بن معبد يكتب في الكتاب لمسيروه ج ١، ص ٣٦٥، وصدر البيت: وجل قد دلت لما خبل، وعجزه في
الفتح ص ٣٠٣، والإعماق ص ٣٣٧، وديوانه ١٣٠.

^(٤) الإشارة إلى بحث بذمار ص ٥٦.

آية: (٢١) ^(١) وكانت على سبيل الحقيقة، في قوله تعالى: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلّٰتِي هِيَ أَفْوَمُ وَيَبْشِرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَعْذَنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا» (سورة الإسراء آية: ٩-١٠). ^(٢)

قال العز: "البشرة باقية على حقيقتها، لأن الله يبشر المؤمنين بأنه يأجرهم أجرًا كبيرًا، وبأنه يذهب أعداءه عذاباً أليماً، ومن أَخْبِرَ بعقوبة عدوه، وإهانته، كان ذلك بشرة له على الحقيقة" ^(٣)

مجاز الملازمة:

ذكر العز لهذا المجاز ستة عشر نوعاً، منها الكتابات.

وتحدث في هذا الفصل عن تلازم المعنى بين **اللفظ الحقيقي**، و**معناه**، اللازم له. أي أن المجاز يبني على الانتقال من الملزم إلى اللازم، وهذا يكثر في بعض أنواع علاقات المجاز المرسل، ويبدو أكثر في الاستعارة، لأن وجه الشبه هو أخص أوصاف المشبه به، واللازم قد يكون بحصول أحدهما في الآخر كالحال والمحل، أو سببية أحدهما للأخر ^(٤). أو مجاورتهما، أو يكون أحدهما شرطاً للأخر، أو يكون أحدهم جزاء للأخر.

فالعلاقة المزمومة من علاقات المجاز المرسل عند البلاغيين، ويحصل المجاز من **تسمية اللازم باسم ملزمته**.

ومن أنواعه:

١- التعبير بالإذن عن المشينة:

ذكر العز السبب في ذلك بقوله: "لأن الغالب أن الإذن في الشيء لا يقع إلا بمشيئة الأذن واختياره، والملزمة الغالبة مصححة (موجهة) للمجاز" ^(٥).

^(١) أي: أند晦，استعيرت البشارة التي هي الإحصار بما يظهر صدور الخبر به للإنذار الذي هو ضد ما يدخله في جنسها على سبيل التبيكم، انظر المطرول، ص: ٣٦٥.

^(٢) الإشارة إلى الاعتراض، ص: ٤٥، وانظر الإمام في بيان أدلة الأحكام المتعار، ص: ١٥٩-١٦٢.

^(٣) انظر المطول على التفص، ص: ٣٥٦، ٣٥٧.

^(٤) انظر الإشارة، ص: ٥٩.

ومثّل له بقوله تعالى: «وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ» (سورة آل عمران، آية: ١٤٥)، أي: إِلَّا بِمِشِيَّةِ اللَّهِ، وَيُجُوزُ فِي هَذَا أَنْ يَرَادُ بِالْإِذْنِ أَمْرُ الْكَوْنِ، وَالْمَعْنَى: وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِقَوْلِ اللَّهِ: مَوْتٌ».

وَذَلِكَ لِدَلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُقْدِمَ عَلَى قَتْلِ نَفْسٍ، وَيَدْعُونَ أَنَّ ذَلِكَ وَقْعٌ بِإِرَادَةِ اللَّهِ وَمِشِيَّتِهِ، فَيُكَثِّرُ الْقَتْلَ وَتَحْدُثُ الْفَوْضَى، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ قَتْلِ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ قَصَاصًا.

وَأَشَارَ العَزُّ فِي هَذَا النَّوْعِ إِلَى مَا عُرِفَ عِنْدَ الْبَلَاغِيْنَ بِالْمَجَازِ الْمَرْكَبِ أَوِ الْإِسْتِعَارَةِ التَّمْثِيلِيَّةِ^(١).

٢- التعبير بالإذن عن التيسير والتسهيل:

مِنْ أَمْثَالِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ» (سورة الْقَرْآن، آية: ٢٢١) أي بتسهيله وتيسيره إِذْ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ دُعَوْتُ بِإِذْنِي .. وَلَا قَمَتْ وَقْدَتْ بِإِذْنِي، وَهَذَا قَوْلُ الزَّمْخَشْرِي^(٢) وَيُجُوزُ أَنْ يَرَادُ بِالْإِذْنِ هَهُنَا الْأَمْرُ، أي: يَدْعُوكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِأَمْرِهِ يَا أَكْمَمْ بَطَاعَتَهُ، وَكَلَّاهُمَا مِنْ مَجَارِ الْمَلَزَمَةِ^(٣).

وَالْعَزُّ هُنَا يَصْرُحُ بِالْأَخْذِ عَنِ الزَّمْخَشْرِيِّ، وَهَذِهِ هِيَ الْمَرَّةُ الْأُولَى الَّتِي يَصْرُحُ فِيهَا بِالْأَخْذِ عَنْهُ، وَيَرْجِحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَنَصْهُ صِرَاطُهُ بِنَقْلِهِ عَنْهُ يَدْلِلُ عَلَى أَنَّهُ مَتَّأْثِرٌ بِهِ وَعَارِضٌ مَاهِرٌ لِتَوجِيهَاتِ الزَّمْخَشْرِيِّ، فَهُوَ يَتَفَقَّدُ مَعَهُ - كَمَا سَبَقَ - فِي كَثِيرٍ مِنِ التَّوْجِيهَاتِ دُونَ الْاِصْطِلَاحِ الْمَجَازِيِّ.

٣- تسمية المسافر بـبابن السبيل:

وَمِنْ أَمْثَالِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَابْنُ السَّبِيلِ» (سورة الأنفال، آية: ٤١) وَذَكَرَ الْعَزُّ أَنَّهُ سُمِّيَّ بِذَلِكَ لِمَلَازِمِهِ الظَّرِيفِ، كَمَا يَلْزَمُ الْوَلَدَ أَمَّهُ.

٤- التعبير بال محل عن الحال لما بينهما من الملزمة الغالية:

كَالْتَّعْبِيرِ بِالْبَدْيِ عَنِ الْقَدْرَةِ وَالْأَسْتِلَاءِ، وَالْعَيْنِ عَنِ الإِدْرَاكِ، وَالصَّدْرِ عَنِ الْقَلْبِ، وَبِالْقَلْبِ عَنِ الْعُقْلِ، وَبِالْأَفْوَاهِ عَنِ الْأَلْسُنِ، وَالْأَلْسُنِ عَنِ الْلُّغَاتِ، وَبِالْقُرْيَةِ عَنِ قَاطِنِيهَا،

^(١) وهي النقطة المركبة المستعمل في معنى شبيه بمعناه الأصلي تشبّه شيئاً، وطرفاً هذه الاستعارة لا بد أن يكونا همّين متبعين من أمرين أو امر، وهذه الاستعارة لا تجري في المفردات، وإنما تجري في المركبات. انظر الإيضاح ص ٢٤٧.

^(٢) انظر الكشاف، ٩٢٩٦/١

^(٣) الإشارة إلى الإعجاز، ص ٥٩.

وبالساحة عن نازلها، وبالنادي والندي عن أهلها، وبالغائب وهو المكان المنخفض عما يخرج من الإنسان، لأنهم كانوا في الغائب يقضون الحاجة في الأماكن المنخفضة تسترا عن الناس.

ومثال التعبير باليد عن القدرة والاستيلاء: قوله تعالى: **(تبارك الذي بيده الملك)** (سورة الملك آية: ١) أي : بقدرته، أي في قدرته وقهره واستيلائه الملك^(١).
 وقوله تعالى: **(ببديك الخير)** (سورة آل عمران آية: ٢٦) أي في استيلائك وقبضك.

وجعل البلاغيون التعبير باليد من المجاز المرسل الذي علاقته السببية وليس المحلية، كما ذهب العز، والأنسب في الآية أن تكون من هذا النوع، لأن اليد وإن كانت ملأاً للضرب والبطش، فإنه لا يتأتى منها القدرة وحدها، بل هي سبب في ظهور سلطان القدرة من بطش وضرب وأخذ ومنع وغيره.

ومثال التعبير بـالعين عن الإدراك: قوله تعالى: **(أم لهم أعين يتصرون بها)** (سورة الأعراف آية: ١٩٥) أي يتصرون بإدراكها، أو بنورها وذلك لأن العين محل الإدراك^(٢).

ومثال التعبير بالصدر عن القلب قوله تعالى: **(فلا يكن في صدرك حرج منه)** (سورة الأعراف آية: ٢) قال أي في قلبك^(٣).

ومثال التعبير بالقلب عن العقل قوله تعالى: **(إن في ذلك لذكري لمَن كان له قلب)** (سورة ق آية: ٣٧)، أي: إن في ذلك لذكري لمَن كان له عقل^(٤).

ومثال التعبير بالأفواه عن الألسن، قوله تعالى: **(تقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم)** (سورة النور آية: ١٥) أي بالسننكم، وقد صرخ بهذا في قوله تعالى: **(يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم)** (سورة الفتح آية: ١١).

وهذه الأنواع التي ذكرها العز ماء ذكره البلاغيون في المجاز المرسل باسم العلاقة الحالية، التي يقع المجاز فيها باسم الشيء الذي يحل فيه.

^(١) ذكر الراغب في الآية: أن اليد شعار عن الإحاطة بالملك والاستيلاء عليه. انظر الكتاب، ٤/٧٩.

^(٢) نظر، إلإشارات إلى الأشعار، ص: ٢٠.

^(٣) انظر مثى، ص: ٦٠.

^(٤) انظر مثى، ص: ٦١.

ومثال التعبير بالأحسن عن اللغات قوله تعالى: «وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صَدَقَ فِي الْأَخْرَى» (سورة الشعراء آية: ٨٤) قال العز: «أي: ذكراً جميلاً وثاء حسنة^(١)، وقوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ» (سورة إبراهيم، آية: ٤) أي بلغة قومه^(٢).

وجعل بعض البلاغيين التعبير باللسان عن اللغة، أو الثناء، من المجاز المرسل الذي علاقته الآتية، إذ عبر باللسان وأريد منه اللغة لأنه آتها^(٣).

بعد هذا خلافاً لفظياً بين العز والبلغيين، لأن اللسان يكون محل اللغة، والنطق بها، ولا يمنع هذا أن يكون آلة اللغة.

وأما التعبير بالقرية عن قاطنيها: فمثاله قوله تعالى: «وَاسْأَلْ الْقَرِيَةَ الَّتِي كَنَّا فِيهَا» (سورة يوسف آية: ٨٢)، ومثل للتعبير بالساحة عن نازليها بقوله تعالى: «فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَّاجُ الْمَنْذِرِينَ» (سورة الصافات آية: ١٧٧) معناه: فإذا نزل بهم^(٤).

ومثل للتعبير بالنادي والندي عن أهلهما بقوله تعالى: «فَلِيدُعْ نَادِيهِ» (سورة العلق آية: ١٧) أي فليدع أهل ناديه.

وقوله تعالى «وَإِذَا تَنَّى عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا بَيْنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنَ نَدِيًّا» (سورة مريم آية: ٧٣) معناه عنده: وأحسن أهل مجلس^(٥).

ومثل للتعبير بالغائب بقوله تعالى «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْفَائِطِ» (سورة النساء آية: ٤٣) ونلاحظ هنا أن العرف قد خصص كلمة "الفائط" بقضاء الحاجة دون غيره من المطمئن من الأرض.

ويرفض ابن الأثير هذه النظرة إذ يقول: "هذا شيء ذهب إليه الفقهاء وليس الأمر كما ذهبوا إليه، لأنه إن كان إطلاق **اللفظ** فيه بين عامة الناس من إسكافي

^(١) ذكر الراغب أن لسان الصدق هو النا، الحس، انظر الكتاب، ٢٤/٣.

^(٢) وهو نفس ترجمة الراغب لآية، انظر الكتاب، ٥، ٧/٢.

^(٣) انظر المطرن ص: ٣٥، والإيجاز ص: ٣١٦.

^(٤) انظر الإشارة إلى الإيجاز ص: ٦١.

^(٥) أحد هذه العبر عن الراغب في تصرف، الكتاب، ٣٨/٣.

وحداد ونجار وخباز ومن حرى مجراهم، فهو لا يفهمون من الغائب إلا قضاء الحاجة، لأنهم لم يعلموا أصل وضع هذه الكلمة، وأنها المطمئن من الأرض.

وأما خاصة الناس الذي يعلمون أصل الوضع، فإنهم لا يفهمون عند إطلاق اللفظ إلا الحقيقة لا غير، إلا ترى أن هذه اللفظة لما وردت في القرآن الكريم وأريد بها قضاء الحاجة فرنت بالفاظ تدل على ذلك، قوله تعالى: **(أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَائِطِ)**^(١) (سورة المائدة آية: ٦).

ويرى الدكتور محمد بدر عبد الجليل أن ابن الأثير **تعَنَّتَ** في هذا الكلام لأن الكلمة داخل مجتمعها ليست في حاجة إلى فرائن لأنها حقيقة، وخارجها محتاجة إلى هذه الفرائن لأنها مجاز^(٢).

١٢- وصف الزمان بصفة ما يشتمل عليه ويقع فيه:

قوله تعالى: **(فَذَلِكَ يَوْمَ ذِي عَسِيرٍ)** (سورة المذار آية: ٩) وصفه بالعسر وهو صفة للخلاص من أحوال ذلك اليوم.

وجعل البلاغيون الآية من التجوز في الإسناد، والعلاقة فيها الزمانية.

وذكر العز أمثلة أخرى منها قولهم: "يوم بارد، ويوم حار، ويوم قر، وليلة قر، والبرد والحر والقر صفات للهواء الذي يشتمل عليه الليل والنهر ويقال: يوم ماطر، وليلة ماطرة، وإنما المطر في اليوم ولليلة."

وكقوله تعالى: **(وَالنَّهَارُ مَبْصُرًا)** (سورة يونس آية: ٢٧) أي مبصرًا فيه، فوصفه بصفة المبصرين فيه. ونقل العز عن أبي عبيدة قوله: "قال أبو عبيدة: كل شيء يعمل فيه بصير العمل له، قال جرير:

لَقَدْ لَمَتْنَا يَا أُمَّ غِيلَانَ فِي السُّرِّ
وَنَمَتْ وَمَا لَلَّمِ الْمَطْيَ بِنَاثِمٍ^(٣)

واستشهد العز بقول رؤبة بن العجاج الراجز: "قام ليلي وتجلي همي" والليل لا ينام وإنما ينام فيه^(٤)

^(١) المثل السائر لابن الأثير ٢١١.

^(٢) انظر: المخارق وأثره في الدرس اللغوي . د. محمد بدر عبد الجليل، ص ١٢٢.

^(٣) قوله حجر، نظر ديوانه، ص ٤١٩، والكتاب المسمى ١٦٠/١، ^(٤) تخل: انكشف وطف.

^(٥) انظر محاجة القرآن ج ١، ص ٢٧٩.

وما ذكره العز من سواه فرائية وشعرية واقع ضمن المجاز العقلي، الذي علاقته الزمانية، إذ أُسند الحدث إلى زمانه وقد ذكره البلاغيون في مباحثهم^(١).

وبدل هذا على أن المجاز العقلي لم يكن مميزاً عند العز، بدليل أنه تحدث عنه في مواضع متفرقة من الكتاب، ولم يسمه باسمه، ولكنني لاحظت أنه يطلق عليه أحياناً مجاز النسبة.

ويؤخذ على العز عدم التصريح بالمصطلح المعروف، وكأنه لم يطلع على ما كتبه عبد القاهر، والسكاكى والرازى في تعريف البلاغة ولم يستند مما ذكروه من مصطلحات على الرغم من كثرة نقوله عن الزمخشري والرازى، وهذا واضح من خلال ما ساقه من أمثلة.

٤- وصف المكان بصفة ما يشتمل عليه ويقع فيه:

جعل البلاغيون هذا المجاز من المجاز العقلي الذي علاقته المكانية ومن أمثلته قوله تعالى: «رب اجعل هذا بلداً آمنا» (سورة البقرة آية: ١٢٦) وصف البلد بالأمن، وهو صفة لأهله.

وصف الأعراض بصفة من قامت به: كقوله تعالى: «فَمَا رِبْحَتْ تِجَارَتُهُمْ» (سورة البقرة آية: ١٦) قال العز: «وصف التجارة بالربح وهو صفة للناجر»^(٢).

ويفهم من الآية أنها من المجاز العقلى الذي علاقته السببية لأن التجارة جعلت فاعلاً للربح الذي هي سبب فيه، وقد أشار إلى ذلك الزمخشري^(٣) ونحو قوله تعالى:

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا» (سورة التحرير، آية: ٨) . قال: «وصف التوبة بالنصوح، وهي صفة للنائب الناصح لنفسه بتوبته»^(٤). ورغم أن العز يوافق الزمخشري في قوله، لكنه لم يؤيده فيما جرى فيه من منحى بلاغي^(٥). وقد أنهى العز هذا النوع بأمثلة ذكرها البلاغيون في باب المجاز العقلي

^(١) انظر أسرار البلاغة، ٢٣٧، والإبحاث ص ٥٨، ٥٧، ومنتاج المعرفة ص ٣٩، ٥.

^(٢) الإشارة إلى الإنجاز ص ٦٣.

^(٣) الكتاب، ١/١٠٧-١٠٨.

^(٤) الإشارة إلى الإنجاز ص ٦٣.

^(٥) قال في الآية: «صنفت التوبة بالطبع وهو على الإسناد المخازي؛ والطبع صفة المخاذل». انظر الكتاب، ٤/٥٧٣.

الذى علاقته المصدرية " كقولهم: شِعْرٌ شاعر، وصفوا الشعر بصفة الشاعر مبالغة، ومثله قولهم، جد جده، وصفوا الجد بصفة الجد^(١).

وقد ذكر العز المعنى البلاغي للمجاز العقلي ، وهو المبالغة وذلك على غير عادته.

والظاهر أن العز يتفق مع البلاغيين في توجيهه لما سبق من أمثلة المجاز العقلي، غير أنه يختلف عنهم في التسمية فقط، بدليل أنه لم يزد شيئاً عمما ذكروه، ولعله قد أطلق عليه اسم "مجاز النسبة" كما ظهر ذلك في مجاز التشبيه.

الكتابية:

ذكر العز الكتابية ضمن مجاز الملزمة، مع أنه يميل إلى أنها ليست من المجاز يقول: "والظاهر أن الكتابية ليست من المجاز، لأنها استعملت اللفظ فيما وضع له، وأرادت به الدلالة على غيره"، ولم تخرجه عن أن يكون مستعملاً فيما وضع له، وهذا شبيه بدليل الخطاب في مثل قوله تعالى: «فَلَا تُقْرِنُ لَهُمَا أَفْ» (سورة الإسراء آية: ٢٣).^(٢)

ويرى الدكتور عبد القادر حسين أن العز يميل إلى اعتبار الكتابية نوعاً من الحقيقة^(٣).

ولعل العز قد تأثر بفخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) الذي لم يعد الكتابية من المجاز^(٤) فتردد العز في أمر الكتابية دون البت فيها، هل هي من المجاز أم ليست منه، فقوله "فالظاهر" جاء على صيغة التعریض وتدل على ترددہ في ذلك، مع أنه ضمنها لأنواع المجاز.

وذكر العلوی أن "أكثر علماء البيان على عد الكتابية من أنواع المجاز خلافاً لآراء الخطيب الرازي، فإنه أنكر كونها مجازاً".^(٥)

^(١) الإشارة إلى الإيجاز ص: ٦٣.

^(٢) الإشارة إلى الإيجاز. ص: ٦٣.

^(٣) القرآن والعلومانية ، د. عبد القادر حسين ص: ٢١٩.

^(٤) كتابة الإيجاز في دراسة الإعجاز، ص: ١٣٦.

^(٥) انظر لمعنوي ح ١، ص: ٣٧٥.

فرق السكاكى بين الكنية، وبين المجاز فى وجهين:

أحدهما: أن الكنية لا تناهى إرادة الحقيقة بلفظها، والمجاز ينافي ذلك.

الثانى: أن مبني الكنية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، ومبني المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم^(١)، وقد رد عليه الخطيب هذا القول^(٢).

ومن الأمثلة التي ذكرها العز في الكنيات قوله: "كما جاء في قول إحدى النساء في حديث أم زرع "زوجي رفع العماد، طوبل النجاد، عظيم الرماد، قريب البيت من الناد"^(٣) كُنْتُ برفعة عماده عن شرفه و منزلته، لأن رفع العماد يلازم الشرف غالباً، وكُنْتُ عن طول قامته بطول نجاد سيفه، لأن من طالت قامته، طال نجاد سيفه، وكُنْتُ بعظم رماده عن كثرة صيافته وإطعامه، لأن الرماد لا يعظم إلا عن كثرة الطبع، والإحراق للحطب الكثير، وكُنْتُ بقرب بيته من المجلس عن كرمه، لأن البخلاء كانوا يبعدون بيوتهم عن المجلس، كي لا يستتبعوا الأضيفاف منه، وكانوا ينزلون في المواقع المنخفضة كي لا يراهم الضيوف^(٤) فلأنوهم.

ولذلك قال طرفة بن العبد:

ولستُ بَخَلَّ التَّلَاعَ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَنِ يَسْتَرْفِدُ الْقَوْمَ أَرْفِدَ^(٥)

والتلاع جمع تلعة، وهي من الأضداد، يطلق على الارتفاع والانخفاض^(٦).

ومجمل الأمر أن العز لم يُيدِّ حماساً شديداً في فصل القول بالنسبة للكنيات، فرغم أنه ذكر أمثلة لها، فإنه يميل إلى جعلها حقيقة.

وربما جعل العز الكنية من مجاز الملزمة لأن الكنية لفظ يراد به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الأصلي^(٧).

^(١) مذجاج العنبر السكاكى ص ٣٠٣.

^(٢) الإصلاح ج ٢، ص ٣٢٥.

^(٣) صحيح البخاري، كتاب "الكاف"، ص ٢٥٤، باب حسن معاشرة الأهل، وصحح مسلم ج ١٥، ص ٢١٦، حديث أم زرع.

^(٤) معنكته في شرح المعنفات السبع للبروزي، ص ٨٣.

^(٥) المرشحارة إلى ابن بجاير ص ٦٣.

^(٦) الإصلاح ص ٣٦٥. وانظر الافتخار في علوم القرآن، ج ٢، ص ٩٩-٩٨.

مجاز التشبيه

يذكر العز في أول هذا الفصل الفرق بين التشبيه الحقيقي والتشبيه المجازي إذ يقول:

"العرب إذا شبّهوا جرما بجرم أو معنى بمعنى، أو معنى بجرائم فإن أتوا بأداة التشبيه كان ذلك تشبيهاً حقيقياً، وإن سقطوا أدلة التشبيه كان ذلك تشبيهاً مجازياً"^(١).

وبهذا يخرج العز من المجاز كل ما كان فيه أدلة تشبيه، ويعد التشبيه البليغ مجازاً لخلوه من الأداة، ويدو أن مدار الفرق بين التشبيه الحقيقي والتشبيه المجازي متوقف على ذكر الأداة وعدها، فالتشبيه الذي تذكر فيه الأداة يعد حقيقة، والذي يعرى من الأداة يكون عنده مجازاً.

وقد أفاد العز في هذا المعنى من الرمانى (٢٨٦هـ) وذلك في معرض تعريفه للاستعارة، إذ ذكر الفرق بين التشبيه والاستعارة، ذاهباً إلى أن التشبيه لا بد فيه من ذكر الأداة فإذا خلا منها صار استعارة يقول الرمانى: "والفرق بين الاستعارة والتشبيه أن ما كان من التشبيه بأداة التشبيه في الكلام فهو على أصله، لم يغير عنه في الاستعمال، وليس كذلك الاستعارة، لأن مخرج الاستعارة مخرج ما العباره ليست له في أصل اللغة"^(٢).

وعرض العز لأمثلة من التشبيه المجازي ومنها قوله تعالى: «(وأزواجه أمهاتهم)» (سورة الأحزاب آية:٦) أي مثل أمهاتهم في الحرمة، وتحريم النكاح، ومنها قول الداعي: "زيد بن محمد"^(٣).

وقولهم: أبو يوسف أبو حنيفة^(٤). يريدون به أنه مثله في الفقه والفتنة، وقولهم: أنت سمعي وبصري، معناه: أنت عندي في العزة والمنزلة مثل سمعي وبصري^(٥).

^(١) الإشارة إلى الإيجاز، ص ٤٦.

^(٢) اُنْكِتَ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ الْمَرْمَانِ ضَمِّنَ ثَلَاثَ رِسَالَاتٍ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ ص ٨٥-٨٦.

^(٣) صحيح مسلم، كتاب عيال الصحابة، باب فضل زيد بن حارثة، ج ١، ح ١٩٥.

^(٤) أبو يوسف: هو الإمام أبو يوسف الفاضلي: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن خير بن معاوية الأنصاري، صاحب الإمام أبي حسنة رضي الله عنه، ولد القضاء ثلاثة من الحلباء: البهدي، وأهادى، والرشيد، مات ببغداد سنة ١٨٢هـ، انظر: مناقب الإمام أبي حسنة وصاحبته لنديهي ص ٣٧.

^(٥) الإشارة إلى الإيجاز، ص ٦٤.

ولم يذكر العز أمثلة للتشبيه الحقيقي وذهب إلى أن التشبيه البليغ من المجاز وذلك في قوله : " وهذا كله يسمى التشبيه البليغ، لأنّه شبه شيئاً بشيء لا شتراءهما في وصف واحد، فإذا أردت المشابهة في جميع الوجه والصفات أسلقت أدلة التشبيه، حتى كأنه هو من غير فرق بينهما، وكذلك قد يكون المشبه دون المشبه به في الصفة كقولك: زيد كالأسد، وعمرو كالبحر فإذا أردت المبالغة في صفة الشجاعة والكرم قلت: زيد الأسد وعمرو البحر، شبه الرجل الشجاع بالأسد في القوة، وشبه الرجل الجواد بالبحر تشبيهاً لسعة عطائه بسعة البحر، ومنه قوله تعالى: **(هذا الذي رزقنا من قبل)** (سورة البقرة: آية ٢٥). أي هذا مثل الذي رزقناه من قبل^(١)

وقد سبق الشريف الرضي العز في هذا المذهب^(٢) ولكن جمهور البلاغيين لم يجعلوا التشبيه البلاغي مجازاً أقرب إلى التشبيه، على حين ذهب آخرون إلى أنه أقرب إلى الاستعارة واتخذ فريق من البلاغيين موقفاً محايداً.^(٣)

وأرى أن العز قد خلط بين المجاز وغير المجاز؛ ذلك لأن التشبيه البليغ يحذف فيه وجه الشبه مع الأداة لا مجاز فيه، وعلى هذا جل البلاغيين، وقلّ منهم من يقول إنه استعارة أو مجازاً، لأن الاستعارة لا يجمع فيها بين المشبه والمتشبه به^(٤).

^(١) المصدر نفسه، ص ٦٤.

^(٢) ويشير ذلك من كلام الشريف الرضي في قوله صلى الله عليه وسلم: " أنت سوآدم كطف الصاع " قال حرج الكلام عن أن يكون مستعارة، لأن دحول كاف التشبيه في الكلام ينحرجه عن اخراج، وذكر أبي (الشريف) في قوله صلى الله عليه وسلم " اخْتَلْ عَبَلَ اللَّهِ فَأَعْجَمَهُ إِلَيْهِ أَنْفُعَهُ لَعْبَاهُ " قال: " وهذا الفعل محار ، وهو تشبيه ضئي انظر اختارات الترمي ص ٢٨٢، ص ٢٤٢، ص ٢٤٤ ". وبالاحظ أن الشرف حعن النزق بين الاستعارة وغيرها في الحديث الأول ذكر الكاف وتركها وهي أدلة الشبه، وشه الخلق في الحديث الآخر في احتياجهم إلى الله بالعمال الذين يتحاولون إلى من ينفع عندهم وبذل ثمنهم، وحذف وجه الشبه والأداة، انظر تعليق العنقش (د. صدر الربيع) على الحديدين ص (٦) وهامسن ص ٣٤٢.

^(٣) . وذكر الفاضي الخرحداني في كتابه " الوسادة " كلاماً في الترف بين الشبه والاستعارة، اعتبر فيه على ما ذهب إليه العز، ورسم عبد القاهر الخرحداني رأيه إلى رأي الفاضي الخرحداني في التشبه الخالي من الأداة وذهب إلى أنه تشبّه إذ قال: " إن الرجم الذي يقتببه النساء ، وعليه مدل كلام الفاضي في الوسادة أن لا تقتفي الاستعارة على نحو قوله: " زيد أسد " و " هد بدر " ولكن تقول: هو تشبيه ، وعذر عبد القاهر المسالمة فذكر رأياً آخر بدو عانياً بين النطرين قال: " إن هذا الضرب يبعد عن التشبيه قليلاً ليقرب بين الاستعارة تقدّر هذا المقدار ، واقتصرت له شروطه ، ولم يعرض على نسبة من سمات استعارة .

وقد نفع صاحب الإيضاح نفع عبد القاهر، ولم يفرق ابن ساد بين الشبه والاستعارة بأداة الشبه فقط لأن التشبيه قد يسرد بهم الألفاظ الموضوعة وبكون حساً محبلاً، ولا يعدد أحد في حلة الاستعارة خلوه من الأداة كما حطّ أن الآثر من خلط بين الشبه البليغ (المضر الأداة) والاستعارة. انظر: الوسادة بين المتشبيه ومحضه ص ٤، وأسرار السلامة ص ٢٧٩، ٢٨٦، ٣٢٠، والإيضاح ص ٣٤٨-٣٤٩، والكتاب الثاني ص ١٣٥، والكتاب الثاني ص ٤٤١-٤٤٣.

^(٤) انظر: تشبّه ضئي هو ينحرج إلى درجة المجاز لمضمونه. ص ٢٤٠، ٢٤١.

ولا يعني تصريح العز بأن التشبيه البلجيق مجاز أن كل مجاز التشبيه هو تشبيه بلجيق، فقد ذكر في هذا الباب أقساماً مختلفة من الاستعارة وذلك يعني كثرة التشبيه البلجيق في القرآن^(١).

وخلط العز مع مجاز التشبيه المجاز المرسل، والمجاز العقلي (النسبة) والمحذف، وجمع بين مجاز الملازمة ومجاز التشبيه وظاهر ذلك في قوله تعالى: «بِلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَانِ» (سورة المائدة آية: ٦٤) قال العز : لما كان الباسط بيده غير مانع لما فيها شبه البذر والإتفاق بيسط اليد للإعطاء، كما عبر بالقبض عن البخل، لأن القابض على الشيء يمتنع خروجه من بيده إلا أن يبسطها، وهو من مجاز الملازمة والتشبيه^(٢).

ونذكر العز مئة نوع لمجاز التشبيه، ووضع لكل نوع أمثلة من القرآن الكريم والحديث النبوى وكلام العرب، وأجرى المجاز في بعضها وترك أكثرها معتمداً على فطنة القارئ.

وتناول العز في هذا الباب أنواعاً أخرى من المجاز نحو المجاز المركب والاستعارة التمثيلية، والمثل، وأسم الإشارة، كما عرض للمجاز العقلي (النسبة) والمجاز المرسل، ولم يفتته تقدير المحذف مع مجاز التشبيه إذا لم يستقم له المعنى، ولم يذكر "أو" كعادته عند تقدير المحذف.

وحل جزءاً من الآية علينا لنوع من المجاز نحو قوله تعالى: «وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا» (سورة الانشقاق آية: ٢) وقوله: «وَلَمَا سَكَتْ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ» (سورة الأعراف آية: ١٥٤) والأمر المجازي في قوله: «إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْنَا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» (سورة بسن آية: ٨٢) والسد المجازي والدحضن المجازي، والجنسة المجازية.

كانت طريقة العز في ذكره الأنواع أن يذكر المعنى على طريق الحقيقة، ثم يذكره على جهة المجاز مستعيناً بأمثلة عديدة من القرآن الكريم، ومما يوضح هذه الطريقة قوله في النوع الخامس والعشرين: الركن:

^(١) ذكر ابن الأثير أن الاستعارة في القرآن قبلة لكن التعبير المعاصر الأداء كثير، وكذلك في فصح الكلام من الرسائل والخطب والأشعار، انظر: انت اساتر ٢، ص ١٠٢.

^(٢) الإشارة إلى الإنحراف، ص ٧٩.

"هو حقيقة في أركان البناء التي يعتمد عليها البناء، ثم تجوز به عن العشيرة المعتمد عليها في النصر تشبها للاعتماد عليها باعتماد البناء على الأركان ومنه قوله تعالى: «أو آوي إلى ركن شديد» (سورة هود آية: ٨٠).

ويتجاوز به عن القوة لأن المرء يعتمد على قوته في مثل قوله تعالى: «فتولى بركته» (سورة الذاريات آية: ٣٩) أي بقوته، وفي مثل قول عترة:

فما أَوْهَى مَرَاسِيُّ الْحَرْبِ رَكْنِي
وَلَكِنْ مَا نَقَادَمْ مِنْ زَمَانٍ^(١)

أراد: فما أضعف مراسي الحرب قوتي، وقد يتتجاوز به عن الجنود، الذين يرجى نصرهم للاعتماد عليهم في مثل قوله تعالى: «فتولى بركته» (سورة الذاريات، آية: ٣٩).

لقد انتفع العز من الرمانى (٣٨٦هـ) في هذا الباب، فارجع كل استعارة إلى حقائقها، غير أن العز أكثر من أمثلته مع التوجيه الذي لا يخلو أحياناً من الحس الجمالي، مؤيداً ما ذهب إليه بالحديث الشريف وفصيح العرب، على حين اكتفى الرمانى بالشواهد القرآنية.

وعد العز "اللباس" من تشبيه الأجرام بالأجرام كقوله تعالى: «هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ» (سورة البقرة آية: ١٨٧).

شبه كل واحد من الزوجين لاشتماله على صاحبه في العناق والضم باللباس المشتمل على لابسه قال الشاعر:

إِذَا مَا الضَّجَيْعُ ثَنَى عَطَفَهَا تَثَنَّتْ عَلَيْهِ فَكَانَ لِبَاسًا^(٢)

وهو من مجاز تشبيه الأجرام بالأجرام، لأن كل واحد منهما يصون صاحبه عن الوقوع في فضيحة الفاحشة فيكون كاللباس الساتر للعورة^(٣).

ومن هذا القسم قوله تعالى: «وَابْيَضَتْ عِينَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ» (سورة يوسف آية: ٨٤) قال العز : شبه قلبه بالحزن على يوسف بامتلاء السقاء

^(١) انظر ديوانه: ص ١٠٠.

^(٢) البيت الثاني من سورة الحمد في تأريخ منكر القرآن، ص ١٠٧، وشواهد الكشف ص ١٥٢، وعجزه في مجاز القرآن ج ١، ص ٦٧.

^(٣) الإشارة إلى الإنعام ص ٦٧.

هـ وتركه الشكوى إلى غير الله برباط ربط على فم السقاء

فخرج منه شيء، وهذا من مجاز تشبيه الأجرام بالأجرام^(١).

العلق تعالى : **«وسراجاً منيراً»** (سورة الأحزاب آية: ٤٦) أي لما شبه الظلمات، وشبه الرسول صلى الله عليه وسلم بالسراج في إزالة للالات، تجوز عنه بالسراج ووصفه بالإشارة لعموم هذاته لأن السراج فيما فلا تعم إنارة الناس، وقد يكون قويًا تسع إنارة، وإزالته للظلمات مجاز تشبيه الأجسام بالأجسام^(٢).

ويلاحظ هنا براعة العز في التحليل والتوجيه وتقوفه على الرماني الذي اكتفى بقوله: "السراج هنا مستعار، وحقيقة مبينا، والاستعارة أبلغ للإحالاة على ما يظهر بالحسنة" فالعز كان أطول نفساً من الرماني وحدد مجازاته بتشبيه الأجسام بالأجسام، أو الأجرام بالأجرام.

وقوله تعالى: **«وَهُمْ يَحْمِلُونَ أُوزارَهُمْ عَلَى ظَهُورِهِمْ»** (سورة الأنعام آية: ٣١) شبه مشقة عبادة الذنوب بمشقة حمل الأنقال^(٣).

وقف العز على بلاغة هذا النوع من المجاز فقال: " فإنه - أي تشبيه مشقة حمل الأوزار بمشقة حمل الأنقال أبلغ في شدة مشقة عذابهم من جهة أن الشيء القليل قد يحمل باليد، فإن أفرط ثقله حمل على الكتف، فإن أفرط ثقله حمل على الظهر، فتشبه شدة مشقة العذاب بأتقال الأشياء المحمولة على الظهر لتعذر حملها على الأكتاف، ثم ذكر العز أن هذا النوع الكبر والصغر والعظم والدقة والحمل والتقل والخفة والرفقة) من مجاز تشبيه المعانى بالأجرام^(٤).

ويقف العز على المعنى الحقيقي والمجازي مستشهدًا بكلام العرب، ثم يذكر الآيات الواقعية ضمن المعنى المجازي، نحو قوله تعالى: **«وَاعْصَمُوا بِحِلِّ اللَّهِ جَمِيعًا»** (سورة آل عمران آية: ١٠٣) وقوله تعالى: **«وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ»** (سورة آل عمران آية: ١٠١) أي: ومن يعتزم بحبل الله فقد هدي إلى صراط مستقيم.

^(١) المصدر نفسه، ص ٧١.

^(٢) المصدر نفسه، ص ٧٤.

^(٣) الإشارة إلى الأحاديث، ص ٦٨.

^(٤) المصدر نفسه، ص ٦٨.

ومنه قول النبي - صلى الله عليه وسلم - في القرآن المبين: - هو حبل الله المتنين - ^(١) قال العز: "أراد من تمسك به نجا من عذاب الله، وهذا من مجاز تشبيه المعاني بالأجرام" ^(٢).

ومن هذا القسم "الكفر" وحقيقة: "ستر جرم بجرائم وتغطيته به كي لا تراه الأعين ولما كان الكفر مانعا لل بصيرة من إدراك الحق شبه ما يمنع البصائر من إدراك المعلومات بما يمنع الأبصار من إدراك المحسوسات، وذكر قول زهير:

يَلْفَاكَ دُونَ الْفَاحِشَاتِ وَمَا
وَالسِّرُّ دُونَ الْفَاحِشَاتِ وَمَا

أَرَادَ ذَلِكَ الْمَنْعُ دُونَ الْخَيْرِ مِنْ سِرِّ^(٣)

ومن أمثلة هذا القسم قوله تعالى: «كمثل غيث أعجب الكفار نباته» (سورة الحديد، آية: ٢٠). قال: " المراد بالكفار الزراع لأنهم يكفرون الحب في الأرض أي يسترونه. وهذا من مجاز تشبيه المعاني بالأجرام.

ومن أنواع التشبيه التي تحدث عنها العز التجوز بلسان المقال عن دلالة الحال لاشتراكهما في الدلالة ومنه قوله تعالى: «يُوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلْ امْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ» (سورة ق آية: ٣٠) وقوله: «إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ» (سورة الإنسان، آية: ٩) إنما قالوا ذلك بلسان المقال.

وعرض العز لشواهد من الشعر على هذا النوع، منها قول عنترة: ^(٤)

شَكَا إِلَيَّ حَمْلِي طُولَ السُّرِّي
صَبَرَأَ قَلِيلًا فَكَلَّا مُبْتَأِي

وقوله: ^(٥)

فَازُورَ مِنْ وَقْعِ الْفَنَاءِ بِلَبَانِهِ
وَشَكَا إِلَيَّ بَعْرَةٌ وَتَحْمَمٌ

^(١) الحديث في الترمذى، باب ثواب القرآن رقم ٤١٤.

^(٢) الإشارة إلى الإنجاز، ص ٦٩، ص ٧٠.

^(٣) ديوانه، ص ٢٩، والشعر والشعراء لابن قتيبة، ص ٩٤.

^(٤) الإشارة إلى الإنجاز، ص ٩٧.

^(٥) محار القرآن ج ١ ص ٣٠٣، ص ٣٠٤، والسرى: السر لila. ومعنى القرآن ج ٢، ص ١٥٥.

^(٦) المعثاثات بشرح الروزى ص ١٢٣، وفي تأویل مشكل القرآن ص ٧٩. ومعنى القرآن ج ٢، ص ١٥٦.

وقول أبي النجم:^(١)

إذ قالت الأنساع للبطن الحقى

وقول الشاعر:^(٢)

قال له ريح الصبا فرقار

وقول الشاعر:^(٣)

امتلأ الحوض فقال قطني مهلاً رويداً قد ملئت بطنى .

وقال العز: " وهذا أيضا من مجاز التشبيه، لما كانت حالة هذه الأشياء كحال الناطق الشاكى، تجوز بهذه الألفاظ عن حالها"^(٤).

وقد بيَّنت في مطلع حديثي في هذا الباب أن العز يتحدث عن أنواع أخرى من المجاز من خلال توجيه بعض الآيات في معرض حديثه عن مجاز التشبيه، وقد بعد ذلك خلطها، وقد يعد ميزة تحسب له، وتبين مقرئه الفائقة وسعة إدراكه فيهم المعنى القرآنى، ومن أمثلة ذلك حديثه عن المجاز المرسل رغم أنه خصص لعلقاته فصولا مستقلة به.

وتحدث العز عن أنواع أخرى من مجاز التشبيه جعلها البلاغيون من المجاز المركب (المثل والاستعارة التمثيلية)، وأفرد العز للمثل فصلا مستقلا وجده آياته على سبيل الاستعارة والتتمثيل، وتحدث عن اسم الإشارة للبعد (ذلك) وجعله من مجاز التشبيه.

أولاً: الاستعارة التمثيلية:

جعل العز الاستعارة من مجاز التشبيه، ولم يعن بالتقسيمات المعهودة عند البلاغيين مثل ذلك تعليقه على قوله تعالى: «فاذاقها الله لباس الجوع والخوف» (سورة النحل آية: ١١٢) قال: " شبَّه ما ظهر عليهم من أثر الجوع والخوف باللباس الظاهر على الأجساد، وقيل المراد باللباس هنا ملابسة الجوع والخوف، ولو قال:

^(١) هذا جزء لأن العم يوصف نافع أفتاحا البر.

^(٢) انظر: شواهد الكتاب، ولسان العرب، مادة: حنف، والأنساع، جمع سبع، وهو سير بصرى عربيا، تشد به الرحال، وتحنف الطحن

بنحو خرقا: حصر، وبقال: ثُلثتُ أنساع الدابة وسرعها: صارت.

^(٣) ذ أهند إلى فاتحه في حدود ما أضفت عليه من معاذر انظر المفرد ٩١/٢.

^(٤) انظر كتاب الإشارة إلى الإعجاز ص ٧٦.

فأجاعها الله وخوفها لم يكن فيـه معنى إلاذة، ولا معنى ظهور آثارهما عليهم.
(١) .. (٢).

ومن أمثلة الاستعارة التمثيلية التي أشار إليها دون التصريح بالتسمية، وعدّها من مجاز التشبيه - قوله تعالى - **﴿فَمَنْ يَكْفُرُ بِالظَّاغُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعَرْوَةِ الْوُثْقَى﴾** (سورة البقرة آية: ٢٥٦).

"شـهـ الإيمـان بـعـرـوـة وـثـيقـة وـشـبـهـ المؤـمـن بـمـن تـعـلـقـ بـها لـيـنجـوـ منـ مـهـلـكـةـ كـماـ يـنـجـوـ مـنـ وـقـعـ فـيـ بـئـرـ أـوهـوـةـ. إـذـاـ تـمـسـكـ بـعـرـوـة وـثـيقـةـ لـيـرقـيـ بـها فـهـوـ مـجـازـ
تـشـبـيـهـيـ" (٣).

وكذلك قوله تعالى: **﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخْذَتِ الْأَرْضَ زَخْرَفَهَا وَازْيَنَتِ﴾** (سورة يونس آية: ٢٤) شـبـهـهاـ فـيـ حـسـنـهاـ وـنـصـارـهاـ بـعـرـوـسـ أـخـذـتـ ثـيـابـهاـ، وـازـيـنـتـ بـهاـ.

ومن الحديث الشريف قول إحدى النساء في حديث ألم زرع "زوجي لجسم جمل غـثـ على رـأسـ جـبـلـ وـعـرـ، وـلاـ سـهـلـ فـيـرـتـقـيـ، وـلاـ سـمـينـ فـيـنـقـلـ" (٤) شـبـهـتـ خـسـةـ مـعـرـوفـهـ بـلـحـمـ جـمـلـ مـهـزـولـ، وـشـبـهـتـ عـسـرـ الـوصـولـ إـلـىـ اللـحـمـ عـلـىـ رـأسـ الجـبـلـ الـوـعـرـ، وـبـالـغـتـ فـيـ عـسـرـ الـوصـولـ إـلـىـ ذـلـكـ بـقـولـهاـ: وـلاـ سـهـلـ فـيـرـتـقـيـ، وـبـالـغـتـ فـيـ غـثـاثـتـهـ بـقـولـهاـ: وـلاـ سـمـينـ فـيـنـقـلـ، أـيـ فـيـنـقـلـهـ النـاسـ إـلـىـ رـحـالـهـمـ، بـلـ يـزـهـدـونـ فـيـهـ، وـيـتـرـكـونـ فـيـ مـكـانـهـ لـغـثـاثـهـ، وـخـسـاسـتـهـ. وـأـمـاـ قـوـلـ الـأـخـرـيـ مـنـهـ: إـنـ ذـكـرـ عـجـرـهـ وـبـعـرـةـ، شـبـهـ نـقـصـهـ وـعـيـوبـهـ بـالـعـجـرـ وـالـبـجـرـ، وـهـىـ عـرـوـقـ تـتـعـقـدـ فـيـ بـطـنـ
الـإـنـسـلـانـ" (٥).

ويلاحظ أن المجاز في الأمثلة السابقة جاء على طريق الاستعارة التمثيلية أو (المجاز المركب) وهو اللـفـظـ المستـعملـ فـيـ معـنـيـ مـشـبـهـ بـمـعـنـيـ الأـصـلـيـ تـشـبـهـ تمـثـيلـ، وـطـرـفـاـ هـذـهـ اـسـتـعـارـةـ لـاـ بـدـ أـنـ يـكـوـنـاـ مـرـكـبـيـنـ، أـيـ أـنـ يـكـوـنـاـ هـيـثـيـنـ مـنـتـزـعـيـنـ مـنـ
أـمـرـيـنـ، أـوـ أـمـرـيـنـ يـشـبـهـ أـحـدـ الـطـرـفـيـنـ بـالـآـخـرـ، ثـمـ تـخـلـ المـشـبـهـ فـيـ جـنـسـ المـشـبـهـ بـهـ

(١) الإشارة إلى الإعصار، ص: ٩٢. (٢) دوامت الإعصار خرى محى العـرـ في الآية. انظر: الإعصار للقوزويني ٣٤٢ - ٣٤٣.

(٣) الإشارة إلى الإعصار، ص: ١٠١.

(٤) حدـيـثـ أـلـمـ زـرـعـ فـيـ حـجـجـ الـعـلـمـيـ حـجـجـ، صـ: ٢٥٤ - ٢٥٥. رـفـمـ اـسـتـدـيـثـ ٥١٨٩. وـصـحـيـحـ مـسـلـمـ حـجـجـ، صـ: ٢١٢، كـتـابـ الفـضـالـ بـابـ حدـيـثـ أـلـمـ زـرـعـ.

(٥) الإشارة إلى الإعصار، ص: ٩١.

مبالغة في التشبيه، ويستعار للمتشبه لفظ المتشبه به من غير تغيير^(١). والتمثيل هو المماثلة، وذلك أن تمثل شيئاً بشيء فيها إشارة^(٢).

ومن أمثلة هذا النوع قولهم: "فلان يقدم رجلاً ويؤخر أخرى"^(٣) شبهاً من يتردد في أمره، ولا يظهر الإقدام عليه، ولا الإحجام عنه بمَن يقدم رجلاً في طريقه، ويؤخر الأخرى إلى ورائه^(٤).

ويلاحظ في هذا المثال استعارة اللفظ المركب الدال على المتشبه به للمتشبه.

^(١) الإعراج، ٣٤٧ واطّ عنده اللاغة، لأحمد مصطفى المراصي ، ص ٢٦٦.

^(٢) العمدة لأن رشيق، ص ١٩٢.

^(٣) هذا القول مأمور بما نسب إلى يزيد بن الزيد الأمري لمروان بن محمد حين تاجر عن مابعه بالخلافة "إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، فإذا أتيتك كتابي هذا فاعمد على أيديها سنت - الدلائل ، ص ٣٢١.

^(٤) أدب الكاتب لأن قبة والإعراج ٢٢ ص ٤٣٨.

٢- الأمثال:

تعد الأمثال العربية الفصيحة التي تستعمل في حالات شبيهة بالواقع التي قيلت فيها بادي الأمر استعارات تمثيلية؛ لأن جملة المثل فيها تتقلّل من واقعه معينة إلى أخرى شبيهة بها فإذا اشتهرت الاستعارة التمثيلية وكثير استعمالها سميت مثلاً^(١) أو ضرب الله الأمثال في القرآن الكريم ذكيراً ووعظاً^(٢) ولذلك قال: «ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون» (سورة الزمر، آية: ٢٧).

وذكر العز "أن العرب لم يضربوا مثلاً سائراً إلا وفِيه ضرب من الغرابة، ولذلك منعوه من التغيير"^(٣).

وتتناول العز استعارة كلمة "مثل" للصفة العجيبة، والظاهر أنه لما كان المثل السائر دالاً على حادثة غريبة، هي مورده الذي قيل فيه أول الأمر، فقد استغير لفظة "مثل" لكل حالة غريبة، أو صفة لها شأن أو قصة فيها غرابة بتشبيه الصفة أو القصة الغريبة بالمثل السائر تجمع بينهما الغرابة واستعاروا لفظ مثل من المشبه به للمشبه.

ذكر العز الغرض البلاغي من ضرب الأمثال وذلك في قوله: "والغرض بضرب الأمثال المبالغة في الإيضاح والبيان حتى يصير الغائب كالحاضر، والمتخيل كالمحقق، والمتوهם كالمتيقن، ولذلك كثرت الأمثال في كتاب الله، وفي الإنجيل سورة الأمثال^(٤)".

وذكر أمثلة من القرآن الكريم منها قوله تعالى: «مُثِلُّهُمْ كَمُثُلَ الَّذِي اسْتَوْدَ نَارًا» (سورة البقرة آية: ١٧) كان المعنى حالهم المستغربة العجيبة في الاستغراب كحال الذي استوْدَ ناراً، وقوله تعالى «مُثِلُ الجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَقْبُونَ» (سورة الرعد: آية: ٣٥) كان المعنى: وفيما قصصنا عليكم صفة الجنّة المستغربة العجيبة الشأن، ثم أخذ في بيان عجائبها، وكذلك قوله تعالى: «وَلَهُ الْمُثُلُ الْأَعْلَى» (سورة النحل آية: ٦٠) يزيد الوصف العجيب الشأن في العظمة والجلال، وكذلك قوله تعالى:

^(١) عمدة اللغاية، أحمد مصطفى المراعي، ص ٢٦٦.

^(٢) الإمام في بيان أدلة الأحكام للعز، ص ١٤٣.

^(٣) الإشارة إلى الإيجار، ص ٩١، وعمره اللغاية لمerrاعي، ص ٢٦٦.

^(٤) الإشارة إلى الإيجار، ص ٩١، واطر الكشاف، ١٠٩١.

﴿ذلِكَ مُثَلُّهُمْ فِي التُّورَاةِ وَمُثَلُّهُمْ فِي الْإِجْنِيلِ﴾ (سورة الفتح آية: ٢٩) يزيد
وصفهم وشأنهم المتعجب منه.^(١)

وقد تناول العز الأمثال في الفصل الأخير من كتابه "مقاصد القرآن الكريم" وبين أن الأمثال مؤكدة للأحكام ترغيباً أو ترهيباً أو تقييحاً أو تحسيناً، وأنها لا تتفاءل من وعد ووعيد أو مدح أو ذم أو لوم أو توبيخ، وذكر أمثلة على ذلك من القرآن الكريم ووجهها توجيهاً بلا غيّاً.^(٢)

٢- اسم الإشارة:

تحدث العز عن اسم الإشارة في إطار وصف المعاني بالبعد وهو أحد أقسام مجاز التشبيه عند، ومثل ذلك بأمثلة من القرآن ثم شرع في التوضيح، ومن هذه الأمثلة قوله تعالى: **﴿فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾** (سورة يونس: آية: ٣٢).

قال العز: "العرب يشيرون بذلك عما بعد عن المسير بالزمان أو المكان، ثم يعبرون بذلك عن تقاؤت الرتب في الشرف والكمال، فأشير إلى الرب، بذلك لبعد ذاته عن مشابهة شيءٍ من الذوات، ولبعد صفاته عن مضاهاة شيءٍ من الصفات.

وقال بعد قوله تعالى: **﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾** (سورة البقرة آية: ٢): "فإن كان إشارة إلى القرآن المكتوب في اللوح المحفوظ، أو إلى الموعد إنزاله في قوله تعالى: **﴿إِنَّا سَنُنَقِّي عَلَيْكَ قَوْلًا ثُقِيلًا﴾** (سورة المزمل، آية: ٥) فهي إشارة حقيقة إلى بعد زماني أو مكاني، لأن البعد في الزمان والمكان حقيقة".^(٣)

ولن كان إشارة إلى كماله كان من مجاز التشبيه لبعده عن مضاهاة شيءٍ من الكتب السماوية، وعن مشابهة كل كلام.

ومن جعل "ذلك" بمعنى "هذا" كان تجوزاً، والعرب تخاطب الشاهد بخطاب الغائب.

قال: خفاف بن ندبـه^(٤):

^(١) الإشارة إلى الإيجار، ص: ٩١.

^(٢) وانظر الإمام في بيان أدلة الأحكام للعز، ص: ١٤٣-١٥٧.

^(٣) هـ، ابرأى سخراً وإن عصبه، صرّح بذلك اعر في كتابه "الموانع في منكري القرآن" ص: ٦٥-٦٩، انظر: الخرج الوجيز ح: ١، ص: ١٤٢، ضمن حسنة أراء في الآية، وقد كان حديث العز عن اسم الإشارة في كتاب الموانع أكثر دقة من كتاب الإشارة.

^(٤) مجاز القرآن لأن عدداً، ح: ١، ص: ٢٤.

أَقُولُ لَهُ وَالرَّمْحُ يَاطِرُ مَتَّهُ
تَامِلٌ خَفَافًا إِنِّي أَنَا ذَلِكَا

أي: إنني أنا هذا^(١)

وقد يكون مجاز تشبيه إذا أشير به إلى كماله.

وإذا جعل بمعنى "هذا" كان تجوزا.

وقد يشار بـ"ذلك" لما هو قريب وحاضر لبعد الحسن والجمال، ويشار به للبعد من رحمة الله أو الصدق، أو الإلهية.

قال العز: "وَمَا قُولُ امْرَأَ الْعَزِيزِ ۝ فَذَلِكَنَ الَّذِي لَمْ تَنْتَنِي فِيهِ" (سورة يوسف، آية: ٣٢)، فإنها أشارت إليه بذلك - التي يشار بها إلى بعيد مع حضوره وقربه، بعد حسنها وجمالها عندها، فإنه بعد عن أن يشابهه جمال، وقالت النسوة: «ما هذا بشرًا» (سورة يوسف، آية: ٣١) فأشرن إليه بهذا التي يشار بها إلى القريب لفراغهن من غرامها بحسنها وجماله.

وأما قوله تعالى: «وَمَنْ يَقُلُّ مِنْهُمْ أَنِّي إِلَهٌ مِّنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهُ جَهَنَّمَ» (سورة الأنبياء آية: ٢٩) فإنه أشار إليه "ذلك" لبعده من رحمة الله أو لبعده عن الإلهية، فكانه قال: ذلك بعيد من الرحمة، أو ذلك بعيد من الإلهية، أو بعيد عن الصدق^(٢).

وقد أشار البلاغيون إلى اسم الإشارة للبعد، وبيّنوا أنه يقصد تعظيمه بالبعد، لأن المعنى لا يدرك بالحس حتى يشار إليه إشارة حسية فهو في حكم البعد^(٣). وهذا يدل على أن العز سار هنا على نهج البلاغيين.

مجاز المجاز:

انفرد العز بالحديث عن هذا النوع، ولعله لم يسبق إليه، بل لا يبالغه إذا قيل: إن اللاحقين لم يتعرضوا لهذا النوع من المجاز، وهذا من نقاء نظره وفهمه العميق لمدلول الآيات واستبطاطه المعاني الدقيقة منها.

^(١) البيت من بحر الطربان في الكامل للمريرد، ج ٢، ص ٢٨٥، والشعر والشعراء لابن قبة ص ١٩٦ - انظر الإشارة على الإيجاز ص ١٠٢.

^(٢) الإشارة إلى الإيجاز، ص ١٠٢. وانظر فوائد في مشكل القرآن، ص ٦٤.

^(٣) المطرول لمعجم الفتوحين، ص ٧٨، وحاشية السيد الشريف ص ٧٨، والإيضاح ص ٧١.

وعَرَفَ العز هذا النوع من المجاز فقال: "هُوَ أَنْ يَجْعَلِ الْمَجَازَ الْمَاخُوذَ عَنِ الْحَقِيقَةِ بِمَثَابَةِ الْحَقِيقَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَجَازٍ آخَرَ، فَتَجُوزُ بِالْمَجَازِ الْأَوَّلِ عَنِ الْثَّانِي لِعَلَاقَةِ بَيْنِهِ وَبَيْنِ الْثَّانِي" ^(١).

وأشار العز لهذا النوع بمثالين من القرآن الكريم، الأول: قوله تعالى: **﴿وَلَكُنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سَرًا﴾** (سورة البقرة آية: ٢٣٥)، فإنه مجاز عن مجاز، لأن الوطء يتجوز عنه بالسر، إذ لا يقع غالبا إلا في السر، فلما لازم السر ففي الغالب سمي سراً ويتجاوز بالسر عن العقد لأنه سبب فيه.

المصحح (الموجه) للمجاز الأول الملازمة، والمصحح للمجاز الثاني السبيبة، فمعنى: **﴿وَلَا تَوَاعِدُوهُنَّ سَرًا لَا تَوَاعِدُوهُنَّ عَدًّا نَكَاحٌ﴾**. أما المثال الثاني فقوله تعالى: **﴿وَمَنْ يَكْفُرُ بِإِيمَانِنَ فَقْدَ حَبَطَ عَمَلَه﴾** (سورة المائدة آية: ٥).

وعرض العز في هذا المثال لقول "مجاهد" ووجهه على هذا النوع من المجاز، قال: **﴿قَالَ مَجَاهِدٌ فِي الْآيَةِ: وَمَنْ يَكْفُرُ بِاللَّهِ إِلَّا هُوَ الَّذِي قَدْ حَبَطَ عَمَلَهُ، فَإِنْ حَمَلَ قَوْلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، كَانَ هَذَا مِنْ مَجَازِ الْمَجَازِ، لَأَنَّ قَوْلَهُ لَا يَنْهَا إِلَّا هُوَ الَّذِي قَدْ حَبَطَ عَمَلَهُ مَجَازٌ عَنْ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ بِمَدْلُولِ هَذَا الْفَظْوِ، وَالْتَّعْبِيرُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَنِ الْوَحْدَانِيَّةِ مِنْ مَجَازِ التَّعْبِيرِ بِالْقَوْلِ عَنِ الْمَقْوُلِ فِيهِ، وَالْأَوَّلُ مِنْ مَجَازِ التَّعْبِيرِ بِلِفْظِ السَّبْبِ عَنِ الْمَسْبِ، لَأَنَّ تَوْحِيدَ النَّسْنَ مَسْبِبٌ عَنْ تَوْحِيدِ الْجَنَانِ﴾** ^(٢).

ولعل اقتصار العز على هذين المثالين من القرآن، وهو المكثر من الأمثلة، يدل على ندرة هذا اللون في كلام العرب ومما يؤيد هذا ورود الآية السابقة في أكثر من موضع وتحليلها في أكثر من أسلوب، للوصول إلى نتيجة واحدة هي: أنها من مجاز المجاز.

^(١) الإشارة إلى الإيجاز، ص ١١٢، واطر الإتفاق، ٢/٢، ١٠٠.

^(٢) تحدث العز عن الآية نفسها في كتابه "الإمام في بيان أدلة الأحكام" وتحدث كذلك عن نفس الآية في كتابه "عونان في مشكل القرآن" تقوله "إنه غير عادي مقدمات عند الترويج بالكتاب، فإن انتكاح حقيقة في تداخل الأحكام، باطلاته على سبب الذي هو العذر، ثم تدور به عن العذر إلى مقدماته".

* اطّر: عونان في مشكل القرآن ص ٨٨، ص ١٣١، والإمام في بيان أدلة الأحكام، ص ١٩٤-١٩٥.
واطر: الإشارة إلى الإيجاز، ص ١١٢.

^(٣) اطّر الإشارة إلى الإيجاز، ص ١١٢، واطر الإتفاق لنسيوطى ٢/١٠١ - ١٠٠، ومعرفك الأفزان، ٢٦٨/١، البرهان ٢/٣١١-٣١٢.

وتجوز العز بالمجاز عن المعنى المجازي الأول إلى المعنى المجازي الثاني لعلاقة بينهما، بعد هو العمدة في ذلك، وصاحب الريادة فيه، وربما كان أول من طرقه، وعرف سره البلاغي.

الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظه واحدة:

يجيز العز الجمع بين الحقيقة والمجاز في اللفظة الواحدة باعتبار ما أسلت إله قلل:

"والجمع بينهما عند من رأه مجازاً، لأنَّه استعمال اللفظ في غير ما وضع له، فإنه وضع للحقيقة وحدها، ثم استعمل فيها وفي المجاز" (١).

وقد وقف الأصوليون على هذا النوع، واختلفوا فيه، فمنهم من أجاز الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظة واحدة، ومنهم من منعه.

ووجه العز الآيات التي فيها جمع بين الحقيقة والمجاز على ضوء ما ذكره الأصوليون وذكر توجيهها آخر لمن لم يجمع بين الحقيقة والمجاز، فقدر مذنوباً قبل اللفظ المعطوف على اللفظ الحقيقي.

ونذكر منه المجاز على سبيل التمثيل (الاستعارة التمثيلية، والمجاز العقلي) ولم تقتصر أمثلته على الجمع بين الحقيقة والمجاز في الأفعال والأسماء، بل ذكره في الحروف أيضاً.

ونذكر العز لهذا النوع أحد عشر مثلاً منها قوله تعالى: **(﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ﴾** (سورة البقرة آية: ١٦١)، فلعنة الله بإبعاده، ولعنة الملائكة والناس دعاواهم بالإبعاد، وقد جمعها في لفظة واحدة، وقال: **(وَمَنْ لَا يَرِي ذَلِكَ يَقْدِرُ : أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ، وَلَعْنَةُ الْمَلَائِكَةِ، فَيَكُونُ مِنْ مَجَازِ الْحَذْفِ)** (٢).

وقوله تعالى: **(﴿يَخَادِعُونَ اللهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدِعُونَ إِلَّا أَنفُسُهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾** (سورة البقرة آية: ٩).

"معنى يخدعون الله يعاملونه معاملة الخادع، فهي مجاز تمثيل، إذ أشباهت معاملتهم للرب، معاملة الخادع للمخدوع، ومخادعتهم الذين آمنوا حقيقة فقد جمع في "يخدعون" بين حقيقة المخدوعة ومجازها.

(١) الإشارة إلى الإنجاز، ص ١١٢. ومواند في مشكى القرآن ص ٨٩.

(٢) الإشارة إلى الإنجاز، ص ١١٢.

ومن الجمع بين المجاز والحقيقة: التعبير بالأبوين عن الأب والأم وبالقمرتين عن الشمس والقمر، وبالعمرتين عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وكله من مجاز المشابهة، كتماثل الشمس والقمر في الضياء، وأبي بكر وعمر في حسن السيرة ولمشاركة الأبوين في الأصلية^(١)

^(١) انظر نفسه، ص ١١٣.

الخاتمة:

إذا كانت غاية علماء البيان وغرضهم من دراسة المجاز وغيره من أنواع البيان دراسة مفصلة ليتمكن المتقن في صوغ الكلام بطريقة تبين ما في نفسه من الغايات والأهداف ليؤثر في نفس السامع، فإن علماء الشرع عرضاً للمجاز ل حاجتهم إلى فهم معاني القرآن لاستباط الأحكام من القرآن الكريم، ولا يتحقق لهم ذلك إلا بمعارفه الأساليب البلاغية الواردة فيه.

وقد دققوا في فهم أشياء في كلام العرب لم يصل إليها النهاة ولا اللغويون بما فيهم علماء البيان ومن أمثلة ذلك دلالة "افعل" على الوجوب و "لا تفعل" على التحريم ونحو ذلك من الدقائق التي انتهى إليها الأصوليون بعد استقراءهم كلام العرب، وهذا ونحوه كان وسيلة لا غاية ثم إن اهتمام علماء الفقه بالباحثات البلاغية دفع البلاغة إلى وضع القواعد الواضحة والتقسيمات الدقيقة ل حاجتهم إليها في استباط الأصول والأحكام.

لقد بذل المشرعون ما في وسعهم للكشف عن أساليب التجوز التي تتصل بطبيعة اللغة في التعبير، كالتعبير بالعام الذي يراد به الخاص أو بالجزء الذي يراد به الكل وغير ذلك. أما الأدباء والبيانيون فقد حددوا نشاطهم بالبحث في أساليب التجوز القائمة على التخييل والتمثيل بقصد إثارة النفس وتحريكها نحو أمر من الأمور ترغيباً فيه أو ابعاداً عنه.

وكان العز من الأصوليين الذين أفادوا البلاغة بجهده الموصول ولا سيما في كتابه "الإشارة إلى الإجاز في بعض أنواع المجاز" إذ جعله في بابين لا غير، وتناول الحقيقة والمجاز بالدراسة في الباب الثاني منه.

ومما اختص به أنه لم يقسم المجاز إلى أنواعه المعروفة وإنما تحدث في المجاز حديثاً عاماً، وجمع بين أضربه وعلاقاته وذكر أنواعاً من العلاقات المصححات للمجاز كتجوز العرب بلطف العلم عن المعلوم وبلفظ المعلوم عن العلم، وأغلب العلاقات التي ذكرها لا نجدها في كتب البلاغة، وإنما هي من بحوث الأصوليين والفقهاء الذين يعنونهم فهم القرآن، لأن مقاصد هم غير مقاصد علماء البيان وقد تناول العز بن عبد السلام ضرباً كثيرة مما يتصل بالمجاز المرسل والعقلاني والاستعاري ولكنه لم يسمها بمصطلحاتها التي عرفت بها في بيئته البلاغيين. وإنما اكتفى بالإشارة إلى علاقتها مع تدعيمه لها بالشواهد والأمثلة.

كما يعد العز من أوائل من حاولوا تبيين المجاز في القرآن على هذا النحو العريض الذي جمع بين آراء البلاغيين والأصوليين وبين دفتري كتاب واحد لدراسة أسمى كتاب عرفته البشرية.

وقد استعاض العز عن الرسوم والحدود والتعرifات لأقسام المجاز، بوضع اليد على تلك الأقسام ممثلاً في النص القرآني والنصوص الأدبية الأخرى، وتلك طريقة المتنوقين، بخلاف ما نلمح في صنيع من سبقه من البلاغيين الذين اهتموا بالتعرifات كالمنطقة وعلماء الكلام. وكان العز ماهراً في كتاب الله تعالى تناول المجازات فيه من خلال الإيحاءات والأسرار التي تفهم من وراء التعبير القرآني الكريم، وفَصَّلَ القول فيما احتوى عليه القرآن من ألسون المجاز وفوئه وضرور الحذف ومحاسنه، وإيجاز الأمثال، وروعة التضمين وما في القرآن من ألوان الخطاب التي خاطب بها العرب بلسانهم لقوم به الحجة عليهم، ولعله بذلك رد على منكري المجاز في القرآن الكريم واللغة العربية.

وقد تناول في كتابه "الإشارة إلى الإيجاز" موضوعاً جديراً بالاهتمام في مجال الدراسات البلاغية، وهو دراسة القرآن الكريم دراسة تطبيقية مفصلة لشرح ظاهرة المجاز فيه. أما في مصادره البلاغية، فقد تأثر بما كتبه عبد القاهر والشريف الرضاي والفارس الرازي، ولكنه لم يُشير إلى هؤلاء، ولعل سبب ذلك أنه استوعب ما كتبوه ثم أضاف إليه بأسلوبه الخاص على طريقة الأصوليين.

ورغم أن العز تأثر بكتابات الأصوليين إلا أن مصادره الأصولية غير واضحة في كتابه، إذ جاء تصوره عن المجاز موافقاً لآرائهم حيناً، ومخالفًا حيناً، فجاء كتابه مزيجاً بين آراء البلاغيين والأصوليين، وقد نهج نهج بعض البلاغيين كالخطيب الفزويني، ودار في فلكه من لحقه من الأصوليين كالسيوطى والزركشى.

وليس التطبيق في مسائل البلاغة كالتطبيق في مسائل النحو والعروض، وذلك لأنه يسهل على النحو أن يطبق فكراً وأصولاً نحوية على نص يدرسه ويصعب على البلاغي أن يطبق أصولاً بلاغية على نص يدرسه ولهذا كان تذوق النص الأدبي جزءاً من منهج الدراسة الأدبية^(١) ومن ثم يمكن القول إن تطبيق العز القرآني في كتابه الإشارة لأصول الحقيقة والمجاز وأضربيهما من إضافاته وقد أضفى عليها من حسه وذوقه.

في التأثير:

لقد ظهر في الفصل الثاني من البحث مدى تأثر العز بمن قبله، وقد صرخ بذلك بعضهم دون أن يذكر المصدر الذي نقل منه، ومنهم: سيبويه وأبو علي الفارسي وأبو موسى الأشعري والباقلي والزمخري،^(٢) ومنهم من لم يصرح باسمائهم كالزمانى، وعبد القاهر الجرجانى، وابن قتيبة، والشريف الرضاى، وابن عطية.

^(١) محمد حسين أبو موسى، الملاعة القرآنية ، ص ٣٧.

^(٢) انظر على سبيل المثال كتاب الإشارة للصنuat التالية: ٤٦، ٤٦، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ٢٢، ١٩٨، ١٧٨، ١٧٧، ١٥٤، ٧٤، ١٦٢، ١٥٤، ٧٤، ١٠٥، ٥١، ٣٣٠، ٣٤٢.

أما تأثير العز فيمن بعده، فواضح ، سواء أقي مباحث الأصوليين أم البلاطين، وقد نقل عنه الخطيب الفزويني وتابعه في ذلك السعد وسلسلة الشراح، وأبن قيم الجوزية والسيوطى والزركشى.

وقد نقلوا عن العز في أماكن متفرقة، وعلى مساحة فسيحة من صفحات كتبهم، وصروح بعضهم بذلك دون أن يشير إلى المصدر الذي نقل عنه، وذلك أمثال ابن قيم الجوزية، والسيوطى والزركشى.

أما الخطيب الفزويني ومن تابعه، فلم يشيروا إلى المصدر الذي نقلوا عنه، وكأنهم كرروا أن يكون لأحد الأصوليين فضل التأثير على البلاغة عند البيانين.

ويكاد النقل يكون حرفيًا في هذا الباب ويتبدى ذلك عند النظر في كتب هؤلاء المتأثرين بالعز، وسأورد على سبيل التمثيل ثباتاً للأبواب التي اشتراكوا في ذكرها، ومواضعها في هذه الكتب.

وكان بدر الدين الزركشى هو وحده الذي لم يتقدّم بنص العز، إذا كان . تارة .. ينقل النص كاملاً وتارة يتصرّف به وتارة ثالثة يضيف إليه.

وقد أفاد ابن قيم الجوزية كثيراً في كتابه "الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن" من كتاب الإشارة إلى الإيجاز.

م.الظاهره المختلف على ذكرها	موضعها من كتاب العز	موضعها من كتاب الإيضاام	موضعها من المطول	موضعها من الفوائد المشوش	موضعها من الاتقان في علوم القرآن	موضعها من البرهان في علوم القرآن
بريف المجاز	ص ١٨	-	-	-	ص ١١ ص ٨٦	٩١١
بمع بين الحقيقة والمجاز	ص ١١٢	-	-	-	ج ٢ ص ٣١	٩٧٥١
أذ المجاز	ص ١١٢	-	-	-	١٠٠	٩١١
جز اللزوم	ص ٥٨	-	-	-	-	-
يجوز في الأسماء	ص ١٩	-	-	-	ص ٣١	٣١٢
يجوز في الدروج	ص ٤٠	-	-	-	ص ٣٦	٣١٢
يجوز في الأفعال	ص ٤٦	-	-	-	ص ٤٢، ٤٣	٤٢ ص ١٠٥
تشبيه	ص ٦٤	-	-	-	ج ٢ ص ٤٣	٤١، ٤٣٤
جذ و أدلته (شروطه)	ص ١٨-٢	ص ٢٠٥	ص ٢٩٠	ص ٨٠-٧٣	ج ٢ ص ١٥٠	١٠٨
تضمين	ص ٥٤	-	-	-	ج ٢ ص ٢٧	٣٣٨
نحوية	ص ٦٣	-	-	-	ج ٢ ص ١١٨	٣٤٦
ندوز بالسبب من المسبب	ص ٣٨	ص ٤٢٠	ص ٣٥٦	ص ١٦	-	-
تجوز بالسبب عن السبب	ص ٣٩	-	-	-	ص ١٨	-
تجوز باسم الجزء عن الكل	ص ٤٨	ص ٤١٩	ص ٣٥٦	ص ٢٢	ج ٢ ص ٢٦٩	-
تجوز بالكل عن الجزء	ص ٥٠	ص ٤٢٠	-	ص ٢٢	-	-
عجمة الشيء، باسم ما كان عليه	ص ٥١	ص ٤٢٢	ص ٣٥٦	ص ٢٥	-	-
عجمية الشيء، باسم ما يؤول إليه	ص ٥٢	ص ٤٢٣	ص ٣٥٦	ص ٢٥	ج ٢ ص ٢٦٩	-
بيان اسم المجرى على المبشر به	ص ٣٣	ص ١١٤	ص ٤٦	ص ٢٠	ج ٢ ص ٢٦٦	-
بيان الفعل إلى سبب سببه	ص ٤٦	ص ١١٥	ص ٤٦	ص ٢٠	ج ٢ ص ٢٥٩	-
بيان الفعل إلى الأمرية	ص ٤٦	-	-	-	ج ٢ ص ٢٩٧	-
بيان الاسم على المسمى	ص ٣٤	-	-	-	ج ٢ ص ١٩٨	-
تجوز بلفظ المعرف عن المعور	ص ٣٥	-	-	-	ج ٢ ص ٢٩٨	-
تجوز بلفظ اليمين عن المخلوق	ص ٣٥	-	-	-	-	-
غبار عن الجماعة بما يتعلق	ص ٤٧	-	-	-	-	-
بعضهم	-	-	-	-	-	-
تغزيل المتوجه منزله المتحقق	ص ٥٢	-	-	ص ٢٦	-	-
تجوز بلفظ الفعل عن مقارنته	ص ٥١	-	-	ص ٤٥	-	-
المثال في القرآن	ص ٢١٣، ١٠٠	ص ٤٦٢	ج ٢ ص ٣٦٤	-	-	-

ويمكن توضيح منهج العز في بلاغته القرآنية، وما امتازت به في النقاط التالية:

- ١- دارت معظم أمثلته حول القرآن الكريم، وضمها في كتاب وكانت نماذج متاثرة في كتب البلاطين.
- ٢- جمع الحذف في موضع واحد وحدد المجاز فيه، ولم يقصر المجاز فيه على حذف المضاف.
- ٣- استقصى ما في القرآن الكريم من حذف المضاف حسب ترتيب سور التنازلي.
- ٤- أول من حدد الأدلة التي تعين على تقدير المذوف.
- ٥- لم يعرف الحذف بأنواعه المتعددة من المجاز إلا على بدوي العز، وسار على نوجمه البلاغيون المتأخرون.

- ٦- طوع العز التطبيقات الفقهية للمسائل البلاغية.
- ٧- يعد العز مبتکرا ل المجاز الحروف ومجاز الأفعال ومجاز التضمين ومجاز التعقيـد ومجاز المجاز.
- ٨- كان العز سابقاً في القول بمجازية الصيغ التي تخرج عن دلالتها، وتحديد نوعية المجاز فيها، وينسب إليه فضل التصريح والابتكار.
- ٩- أثرى البلاغة بالشواهد والأمثلة من القرآن والحديث مما لم نره عند من سبّه من البلاغيين والأصوليين على السواء.

أما ما يؤخذ على بلاغة العز القرآنية:

- ١- توسيع العز في المجاز وأفراط فيه إفراطا غير محمود في بعض الأحيان، وقد جعله ذلك عرضة للنقد والتجريح كما فعل بعض النقاد المحدثين.
- ٢- اكتفى بتحليل بعض الشواهد وترك معظمها دون تحليل.
- ٣- لم يناقش التعريفات والمصطلحات البلاغية واكتفى بمجرد التطبيق والتعميل فلقد صدر في ذكر المصطلحات وشرحها وولي وجهه شطر الدرس العملي التطبيقي.
- ٤- تداخلت عنده القضايا فقط كان يضع عنواناً للفصل ثم يخلط فيه أكثر من أمر.
- ٥- أدخل في كتابه مباحث أخرى بعيدة كل البعد عن العنوان الذي حدد له الكتاب، نحو الفصل الأخير من الكتاب الذي تحدث فيه عن مقاصد القرآن الكريم والتكرار، ومنهجه في التفسير، وأقسام التفسير وغير ذلك.
- ٦- وقف على المعاني وحدتها وأبيان ما في الآيات من مجاز، ولم يعلق على القيمة الأدبية لشواهده كما فعل البلاغيون.
- ٧- لم يتسع في عرض المسائل البلاغية فقد أسلب في موقع وأوجز في موقع آخر، ومحمل القول إن ما أخذ على العز غير داخل في صلب الموضوع، وهو من الأمور الهامشية باستثناء توسيعه في المجاز وإفراطه فيه.
- اللهم وفقنا لفهم كتابك، والعمل بما فيه، والخلق بأخلاقه، والوقوف على أسراره ومعانيه.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

أ- المصادر:

- الأمدي، أبو الحسن علي بن أبي محمد (٦٢١هـ)، الإحکام في أصول الأحكام، تحقيق أحد الأفضل، القاهرة.
- ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد الجزري (٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ط١، م٢، تحقيق الشيخ كامل عريضة، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٨م.
- الأدفوی کمال الدين أبو الفضل (٧٤٨هـ)، الطالع السعيد الجامع الأسماء الفضلاء والرواۃ بأعلى الصعيد، المطبعة الجمالية، مصر ١٣٣٢هـ - ١٣١٤م.
- ابن أبي الإصبع المصري العدواني (٦٥٤هـ):
- بدیع القرآن، ط١، تحقيق حفني محمد شرف، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٧م.
- أمرؤ القیس بن حجر، الديوان، شرح محمد الخضری، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الباقلاني، القاضی أبو بکر (٤٠٣هـ):
- تمهید الأولائل وتلخیص الدلائل، ط٣، تحقيق الشيخ عماد الدين أحمد حیدر ، مؤسسة الكتب التقافية بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- التفتازانی، سعد الدين مسعود بن عمر (٧٩٢هـ)، المطول على التلخیص، حاشية السيد الشریف، مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ.
- ابن تغري بردي (٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية القاهرة، ١٣٤٩هـ - ١٩٣٠م.
- أبو تمام، الديوان شرح الخطیب التبریزی، تحقيق محمد عبده دار المعارف مصر.
- الجرجانی عبد القاهر (٤٧١هـ) أسرار البلاغة، تحقيق هـ. ریتر، استانبول، مطبعة وزارة المعارف، ١٩٥٤.
- دلائل الإعجاز، شرح محمد التمجي، ط١، دار الكتاب العربي بيروت، ١٩٩٥م.
- دیوان جریر بن عطیہ، شرح یوسف عبید، دار الجبل، بيروت.

- ابن جنى، أبو الفتح عثمان (٢٩٢هـ) *الخصائص*، ط٤، م٣، تحقيق محمد على النجار ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.
- حاجي خليفة (٦٧١هـ)، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفتون*، استنبول ١٣٥١هـ.
- ديوان النساء، دار الكتب العلمية بيروت.
- فخر الدين الرازى (٦٠٦هـ) *نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز*، تحقيق إبراهيم السامرائي ومحمد برگات أبو علي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٥م.
- الداودي، محمد بن علي بن أحمد (٩٤٥هـ)، *طبقات المفسرين*، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله بن محمد (٧٤٨هـ)، *العبر في خبر من غير*، الكويت (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦).
- ابن رشيق القيرواني (٤٥٦هـ) *العمدة في محسن الشعر وأدابه ونقده*، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، (١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م).
- الرمانى (٣٧٦هـ) والخطابي (٣٨٨هـ) وعبد القاهر الجرجانى (٤٧١هـ)، *ثلاث رسائل في إعجاز القرآن*، ط٢، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف مصر، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (٧٩٤هـ):
- البرهان في علوم القرآن، م٤، تحقيق محمد أبو الفضل، دار إحياء التراث، القاهرة، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- طبعة أخرى تقديم مصطفى عبد القادر عطا دار الفكر بيروت ١٩٨٨م.
- الزمخشري، محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، *الكافئ التنزيل وعيوب الأقوال في وجوه التأويل*، وفي حاشيته كتاب الانتصار فيما تضمنه الكثاف من الاعتزال، للإمام ناصر الدين ابن المنذري الإسكندرى المالكى (٦٨٣هـ) ط١، م٤، تحقيق وتعليق عبد الرزاق المهدى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الزوزني، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (٤٨٦هـ)، *شرح المعلقات* مكتبة المعارف، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- السبكي، عبد الوهاب بن نقى الدين السبكي (٧٧١هـ) طبقات الشافعية الكبرى، ط١، المطبعة الحسينية المصرية، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٧م.
- السكاكي (٦٢٦هـ)، *مفتاح العلوم* ط٢، ضبط نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ)، الكتاب، ط٣، م٤، تحقيق عبد السلام هارون عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- السيوطى جلال الدين (٩١١هـ):
- الإنقان في علوم القرآن، م٣، تحقيق عصام الحرستاني، درا الجبل، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٨٧م.
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، ط١، م٥، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- معترك القرآن في إعجاز القرآن، م٢، تحقيق علي البيجاوي دار الفكر العربي، ١٩٦٩م.
- الشافعى، محمد بن ادريس، الرسالة، ط١، دار النفائس بيروت، ١٩٩٩م.
- الشريف الرضي (٦٤٠هـ):
- تلخيص البيان في مجازات القرآن، ط١، تحقيق محمد عبد الغنى حسن، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٥م.
- الشوكاني، محمد بن علي (١٥٢٠هـ) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ط١، م٤، تحقيق، شعبان محمد إسماعيل، دار السلام مصر، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- طاش كبرى زادة (٩٦٨هـ)، *مفتاح السعادة ومصباح السيادة* في موضوعات العلوم، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- الطبيبي، الحسين بن عبد الله بن محمد (٧٤٣هـ)، *البيان في علم البديع والبيان* تحقيق هادى عطية، مطبعة عالم الكتب، دمشق، ١٩٨٧م.

- أبو عبيدة، معمر بن المثنى (٢١٠ هـ) مجاز القرآن، ط١، تحقيق محمد فؤاد سوزكين الناشر محمد الخانجي مصر، ١٩٥٤م.
- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله (٥٤٣ هـ) أحكام القرآن، تحقيق علي البيحاوي مطبعة عيسى الباري الحلبي.
- العز بن عبد السلام عز الدين الشافعي (٦٦٠ هـ):
- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، ط١، دار البشائر الإسلامية بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- طبعة أخرى تحقيق محمد بن الحسن بن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٥.
- الإمام في بيان أدللة الأحكام، تحقيق رضوان غربية، دار البشائر الإسلامية، دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- فوائد في مشكل القرآن، ط٢، تحقيق سيد رضوان التدويني دار الشروق جدة ١٩٨٢.
- مختصر تفسير الماوردي، تفسير القرآن للشيخ سلطان العلماء اختصار الكتب للماوردي (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ)، ط١، تحقيق عبد الله الوهبي دار ابن حزم، بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن سهل (٣٩٥ هـ) كتاب الصناعتين، "الكتابة والشعر"، ط٢، تحقيق مفید قمحیة، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٨٤م.
- ابن عطیة، أبو محمد عبد الحق بن غالب الغرناطي (٥٤١ هـ)، تفسير ابن عطیة، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط١، م٢٤، تحقيق الرحالي الفاروق وأخرون، الدوحة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٧م.
- العلوی، يحيى بن حمزة (٤٧٩ هـ) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، م٣، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٨٢م.
- ابن العماد الحنبلی شهاب الدين أبو الفلاح (١٠٨٩ هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط١، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط دار ابن كثير دمشق بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ديوان عنترة بن شداد، شرح يوسف عيد، دار الجليل، بيروت، ١٩٩٢.
- الغزالی أبو حامد (٥٠٥ هـ):

- إحياء علوم الدين، ط١، م٣، تحقيق سيد إبراهيم دار الحديث، القاهرة.
- المستصنف من علم الأصول ومعه كتاب فواتح الرحموت، دار الأرقام بن أبي الأرقام، بيروت.
- ابن فارس الرازي، الصاحب في فقه اللغة العربية، تحقيق عمر الطباع مكتبة المعارف بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- الفراء، أبو زكريا (٢٠٧ هـ) معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م.
- ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢٧٦ هـ):
- تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- أدب الكاتب، ط١، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- الفزوياني، جلال الدين الخطيب، (٧٣٩ هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة ط١، تحقيق عبد القادر حسين مكتبة الآداب، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- وطبعه أخرى، ط٢، تحقيق محمد خفاجي وعبد العزيز شرف دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- الفزوياني التلخيص في علوم البلاغة ضبط وتعليق عبد الرحمن البرقوقى - دار الكتاب العربي ١٩٣٢.
- ابن قيم الجوزية (٧٥١ هـ) كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن شاكر الكتبى محمد (٧٦٤ هـ) فوات الوفيات، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٥١.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل (٧٧٤ هـ)، البداية والنهاية، ط١، دار ابن حيان، القاهرة، ١٩٩٦ م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين (٧١١ هـ) لسان العرب، دار صادر بيروت ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م.

- ابن النديم، الفهرست، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- ديوان أبي نواس، ضبط إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٣.
- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ط٣، تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله ، دار الفكر، بيروت.
- ديوان الهدلبيين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.
- البِّافُعِي، عَفِيفُ الدِّينِ أَبُو السَّعَادَاتِ عَبْدُ اللهِ بْنِ أَسْعَدَ (٧٦٨هـ)، مِرَاةُ الزَّمَانِ وَعِدَّةُ الْيَقْظَانِ فِي مَعْرِفَةِ مَا يُعْتَدُ مِنْ حَوَادِثِ الزَّمَانِ، ط٢، م٥، منشورات مؤسسة الأعظمي، بيروت، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

بـ- المراجع:

- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ط١، مطبعة الأنجلو المصرية القاهرة، ١٩٦٦.
- أحمد أمين، النقد الأدبي، ط٣، مكتبة نهضة مصرية القاهرة، ١٩٦٣.
- أحمد بدوي من بلاغة القرآن ط٣، مكتبة نهضة مصر بالفجالة.
- أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة البیان والمعانی والبدایع، دار القلم بيروت.
- أحمد مطلوب، مناهج بلاغية، وكالة المطبوعات، الكويت.
- أمین الخلیلی، مناهج تجدید، فی النحو والبلاغة والتفسیر والأدب، ط١، ١٩٦١.
- الرافعی، تاريخ آداب العرب، دار الأخبار، ١٩١١.
- السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعانی والبيان والبدایع، ط١، تحقيق محمد التونجي، مؤسسة المعارف، بيروت ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م.
- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ط٨، دار المعارف، ١٩٩٢ م.
- عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ ، الإعجاز البیانی للقرآن ومسائل ابن الأزرق دار المعارف، مصر ، ١٩٧١ م.
- عادل نوبيض، معجم المفسرين من صدر الإسلام إلى العصر الحاضر، ط١، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- عبد الرحمن مراد، عز الدين بن عبد السلام، سلطان العلماء، حياته وعصره، دار الجيل دمشق.
- عبد العظيم المطعني:
- الشبيه البلیغ هل يرقی إلى درجة المجاز، دار الأنصار القاهرة.
- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، مكتبة وهبة، مصر، ١٩٩٢ م.
- المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم بين الإجازة والمنع، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٨٥.
- عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط١، مكتبة الرشد الرياض، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

- عبد القادر حسين:
- أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر، القاهرة.
 - فن البلاغة، عالم الكتب.
 - القرآن والصور البينية، ط١، عالم الكتب.
 - عبد الله الوهبي، العز بن عبد السلام حياته وأثاره، ومنهجه في التفسير، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٧٩.
 - على الغبير، الإمام العز بن عبد السلام سلطان العلماء، ط١، دار أنس بن مالك، عمان، ١٩٨٩ م.
- فتحي أحمد عمر:
- المعانى الثانية في الأسلوب القرآني، منشأة المعارف، الإسكندرية.
 - فنون البلاغة بين القرآن وكلام العرب، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٤.
 - فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
 - فضل عباس، البلاغة فنونها وأفاناتها، ط٣، دار الفرقان عمان، ١٩٩٢ م.
 - محمد أبو موسى، التصوير البيني، مكتبة وهبة.
 - محمد بدر عبد الجليل، المجاز وأثره في الدرس اللغوي ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠ م.
 - محمد برकات أبو علي، دراسات في الإعجاز البيني، ط١، دار وائل، عمان، ٢٠٠٠ م.
 - مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٠ م.
 - محمد حسن عبد الله، عز الدين بن عبد السلام بائع الملوك، مكتبة وهبة، مصر، ١٩٦٢ م.

Abstract

Imam al Iz Ibn Abd al Salam's

(660 A.H) Kora'nic Rhetoric

by

Hussein Ahmad Hussein Kittanah

Supervisor

Prof. Muhammad Barakat Hamdi Abu 'Ali

In spite of the fact that rhetoric and its related topics had their distinct place in Ibn 'Abd al-Salam's thorough research within the domain of the Kora'nic, juristic and scholastic sciences, rhetoric did not obtain the amount of care that Ibn 'Abd al-Salam's gave to his purely Kora'nic studies. This is because Ibn 'Abd al-Salam was famous for his fundamental views more than for his linguistic ones; he studied rhetoric within the Kora'nic framework. Therefore, his study of the Kora'nic rhetoric was best described as applied. In studying the loftiest book ever known, Ibn 'Abd al-Salam drew heavily on the thoughts of the fundamentalists and the specialists in rhetoric. Though he benefited from his ancestors, he did not always agree with what they wrote. He sometimes commented on their views and added to them.

Ibn 'Abd al-Salam was a great scholar who devoted himself to studying the rhetoric of the Holy Kora'n in its various aspects. He delved into the Kora'nic texts in order to find illustrate the areas of beauty and thus to how great the book is and how powerful the Arabic language is.

Ibn 'Abd al-Salam's enormous potential as a scholar was displayed in his book (*al-Isharatu ila al-Ijaz*) *A Reference to Brevity* in which he tackled a important topic in the field of rhetorical studies. The significance of this study was shown through the fact that it presented a detailed applied study of the aspects of rhetoric in the Holy Kora'n. The concise analysis which characterized Ibn 'Abd al-Salam's thorough research in the secrets of the Holy Kora'n was what distinguished him as a great scholar.

Ibn 'Abd al-Salam had an impact upon the fundamentalists and rhetoricians that followed him. Of those were al-Qazwini, al-Sa'ad , Ibn

al-Qaiym , al-Zarkashi al-Sayuti, and a group of explainers. Although drew heavily on Ibn 'Abd al-salam's. words, they refused to acknowledge the favour of earlier fundamentalists on them.

Ibn 'Abd al-Salam's explanatory short accounts and his contributions to the Kora'nic rhetoric witnessed to his distinct postion and to the vital role he played in this field of knowledge. Not only did he creatively discuss certain topics related to the rhetoric of the Holy Kora'n, he lso participated in shedding light on certain terms. His sharp mind and delicate taste for the verses of the Holy Kora'n contributed to the appearance of a list of Kora'nic rhetorical terms which he presented in a fascinating way when he explained them by citing examples from the Holy Kora'n.